دولة فلسطين

النيابة العامة

التقرير السنوي التاسع

للنيابة العامة 2018

نيسان 2019

حقوق النشر محفوظة للنيابة العامة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

النيابة العامة لدولة فلسطين، التقرير السنوي التاسع 2018، رام الله - فلسطين.

التقرير السنوي التاسع للنيابة العامة لدولة فلسطين

للعام 2018

الإشراف العام:

النائب العام لدولة فلسطين - المستشار / أكرم الخطيب

الإشراف المباشر:

رئيس الإدارة العامة للتخطيط والسياسات / ياسر حماد

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق العمل التالية أسماؤهم:

فاطمة الزير

نيفين رمضان

ياسمين الفقيه

إبــاء منصور

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (105)

تعمل النيابة العامة الفلسطينية على أساس مبدأ سيادة القانون وفق رؤية فخامة السيد الرئيس محمود عباس حفظه الله وتماشياً مع إلتزام دولة فلسطين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 (المواطن أولاً) لتحقيق العدالة الإجتماعية وسيادة القانون في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز مكانتها في المنظومة الدولية بإعتبار فلسطين دولة قانون وديمقراطية إلتزاماً منها بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية

التي وقعت وصادقت عليها لتوفير ضمانات المحاكمة العادلة وإحترام مبدأ الفصل بين السلطات في إطار يحكمه الدستور والقانون.

وتسعى النيابة العامة بمواردها المالية والبشرية المتاحة لتحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها المنسجمة مع الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة وتظافر كافة الجهود من قبل كافة الشركاء من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني.

يعكس التقرير السنوي للنيابة العامة للعام 2018 أبرز الإنجازات والتطورات في عمل النيابة العامة والتي تم تحقيقها لتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية بروح العمل الجماعي والجهود المشتركة مع كافة الشركاء الرسميين وغير الرسميين والمانحين وتتمثل في التطبيق الصحيح لأحكام القانون وإنفاذه والتصدي للجريمة ومحاسبة الجناة لتحقيق الردع الخاص العام، ورفع الوعي المجتمعي حول عمل النيابة العامة والخدمات المقدمة منها، وتعزيز قدرات أعضاء النيابة والموظفين الإداريين في العديد من المجالات والتخصصات لتحسين كفاءة وجودة الخدمات المقدمة من النيابة العامة والوصول إلى أدلة عمل لتوحيد الإجراءات في كافة النيابات، وكذلك العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية لمباني ومرافق النيابة العامة بما يتلائم والمعايير الدولية، كما وعملت النيابة العامة على توطيد العلاقة وتبادل الخبرات محلياً ودولياً من خلال توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع النيابات العامة والمؤسسات الدولية والمحلية.

بالرغم من التميز والإنجاز في عمل النيابة العامة عام 2018 إلا أننا واجهنا العديد من التحديات والمعيقات، والتي يمكن تجاوزها في السنوات المقبلة بالعمل المشترك مع كافة الشركاء في ضوء جملة من التوصيات في خاتمة التقرير.

وفي الختام نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكافة المانحين الذين قدموا الدعم إلى النيابة العامة وكافة الشركاء، ولا يفوتنا أن نشكر أسرة النيابة العامة بكافة كوادرها الذين لولا جهودهم وتفانيهم بالعمل ما كنا نستطيع تحقيق هذه الإنجازات.

المستشار أكرم الخطيب

النائب العام لدولة فلسطين

المحتويات

الافتتاحية	6
الملخص التنفيذي	9
الفصل الأول : نبذة عن النيابة العامة	
نبذة تعريفية	12
الاطار التنظيمي للنيابة العامة	12
الرؤية	13
الرسالة	13
قيم النيابة العامة	13
اختصاصات ومهام النيابة العامة	14
النيابات والدوائر المتخصصة في مكتب النائب العام	14
الفصل الثاني : إنجازات النيابة العامة خلال عام 2018	
نيابة حماية الأحداث	22
نيابة حماية الأسرة من العنف ووحدة النوع الإجتماعي	25
نيابة الهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية	30
نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية	31
نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	32
الإدارة العامة للتفتيش القضائي	33
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وتكنولوجيا المعلومات	34
دائرة العلاقات الدولية	37
دائرة الإعلام	37
الإدارة العامة للشؤون ا لإدارية والمالية	39
وحدة حقوق الإنسان	39
دائرة التدريب	40
الفصل الثالث : التقرير الإحصائي	
منهجية إحتساب مؤشرات عمل النيابة العامة	53
الموارد البشرية	54
عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة	57
إحصائيات النيابات المتخصصة	65
إحصائيات التنفيذات الجزائية	103
إستنتاجات التقرير الإحصائي	104
الفصل الرابع : التحديات والتوصيات	109

الملخص التنفيذي للتقرير السنوي التاسع للنيابة العامة

2018

تأكيداً على دعم النيابة العامة لرؤية فخامة سيادة الرئيس محمود عباس في توجهاته الرامية لإنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون بين جميع فئات المواطنين دون تمييز، وتماشياً مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022 عملت النيابة العامة على بذل جهودها خلال هذا العام لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والرئيسية التي رسمت في إطار خطة قطاع العدالة للأعوام القادمة.

ويعرض هذا التقرير انجازات النيابة ضمن التوجهات الاستراتيجية والأولويات التطويرية لقطاع العدل في فلسطين للأعوام 2017 – 2022، والتي تأتي في سياق توجه الحكومة الفلسطينية وبما يتماشى مع الإطار السياساتي العام للحكومة، وبما يعزز استحقاق الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بحيث تأتي كافة أهداف وسياسات وبرامج وتدخلات النيابة العامة ضمن توجهات وخطة قطاع العدالة في إطار بناء مؤسسات الدولة المستقلة.

حيث شهد عام 2018 انجازات عديدة للنيابة العامة في عدة مجالات أهمها:

- تعديل قرار إنشاء نيابة مكافحة الجرائم المرورية في عام 2017 لتصبح نيابة الهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية وذلك تماشياً مع المصادقة على قرار بقانون الهيئات المحلية بشأن إنشاء محاكم الهيئات المحلية والذي نص في المادة (7) على أن:
  1. تتولى النيابة العامة مهمة مباشرة الدعوى الجزائية أمام المحكمة وفقاً للقانون.
  2. تولى النيابة العامة تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة عن المحكمة وفقاً للقانون.
- تعزيز الشراكات الدولية للنيابة العامة الفلسطينية وتوثيق وتوطيد العلاقات مع النيابات العامة في الدول الاخرى من خلال توقيع مذكرات التفاهم والتعاون القضائي مع عدة دول الأسيوية والأفريقية والاوروبية والعربية وأمريكا الجنوبية ومنها (تركيا، جنوب افريقيا، الجبل الأسود، بلغاريا، النرويج، مالطا، ممكلة البحرين، المملكة المغربية، فنزويلا،)، وتفعيل مذكرة التفاهم مع روسيا.
- عضوية النيابة العامة الفلسطينية في المؤسسات الدولية ومنها اليوروجست EUROJUST و الشبكة القضائية الاوروبية EJN (European Judicial Network)
- تعزيز الشراكات المحلية بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع العديد من المؤسسات الرسمية ومؤسسات ا لمجتمع المدني منها:- وزارة التربية والتعليم، ، مركز الإرشاد النفسي والإجتماعي للمرأة ومؤسسة تنمية وإعلام المرأة (تام).

- إستكمال العمل على تعديل الهيكل التنظيمي الجديد للنيابة العامة.
- تعزيز ورفع قدرات أعضاء النيابة والموظفين الإداريين في النيابة العامة من خلال المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل والزيارات الدراسية والمؤتمرات الدولية لزيادة معرفتهم خاصة في المجالات التخصصية
- موائمة مباني النيابة العامة وفقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي حيث تن تنفيذ مشروع الغرف المتخصصة للنساء والأطفال ضحايا العنف وإستلام وتشغيل مبنى محكمة ونيابة دورا الجديد.
- إصدار مطبوعات جديدة للنيابة العامة ومنها النشرة الربعية باللغتين العربية والانجليزية، والمجلة القانونية الفصلية للنيابة العامة، ودليل شكاوى الأحداث، وكتيب عقوبات الجرائم المرورية.
- تعزيز التوعية المجتمعية في دور النيابة العامة من خلال إعداد الأفلام القصيرة حول مهام ودور النيابة العامة ومشاركة النيابة العامة في العديد من البرامج المتلفزة وتقارير إعلامية مصورة وحلقات إذاعية تهدف الى توعية المواطنين بدور النيابة العامة بمحاربة الجريمة.
- بلغ عدد أعضاء النيابة العامة (159) وشكلت نسبة الاناث 21% ونسبة الذكور 79% من إجمالي عدد أعضاء النيابة العامة. أما نسبة زيادة الموظفين الاداريين في النيابة العامة فبلغت 12% عن العام السابق.
- القضايا الواردة: بلغ مجموع القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2018 (45356) قضية، منها (2943) قضية جنايات، (37652) قضية جنح، (4633) مخالفة و(979) قضية عوارض.
- بلغت نسبة الاحالة من مجموع المدور والوارد 89% منها 80% أحيلت للمحكمة و9% أحيلت لمكتب النائب العام.
- نسبة القضايا المنفذة من قضايا التنفيذات الجزائية الى مجموع القضايا المدورة والواردة: بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد 41%.

الفصل الأول

نبذة عن النيابة العامة

نبذة تعريفية

الاطار التنظيمي للنيابة العامة

الرؤية

الرسالة

قيم النيابة العامة

اختصاصات ومهام النيابة العامة

النيابات والدوائر المتخصصة في مكتب النائب العام

نبذه تعريفية

تعتبر النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية وهي الأمينة على الدعوى الجزائية، وبذلك تعتبر النائبة عن المجتمع والمكلفة بتمثيله وتسعى الى تحقيق مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون، فالنيابة العامة بهذه الصفة تملك وحدها تحريك ومباشرة الدعوى الجزائية مستهدفة من وراء ذلك المحافظة على كيان المجتمع راسخا وقويا، وقد أشار قانون الإجراءات الجزائية النافذ الى ذلك صراحة في المادة الأولى منه والتي نصت على (تختص النيابة العامة دون غيرها بإقامة الدعوى الجزائية) وتنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة عن المحاكم المختصة، وكذلك تنهض النيابة العامة بكافة اختصاصاتها بتمثيل مؤسسات الدولة أمام كافة المحاكم في الدعاوى والطلبات التي تقام منها او عليها في الدعاوى الحقوقية والدستورية والادارية، كما وتباشر النيابة العامة اختصاصاتها في المثول امام المحكمة الدستورية في القضايا الدستورية المنظورة أمامها.

وتسعى النيابة العامة بشكل دائم الى تطوير وتحسين أدائها لمهامها بفاعلية وكفاءة وتخصص من خلال إنشاء النيابات متخصصة والعمل على رفع كفاءة أعضاء النيابة في مجال تخصصهم، كما تحرص النيابة العامة دائما على توفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة واحترام كافة الاتفاقيات الدولية والتي انضمت اليها دولة فلسطين.

الاطار التنظيمي للنيابة العامة

النيابة العامة مؤسسة تنوب عن المجتمع في أداء مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون، ولها سلطة التحقيق والإتهام والترافع ممثلة للحق العام أو الحكومة أمام المحاكم المختصة، وإن للنيابة وحدها وفقاً لأحكام القانون أن تباشر الدعوى الجزائية، هادفة من وراء ذلك المحافظة على كيان المجتمع وأمنه وبقائه راسخاً قوياً عن طريق إرساء مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين.

ونظم قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 أعمال النيابة العامة، مفصلاً كما أورده القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 في باب السلطة القضائية، حيث أرسى كلا القانونين مبدأ استقلال النيابة العامة إدارياً وقضائياً بما ينسجم مع عمل السلطتين القضائية والتنفيذية.

تعتبر النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية، وهي أحد مكوناتها، وتنوب النيابة العامة عن المجتمع وتقوم بتمثيله، بهدف الحفاظ على أمنه والدفاع عنه وصيانة سلامته، ومحاربة الجريمة واستقصائها، والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، وإحالتهم إلى المحاكم، كما أنها الجهة التي يعهد إليها بمهمة تمثيل الحق العام أمام القضاء، وتختص دون غيرها بتحريك الدعوى العمومية ومتابعة سيرها أمام المحاكم، حتى يصدر فيها حكم قطعي (نهائي غير قابل للطعن) ومتابعة تنفيذه، وتمثيل الحكومة في الدعوى المدنية والادارية ومباشرة الدعوى امام المحكمة الدستورية العليا كما تختص بسلطة الاتهام والتحقيق والاحالة و تنفيذ الأحكام الجزائية والاشراف على عمل مأموري الضبط القضائي ومراقبة مراكز الإصلاح والتأهيل.

ويتمتع أعضاء النيابة بموقع متميز ومركزي، وينتمون بحكم العمل وطبيعة الاختصاص إلى السلطة القضائية، حيث أن

لهم نفس مكانة القضاة، ولا سلطان عليهم في اداء مهامهم الا القانون ، بالاضافة الى العلاقة الوطيدة بين النيابة العامة والسلطة التنفيذية باعتبارها تشرف على الضابطة العدلية، فالنيابة العامة تمارس الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قانون السلطة القضائية والقوانين ذات العلاقة، وتتكون النيابة العامة من مكتب النائب العام والنيابات الكلية والنيابات المتخصصة والجزئية الموجودة في كافة المحافظات.

وأما تشكيل النيابة العامة كشعبة من شعب السلطة القضائية فقد تكفل بها قانون السلطة القضائية وقانون الاجراءات الجزائية حيث نصت المادة (60) من قانون السلطة القضائية على أن (تؤلف النيابة العامة من: 1- النائب العام 2- نائب عام مساعد او اكثر 3- رؤساء النيابة 4- وكلاء نيابة 5- معاونين نيابة) بحيث يكون النائب العام على رأس الهيكل التنظيمي للنيابة العامة وله حق الرئاسة على باقي اعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين فيها من الناحية الادارية ومن الناحية القانونية بحيث يمتد اختصاصه على جميع اراضي دولة فلسطين، اما باقي اعضاء النيابة العامة فيمتد اختصاصهم المكاني على نطاق مكاني معين يتحدد بموجب قرار يصدر بذلك.

رؤية النيابة العامة

" مجتمع فلسطيني يسوده القانون و العدل و مبدأ الفصل بين السلطات و تُحترم فيه الحقوق وتصان فيه الحريات"

رسالة النيابة العامة

نيابة عامة مهنية فاعلة ومستقلة، ومنسجمة مع مؤسسات قطاع العدالة، وقادرة على ضمان إجراءات تقاضٍ عادلة وسريعة، يكون فيها التحقيق والترافع خاضعين لمعايير الشفافية والنزاهة والحياد، كونها خصم شريف تعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة والفصل بين السلطات في المجتمع الفلسطيني.

قيم النيابة العامة

القيم الجوهرية التي تعمل النيابة العامة على ترسيخها في المؤسسة في مضامينها لا تختلف عن القيم التي تعمل على ترسيخها مؤسسات قطاع العدالة، وتنطبق أيضاً على القيم الوطنية وقيم المجتمع، وهذه القيم هي:

- الشفافية: العمل وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والسلاح الفعال لمحاربة الفساد وضمان حرية الرأي والتعبير.
- العدالة: تكريس وتطبيق العدالة للجميع وإحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بينات وفقا للقانون.
- النزاهة: ان النيابة العامة طرف نزيه في الدعوى الجزئية وتمارس اختصاصاتها في اطار الاستقصاء عن الحقيقة بكل أمانة.

- الحيادية: ان النيابة العامة تتجه في اجراءاتها في نطاق المساواة بين الخصوم وعدم الانحياز لاي منهم وتتيح لهم ان يحصل كل طرف على تقديم ما لديه اثناء التحقيق.
- الاستقلال: لا سلطان على النيابة العامة الا ضمائر اعضائها ولا تسمح لاحد بالتدخل في اختصاصاتها في اطار مبدأ الفصل بين السلطات.
- المساءلة أمام القانون: وتتمثل هذه القيمة في مبدأ سيادة القانون على الجميع دون استثناء.
- الكفاءة: الخبرة والمعرفة المتخصصة في العمل والاداء المتميز والابداع من اجل ارساء مبادىء العدل للجميع.
- احترام حقوق الإنسان: مراعاة حقوق الإنسان استناداً إلى القوانين المحلية والمواثيق الدولية.

إختصاصات ومهام النيابة العامة

تنهض النيابة العامة بكافة الاختصاصات التي تنص عليها القوانين وتقتضيها وظيفتها وأهمها:

1. مباشرة التحقيق والاتهام والترافع امام المحاكم المختصة .
2. تمثيل وزارات ومؤسسات الدولة أمام كافة المحاكم في الدعاوى والطلبات التي تقام منها او عليها وفقا للقانون في الدعاوى الحقوقية والادارية والدستورية.
3. الإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الاجتماعية من خلال اجراء زيارات دورية والاطلاع على سجلاتها والاتصال مع اي نزيل او موقوف فيها والتحقيق في شكواه.
4. تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ في الدعاوى الجزائية.
5. إقامة الدعوى التأديبية على القضاة وأعضاء النيابة العامة ومباشرتها.

النيابات والدوائر المتخصصة في مكتب النائب العام

المكتب الفني للنائب العام:

تماشياً مع رؤية وأهداف النيابة العامة التطويرية اصدر النائب العام قراراً بتحديد اختصاصات المكتب الفني للنائب العام ومن اهمها: الإشراف على شؤون مكتب النائب العام وتأمين متابعة أرشفة وتوثيق البريد واستقبال المراجعين وتنظيم المواعيد والفعاليات الخاصة بالنائب العام، رسم خطط العمل وتنسيقه والمشاركة في إعداد

الخطة الاستراتيجية للنيابة العامة وقطاع العدالة بالتنسيق مع جهات الاختصاص في مكتب النائب العام، إعداد التقارير اللازمة عن عمل المكتب الفني بالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة ورفعها للنائب العام، التنسيق مع جهات قطاع العدالة وجهاز الضبط القضائي فيما يكلف به من مهام، المراقبة الدائمة على مدى ملائمة تطبيق الهيكل التنظيمي للنيابة العامة والإشراف على تنفيذ القرارات الصادرة عن النائب العام، متابعة إعداد الحركة القضائية والتنقلات والانتدابات القضائية الخاصة بأعضاء النيابة العامة، تمثيل النيابة العامة في علاقتها مع جهات قطاع العدالة والسلطات والهيئات الأخرى ضمن السياسة العامة المقرة وتوجيهات النائب العام متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن النائب العام، التحقيق في القضايا الهامة المحالة من النائب العام واتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بشأنها تحت أشراف النائب العام مباشرة، حفظ السجلات والملفات الخاصة بمراسلات النائب العام وملفات السادة اعضاء النيابة العامة، المشاركة في إعداد الجداول الدورية الخاصة بأداء النيابات الجزئية والمتخصصة والعمل على متابعتها وتدقيقها وعرض التوصيات بشأنها للنائب العام، الإشراف على حفظ الوثائق والمستندات وإعداد محاضر الاجتماعات التي تتم في مكتب النائب العام والاحتفاظ بالسجلات الخاصة بهذه الاجتماعات، مراجعة الأعمال والملفات المقدمة من أعضاء النيابة العامة وإبداء الرأي فيها لضمان سلامة إجراءاتها وعدم تعارضها مع القوانين النافذة ورفعها للنائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني، دراسة مذكرات الحفظ في الملفات التحقيقية الواردة من النيابات الجزئية وإعداد القرارات اللازمة لإصدارها حسب الأصول القانونية، متابعة أعمال اللجان والمؤتمرات المتعلقة بنشاط النيابة العامة، إعداد المراسلات الخاصة بالنائب العام والموجهة لجميع الجهات المختصة، التدخل في تسهيل انجاز معاملات أعضاء النيابة العامة لدى الدوائر الرسمية وغيرها من الدوائر .

دائرة التفتيش القضائي:

تم إنشاء ادارة التفتيش القضائي في النيابة العامة بموجب قرار قضائي من قبل النائب العام ويأتي قرار إنشاء هذه الدائرة بهدف متابعة عمل أعضاء النيابة العامة في مختلف النيابات الجزئية والمتخصصة، ومتابعة الشكاوى المتعلقة بهم ومراقبة سير العمل بهدف الرقي بعمل النيابة العامة ككل لغايات تحقيق رسالتها وفقا للقانون الاساسي والقوانين ذات العلاقة، وتختص ادارة التفتيش القضائي والتي تم انشاؤها استنادا لأحكام قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، ولا سيما أحكام المواد (66 و71 و72) منه، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م بالتالي: القيام بمراجعه عامة للأداء من حيث القدرة المهنية، واللغوية، والتنظيمية، وموالاة الإجراءات والوقت الذي يستغرقه في أداء ما يوكل إليه من مهام، التفتيش على أعمال النيابة العامة من حيث صحة تطبيق واستيفاء إجراءات التحقيق، والإحالة، وأسباب طلبات تمديد التوقيف، وطلبات إعادة النظر، وسلامة النتائج التي تم التوصل إليها، وتنفيذ الأحكام، والتصرف بالدعوى، والمرافعات أمام المحاكم، وأسباب فسخ قرارات التصرف بالدعوى، وأسباب البراءة، تقييم صحة الوصف والتكييف القانوني، القدرة على إدارة العمل وتوجيه العاملين تحت إمرته، فحص ومتابعة نتائج الدورات التدريبية، فحص التقارير الواردة عن أعضاء النيابة العامة المعارين والمنتدبين من الجهات التي يعملون فيها وحفظها في ملفاتهم الوظيفية، فحص التقارير التي ترسل من المؤسسات التعليمية التي ابتعث إليها أعضاء النيابة

العامة بشأن مستوى سيرهم في الدراسة، وانتظامهم فيها وسلوكهم العام، وحفظها ملفاتهم الوظيفية، فحص التقارير الواردة عن أعضاء النيابة العامة الذين يقومون بأعمال غير قضائية المعدة من رؤسائهم المختصين، وحفظها بملفاتهم الوظيفية، تلقي الشكاوى المتعلقة بأعمال أعضاء النيابة العامة وتصرفاتهم وسلوكهم وفحصها وفقاً لأحكام هذا القرار، مراقبة سير العمل بالنيابات وتقديم ما تراه من مقترحات في هذا الشأن إلى النائب العام، اقتراح التوجيهات والتعليمات التي تعمم على النيابات في منشورات دورية والمستفادة من ملاحظتهم على أعمال النيابة حتى يتلافونها في أعمالها المستقبلية من خلال رئيس ادارة التفتيش الى النائب العام.

وحدة حقوق الانسان:

انسجاماً مع احكام القانون الاساسي الفلسطيني وعلى ضوء قيام دولة فلسطين بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان اصدر عطوفة النائب العام لدولة فلسطين قراره الصادر بتاريخ 2017/11/5 بتفعيل وحدة حقوق الانسان في مكتب النائب العام وذلك تحت الاشراف المباشر وقد تكونت الوحدة من عدد من اعضاء النيابة العامة المختصين بالإضافة الى كادر اداري مساند مختص، وتعمل هذه الوحدة بشكل اساسي على تلقى الشكاوى المتعلقة بإنتهاكات حقوق الإنسان والعمل على معالجتها، ورصد الانتهاكات وكتابة التقارير والرقابة على أداء موظفي النيابة العامة والرقابة على مأموري الضبط القضائي حيث يتولى الطاقم مهمة حماية وضمان التزام المؤسسة بتطبيق حقوق الإنسان في جميع نواحي عملها والرقابة على تطبيق حقوق الانسان في جميع مراحل الدعوى الجزائية واحترام حق الدفاع أثناء هذه المراحل كافة و ضمان المحاكمات العادلة دون تميز او تحيز، مع اعتبار عدالة الفئات المستضعفة من (اطفال، نساء، ذوي اعاقة وكبار في السن، أقليات، أجانب، لاجئين ومهاجرين) ، كما ويتولى الطاقم مهمة التنسيق مع جميع إدارات ووحدات النيابة العامة لوضع الخطط التي تضمن إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان وفقا للمعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالإضافة الى إجراء مراجعة شاملة للتشريعات ذات العلاقة بعمل النيابة العامة وموائمتها بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وحدة النوع الاجتماعي:

تعمل النيابة العامة على تنفيذ خطتها حول «إدماج النوع الاجتماعي» في اعمالها والذي تم تطويرها وبلورتها في العام 2012، حيث تسعى إلى تعزيز دور النيابة في حماية حقوق الفلسطينيين رجالاً ونساءً، وإلى تعزيز دورها في حماية النساء ضحايا العنف على وجه الخصوص، بهدف الوصول إلى نيابة عامة عادلة وفاعلة، تراعي بشكل ممأسس النوع الاجتماعي في تعاملها ومعالجتها للقضايا الواردة إليها، وفي تقديمها للخدمات. وتستند على الإرث الموجود لدى أعضاء النيابة العامة والقائمين عليها، والمتمثل في مجهود فردي يستحق الذكر في ما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي وتقديم الحماية للنساء ضحايا العنف ومحاسبة الجناة. وتحقيقا لهذه الأهداف تعمل على تعزيز دور النيابة في حماية النساء ضحايا العنف ومحاسبة الجناة؛ ومأسسة مفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في عمل النيابة العامة، بما يشمل

التخطيط والتدريب والتوظيف وفي الخدمات التي تقدمها النيابة للنساء، وكذالك في عملية تجهيز البنية التحتية لمكاتب النيابات وفي عمل وحدة التفتيش القضائي، وتعزيز دور النيابة العامة كجهة فاعلة في حماية النساء ودعم قضايا النوع الاجتماعي في كافة درجات التقاضي.

نيابة العدل العليا والدستورية:

تختص نيابة العدل العليا والدستورية بتمثيل مؤسسات الدولة في الدعاوى الادارية والدستورية التي ترفع منها او عليها سواء امام المحكمة الدستورية العليا او المحكمة العليا او محكمة العدل العليا، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجهات الادارية بإشراف مباشر من النائب العام، وتتكون هذه النيابة من عدد من رؤساء ووكلاء النيابة العامة المختصين.

نيابة النقض:

هي نيابة متخصصة تتبع النائب العام مباشرة تم إنشاؤها بقرار رقم (34) لسنة 2006 وتبعها قرار رقم (2) لعام 2015، وكان الهدف من انشاءها تطوير اداء النيابة العامة من خلال انشاء نيابة متخصصة في إعداد الطعون والرد عليها وفق الأصول والقانون، وتتولى هذه النيابة اختصاص إعداد الطعون ومتابعتها امام محكمة النقض بناءً على قرار من النائب العام الطعن فيها بالنقض، وكذلك متابعة الطعون المرفوعة ضد النيابة العامة امام محكمة النقض.

نيابة الاستئناف:

تم انشاء نيابة الاستئناف بقرار صادر عن النائب العام رقم (2) في عام 2005 وتبع هذا القرار بقرار لاحق حمل رقم (34) من عام 2006. حدد فيه مبررات إنشاؤها وألية عملها وصلاحياتها والكادر الاداري الذي ألحق بها، وكان الهدف من وراء إنشاء هذه النيابة هو تطوير أداء النيابة العامة وخدمة عملها من خلال التخصص في إعداد ومتابعة الاستئنافات والطعون وتتولى نيابة الاستئناف مهمة المثول امام محاكم الاستئناف بهيئاتها الجزائية والمدنية (محكمة استئناف رام الله ومحكمة استئناف القدس) بالإضافة الى مراجعة وتدقيق الاحكام الصادرة عن محاكم البداية ومتابعة وإعداد الاستئنافات والطعون المحالة إليها والترافع بها امام المحاكم المختصة، وفي ذات الاطار تم تكليف اعضاء نيابة مختصين من اجل الحضور ومتابعة الاستئنافات المتعلقة بالأحداث امام محكمة استئناف الاحداث المشكلة بقرار من المجلس القضاء الاعلى وفق قانون حماية الاحداث.

نيابة دعاوى الحكومة:

صدر قرار النائب العام رقم 1 لسنة 2016 بتاريخ 2016/1/25 بإنشاء نيابة متخصصة بدعاوى الحكومة تحت الاشراف المباشر للنائب العام وتم تكليف رئيس نيابة وعدد من الاعضاء للقيام بمهام الترافع في الدعاوى المدنية والتنفيذية حسب الاختصاص المكاني، وتتولى نيابة دعاوى الحكومة الاشراف على كافة الدعاوى المدنية امام كافة المحاكم

على اختلاف درجاتها والتنفيذات المدنية امام دوائر التنفيذ وكذلك كافة القضايا ذات العلاقة والمطالبات الواردة لمكتب النائب العام من النيابات والمحاكم والوزارات والجهات ذات العلاقة والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين.

نيابة حماية الاسرة من العنف:

تم إنشاؤها بتاريخ 2016/02/06 وذلك بناءً على التزام النيابة العامة الفلسطينية ورؤيتها في تعزيز دورها في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق الردع العام وتختص هذه النيابة بشكل اساسي في متابعة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بما فيها النساء والاطفال وكبار السن وذوي الاعاقة ضحايا العنف، وكذلك الجرائم ذات الطابع الجنسي المرتكبة ضد النساء والاطفال خارج نطاق الاسرة عبر كافة وسائل الاتصال. تختص النيابة في التحقيق والترافع في هذه القضايا في 12 نيابة جزئية في المحافظات ونيابتي الإستئناف والنقض والمكتب الفني. وقد شملت إختصاصات نيابة حماية الأسرة من العنف التحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن ومتابعة تنفيذ الاحكام في كافة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بمختلف أفرادها بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة وفي الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال ضحايا العنف خارج الأسرة وفي الجرائم المرتكبة من النساء في قضايا الزنا والدعارة والسفاح وإفساد الرابطة الزوجية وغيرها من الجرائم ذات الطابع الجنسي وجرائم التهديد والإبتزاز ضد النساء عبر كافة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية.

نيابة حماية الأحداث:

تم انشاؤها وفقا لقرار بقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن حماية الاحداث، وتختص نيابة الأحداث بنظر قضايا الاحداث ويشمل ذلك القيام بالتحقيقات بالدعاوى الجزائية المتهم فيها أحداث والترافع والمثول فيها امام محاكم الاحداث بشكل يضمن السرية واحترام حقوق الاحداث وإيجاد سبل اصلاحهم وسرعة اندماجهم في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة بقانون الاجراءات الجزائية وقانون حماية الاحداث، وكذلك تقديم الطعن بالأحكام بالاعتراض والاستئناف والنقض، واجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث، وتكليف مرشد حماية الطفولة بجميع الاعمال والابحاث الاجتماعية اللازمة للتوصل الى اظهار الحقيقة ومعرفة شخصية الحدث والوسائل المناسبة لإصلاحه وحمايته. وتختص نيابة الأحداث بنظر قيود الاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف من خلال اتخاذ الاجراءات القانونية اتجاه الاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف والعمل على حمايتهم وسرعة اندماجهم في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة بقانون الطفل الفلسطيني وتعديلاته وقانون الاحداث النافذ، وتكليف مرشد حماية الطفولة بجميع الاعمال والابحاث الاجتماعية اللازمة من اجل تحديد الخطورة ومعرفة شخصية الطفل والوسائل المناسبة لحمايته واتخاذ التدابير المناسبة من خلال تقديم طلبات بالحماية لمحكمة الاحداث من اجل وضع تدابير حماية مع تضمين الطلبات توصية مرشد حماية الطفولة. بالاضافة الى التفتيش على دور التأهيل والرعاية ومراكز التدريب المهني والمشافي المتخصصة.

نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية:

وهي نيابة متخصصة تم انشاؤها بقرار من النائب العام رقم 2006/28 وتضمن هذا القرار والقرار اللاحق له والذي يحمل الرقم 2012/1 اختصاصات هذه النيابة حيث تناولت ثلاثة اختصاصات اساسية هي: مكافحة جرائم غسل الاموال، مكافحة التهرب الضريبي والجمركي، مكافحة الجرائم الاقتصادية المتعلقة بحماية المستهلك وعرض بضائع فاسدة او منتهية الصلاحية، مخالفة التسعيرة، تداول منتجات مستوطنات، الغش، الاضرار بصحة المواطن بالإضافة الى متابعة القضايا ذات الطابع التجاري كـ الاعتداء على علامة تجارية والجرائم البيئية المرتكبة خلافا لأحكام القوانين النافذة.

نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية:

صدر قرار النائب العام بتاريخ 2016/3/20 بإنشاء نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية، حيث تعمل هذه النيابة تحت اشراف النائب العام مباشرة، وتم تكليف رئيس نيابة وعدد من اعضاء نيابة عامة مختصين بمتابعة قضايا الجرائم الالكترونية في كافة النيابات الجزئية، وتتولى النيابة المختصة متابعة الطلبات المتعلقة بالجرائم الالكترونية والاتصالات وكافة الطلبات ذات العلاقة الواردة من النيابات الجزئية والاجهزة الامنية ذات العلاقة والتنسيق معها بالشأن، والتواصل مع الجهات والمؤسسات والشركات ذات العلاقة فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية والاتصالات والحصول على الدليل الفني الالكتروني وربط الجناة فيه.

نيابة الهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية:

بتاريخ 2018/12/19م أصدر النائب قراراً بإنشاء نيابة الهيئات المحلية ودمجها مع نيابة مكافحة الجرائم المرورية في مكتب النائب العام، وذلك عطفاً على القرار بقانون رقم (32) لسنة 2018 بشأن محاكم الهيئات المحلية، ويأتي ذلك تجسيداً لرؤية النيابة العامة بأهمية النيابات المتخصصة برفع وتطوير كفاءة الاداء لتحقيق أهداف النيابة العامة حيث تتولى نيابة الهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية متابعة كافة القضايا المتعلقة بالجرائم المرورية والهيئات المحلية في المحافظات من خلال النيابات الجزئية.

نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي:

تم إنشاء نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي بتاريخ 2016/09/18. وقد جاء ذلك استجابة لانضمام دولة فلسطين لاتفاقية روما بشأن محاكمة مجرمي الحرب في العام 2015 وتماشيا مع توجه دولة فلسطين نحو محاكمة مجرمي الحرب ، تعمل نيابة الجرائم الدولية وفق الإمكانيات المتاحة في سبيل إيصال حقيقة ما يرتكب من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

نيابة الجنايات الكبرى:

تماشياً مع قرار بقانون رقم (24) لسنة 2017 وقرار بقانون رقم (9) لسنة 2018 بشأن محكمة الجنايات الكبرى تم إنشاء نيابة الجنايات الكبرى بتاريخ 2018/05/09 حيث تم تحديد دور النيابة العامة في التحقيق والترافع في القضايا التي تدخل ضمن إختصاص محكمة الجنايات الكبرى من حيث قواعد الإختصاص المكاني والإستجواب وسماع شهود والتوقيف والتصرف في الدعوى والمدد الزمنية للتقادم ومواعيد السقوط والمواعيد التنظيمية، وقد تم تكليف أعضاء نيابة عامة بمسمى رئيس نيابة للترافع في القضايا التي حددها القرار بقانون وهي : جرائم القتل، ما عدا القتل الخطأ – جرائم الإغتصاب وهتك العرض والخطف الجنائي- الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي وخارجي – جرائم الجنايات الواردة في القرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية – جرائم بيع أو تأجير جزء من الأراضي الفلسطينية إلى دول معادية أو أي من مواطنيها أو رعاياها – الشروع والتدخل والتحريض في الجرائم المحددة في الفقرات السابقة – الجرائم المرتبطة بالجرائم المحددة في الفقرات السابقة

نيابة مكافحة الفساد:

تعتبر نيابة مكافحة الفساد من النيابات المتخصصة الهامة والتي تم انشاؤها وفقا لقانون مكافحة الفساد لعام 2005، حيث تم انتداب عدد من أعضاء النيابة العامة للعمل مع هيئة مكافحة الفساد بمدد محدودة بناء على قرار الانتداب ويختص أعضاء النيابة العامة المنتدبين بالتحقيق في جرائم الفساد ومباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لذلك.

الفصل الثاني

إنجازات النيابة العامة

2018

حققت النيابة العامة العديد من الإنجازات خلال عام 2018 بما يتماشى مع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للنيابة العامة والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الخطة الإستراتيجية لمؤسسات قطاع العدالة، وتمثلت أهم الإنجازات في النيابات والدوائر المتخصصة فيما يلي:-

نيابة الأحداث

- إقرار الدليل الفني لأعضاء نيابة الأحداث لينظم عمل أعضاء نيابة الأحداث وتوحيد الإجراءات في التعامل مع فئة الأحداث، حيث تم تخصيص اعضاء نيابة مختصين بالتحقيق، بالوساطة، والترافع امام محاكم الاحداث، وحماية الأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، وذلك تحقيقاً للغاية التي أنشئت من اجلها، فما يميز هذه الدليل انه تأسس على المشاهدات اليومية لإشكاليات قانونية في مجال قضايا الأحداث، تمس بشكل أو بآخر تقديمَ العدالة الجنائية المطلوبة إلى هذه الفئة، فكان الهدف من إصداره تلافي ما أمكن من هذه الإشكاليات من خلال التركيز على الجانب القانوني والإنساني لتبيان مواطن القوة وإظهارها وتعزيز ممارستها واستجلاء مواطن الضعف وطرح الحلول المناسبة من خلال صياغة نصوص إجرائية تنظيمية بغية تلافي سلبيات الممارسة العملية الذي سببه غموض التشريع من جانب او قصوره من جانب آخر، بالنتيجة إشتمل الدليل على سبعة محاور: المحور الاول أحكام عامة، المحور الثاني: مرحلة الحماية، المحور الثالث: مرحلة الاستدلال، المحور الرابع: مرحلة الوساطة، المحور الخامس: مرحلة التحقيق، المحور السادس: مرحلة المحاكمة والطعن، المحور السابع: مرحلة التنفيذ.

- لضمان تحقيق العدالة الجنائية للأحداث في كافة إجراءات التحقيق والترافع وتكاملية العمل لدى طاقم اعضاء نيابة الاحداث في فلسطين (34) عضواً وهم مختصين ومكلفين منذ نفاذ قانون حماية الاحداث رقم 4 لسنة 2016 تم توزيع العمل وتقسيمه وفق آلية العمل المتبعة في قضايا الأحداث حيث تم تكليف أعضاء نيابة من نيابة الأحداث في التحقيق والترافع والوساطة والأطفال المعرضين للخطر ونيابة الإستئناف للترافع أمام محكمة استئناف أحداث، ومتابعة وتقديم مذكرات قانونية بالطعون المقدمة امام محكمة النقض بقضايا الأحداث، وتكليف أعضاء نيابة الأحداث بالمكتب الفني للنائب العام من أجل إستقبال الدعاوى المتهم فيها أحداث من النيابات الجزئية و تقييدها في نيابة حماية الأحداث بمكتب النائب العام لغايات ضمان السرية والخصوصية وصفة الاستعجال والمتابعة وملاحظة اي تقصير للجوانب الإدارية لأعضاء نيابة الأحداث قبل عرضها على النائب العام من اجل تدقيق القرار وفق نص المادة 152 (قانون الاجراءات الجزائية).

- إقرار دليل شكاوى الأطفال وذلك لحرص النيابة العامة على خلق بيئة آمنة للأطفال في المجتمع الفلسطيني، والذي يهدف لوضع آلية تعامل مع الشكاوى المقدمة من الأطفال المعرضين للخطر، أو خطر الانحراف، والأطفال الذين يرتكبون أفعالاً مخالفة للقانون ، وجاء هذا الدليل لرصد وتوثيق ومتابعة كافة الإنتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في تماس مع القانون من قبل كل موظف يتعامل معهم، أو من يكلف بالتعامل مع الاطفال ضمن نظام العدالة بما يشمل أماكن احتجاز الأطفال ، ويوضح عملية إدارة الشكاوى والمراحل

التي تمر بها الشكوى بداية من تسجيلها والتعامل معها والدراسة والتحليل والتوصيات التي تم التوصل اليها والبت فيها من قبل النائب العام.

- إصدار دراسة قانونية وشرح لقانون حماية الأحداث، تأتي هذه الدِّراسةُ لبيان القواعد القانونيّة الخاصّة بإدارة شؤون الأحداث، هذه القواعد الَّتي تتضمَّنُ حقوقًا يجب أنْ يتمتَّعَ بها الحَدَثُ، حيث إنَّ هذه القواعدَ والحقوقَ تُعَدُّ جزءًا مُهمًّا على طريق معالجة الأحداث وإصلاحهم؛ ليعودوا إلى مجتمعهم كأعضاءٍ فاعلينَ، لا يُشَكِّلون عبئًا عليه، وتتجلَّى أهمِّيَّةُ الدِّراسة في الدَّعوى إلى تطبيق الوَساطة الجزائيّة كأُنْموذجٍ لنظام العدالة التَّصالحية للأحداث في فِلَسْطينَ، كَنَمَطٍ حديثٍ للتَّعامل مَعَ قضايا الأحداث الجانحين، وتهدف هذه الدِّراسةُ إلى الحدِّ من الفَجوة والتَّباين في التَّطبيق الفاعل للمؤسَّسات كافَّةً، وبعدالة الأحداث، ومدى انطباق نصوص القوانين، والأنظمة السّارية في فِلَسْطينَ، فيما يتعلَّق بعدالة الأحداث، مَعَ المعايير الدَّوليّة، والواردة في نصوص عديدٍ من الشِّرْعَةِ الدَّوليّة، وخاصَّةً مَعَ نصوص اتِّفاقيّة حقوق الطِّفل لسنة 1989، وتعتمد الدِّراسة على المنهج التّحليليّ الوصفيِّ، والّذي يستند إلى وصف النصوص القانونية وتحليلها، وذلك من خلال وصف الواقع التّشريعيِّ للقواعد الخاصَّة بإدارة شؤون الأحداث في فِلَسْطينَ، وعلى الأسلوب العلميّ التَّحليليِّ وَفْقَ منهجيّة علميّة قائمة على التَّحليل المنطقيّ؛ لأنَّ هذه الدِّراسةَ تتطلَّب تحليلًا عميقًا لجميع جوانبها.

- تخصيص مساحة خاصة من مباني النيابة العامة في عدد من المحافظات (طولكرم، قلقيلية، وبيت لحم) لعمل نيابة حماية الأحداث لإستقبال وإتمام كافة الإجراءات القانونية في النيابة العامة للأحداث من اجل التعامل معهم وإجراء التحقيق بقضاياهم و وضع تدابير الحماية للأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، حيث تم تخصيص مكتب للاستجواب، مكتب للوساطة، ديوان نيابة الاحداث، مكتب لشرطة الاحداث، مكتب لمرشد حماية الطفولة، وقاعة لإنتظار الأطراف وأخرى للأحداث، وتتميز هذه المباني أنها مستقلة ولا يمكن للعامة من المواطنين والغير مختصين الوصول إليها لضمان لخصوصية وسرية قضايا الأحداث، ويوجد في هذه المكاتب نظام الربط التلفزيوني حيث يعمل هذا النظام على تخزين كل ما يتم بواسطة جهاز تخزين USB وهو متصل بواسطة كاميرات مراقبة عدد اثنين لتوثيق كافة الإجراءات والممارسات بالصوت والصورة ويتم نسخ هذه البيانات على قرص صلب او ذاكرة اضافية لضمان حفظ المواد الموثقة، وسيتم تعميم هذه التجربة على كافة محافظات الوطن.

- تطوير برنامج الارشفة الالكترونية والورقية بقضايا الاحداث والأطفال حيث يوجد في عمل نيابة الاحداث برنامج الكتروني (ميزان 2)، متاح فقط لأعضاء نيابة الاحداث والموظفين المكلفين للعمل معهم، وضع قيود على البرنامج لها علاقة بالتوقيف والوساطة والسرية والخصوصية وضمانات الاحداث وحماية الاطفال وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية، حيث تم تزويد اعضاء نيابة الاحداث باللوازم والأجهزة الإلكترونية من اجل السرعة بالتعامل مع الحالات والقضايا التي تخص عدالة الاحداث والأطفال، وكون النيابة العامة هي جهة الاختصاص بالملاحقة الجزائية والتصرف مع الجرائم، فقد تم التوصل إلى قاعدة بيانات وطنية الكترونية مع

المؤسسات الوطنية ومنها – الاحوال المدنية والقضاء ونقابة المحامين والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ويوجد في عمل نيابة الاحداث ارشفة ورقية تتفق مع عدالة الاحداث والأطفال، بالإضافة إلى العديد من التطويرات واستحداث إجراءات ضرورية وملحة بمأسسة تقنية المعلومات والأرشفة ، ومراعاة السرية في كافة مراحل الارشفة الالكترونية والورقية وهي على النحو الآتي: الملف التحقيقي بعدالة الاحداث والملف محال للمحكمة/محكمة الاحداث وقيود الاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف وهذا الآمر يمكن من تطبيق عدالة الأحداث والأطفال المعرضين للخطر بشكل يتفق مع القانون والاتفاقيات، يحافظ على السرية والخصوصية للأطفال والأحداث ويتلائم مع هذه الفئة.

- بالإضافة إلى ذلك وفي سبيل اتخاذ خطوات اتجاه حماية الاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف تم إستحداث سجل متابعة الاجراءات الخاص بالأطفال والغاية منه عدم تسجيل اي دعوى جزائية ضد الاطفال وفصلهم عن سجلات الاحداث الملاحقين جزائياً بما ينسجم مع الاتفاقيات، ويشمل: سجل قيود حالات التعرض للخطر وخطر الانحراف، وسجل قيود الاطفال الغير ملاحقين جزائياً.

- إعداد معايير لها علاقة بمصلحة الطفل وحمايته من التوقيف من عدمه وعدم اللجوء إلى التوقيف إلا كملاذ أخير وآخر وسيلة يتم اللجوء اليها، وظهر ذلك بإنخفاض عدد حالات التوقيف للأطفال في عام 2018 إلى 359 حالة توقيف مقارنة بالأعوام السابقة التي بلغ عددها ما يزيد 900 حالة توقيف.

متابعة إجراء الوساطة في قضايا الأحداث

1. انجاز وتطبيق 841 وساطة وحفظ الدعوى الجزائية وتم وضع تدابير حماية للأحداث المتهمين فيها، وذلك من خلال المتابعة من قبل مرشد حماية الطفولة وتم العمل على كافة جوانب تنفيذ التدابير، ومن ابرز اثار الوساطة انها جنبت 841 طفل من الخضوع لإجراءات المحاكمة وخروجهم من النظام القضائي ودمجهم بالمجتمع.

2. وضع إطار استراتيجي للوساطة من قبل النيابة العامة كجهة اختصاص يعمل على إنفاذ وتنفيذ قوانين عدالة الأحداث بوضع الاطر القانونية المسيرة في إتمام الوساطة المنصوص عليها في قانون حماية الأحداث، وتم تعميمها على كافة أعضاء نيابة الاحداث للعمل بموجب آلية والالتزام بها، وإعداد نموذج للوساطة يتم استخدامه على مستوى الوطن من قبل اعضاء نيابة الاحداث من خلال تعميم محضر واحد على كافة اعضاء نيابة الأحداث للعمل بموجبه وتوحيد الإجراءات بخصوصه، وذلك بما يتفق مع القانون و الاتفاقيات الدولية.

3. ضبط تطبيق الوساطة الكترونياً من خلال قيام نيابة الاحداث بوضع معيار الكتروني يضبط عدم السير بإجراءات التحقيق بالمخالفات والجنح إلا بعد عرض الوساطة ولا يتم فتح اي محاضر او تحقيقات بدون اتمام عملية الوساطة وذلك من اجل ترسيخ وإلزام اعضاء نيابة الاحداث بإجرائها.

4. قياس جودة تطبيق الوساطة من قبل نيابة الاحداث المركزية في مكتب النائب العام يتم يوميا تصوير ومراقبة اي وساطة تتم في النيابيات الجزئية من قبل اعضاء نيابة الاحداث وقياس مدى الالتزام وجودة تطبيقها.

5. تنفيذ زيارات ميدانية من اجل حماية الاطفال: عملت نيابة الاحداث على تكثيف الزيارات الميدانية بشكل دوري وطارئ في الامكان العامة والمنشآت وأماكن العمل من اجل حماية الاطفال من اي مخاطر قد يتعرضون لها، ونفذت نيابة الأحداث زيارات ميدانية بلغ عددها (27) في عام 2018 وتم ضبط حالات تشغيل للأطفال من قبل اشخاص بالغين وهم اصحاب العمل وتم ضبط حالات أخرى يمارس الأطفال فيها أعمال خطرة وذلك بالشراكة مع الوزارات المعنية وشرطة الأحداث، وهذا الدور يتفق مع قانون العمل وقانون الطفل وقانون الاحداث كون النيابة جهة اختصاص وفق هذه التشريعات.

6. نفذ اعضاء نيابة حماية الاحداث لقاءات وبرامج توعوية لطلاب المدارس بهدف توضيح اجراءات الحماية والتحقيق وكيف للطفل ان يحمى نفسه من الخطر حيث تم استهداف ما يزيد عن 4000 من طلاب المدارس في كافة المحافظات، وبذات الوقت تم استهداف أولياء أمور الطلاب من خلال توزيع بروشورات لرفع التوعية لديهم في حماية اطفالهم .

نيابة حماية الأسرة من العنف ووحدة النوع الإجتماعي

بناءاً على إلتزام النيابة العامة الفلسطينية في تعزيز دورها في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف والفئات الأقل حظاً في الحماية ومحاسبة مرتكبي الجرائم تعمل نيابة حماية الأسرة من العنف ووحدة النوع الإجتماعي في مكتب النائب العام بالمتابعة اليومية والدورية في القضايا التي تقع ضمن إختصاصها للوصول من خلال أعضاء النيابة المختصين إلى ملف تحقيقي متكامل من منظور نوع اجتماعي في الجانب القانوني والاجتماعي، من حيث الاشراف على مأموري الضبط القضائي في مرحلة جمع الاستدلال، والتحقيق، واعداد لوائح الاتهام والترافع في قضايا العنف الأسري في 13 نيابة جزئية، وفيما يلي أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام :-

» أولاً : تطوير سياسات وآليات العمل لتعزيز دور النيابة في حماية للنساء ومحاسبة مرتكبي العنف ضدهن

- كانت النيابة العامة الفلسطينية ضمن الفريق الوطني في نقاش تقرير دولة فلسطين للاتفاقية الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في مقر الأمم المتحدة في جنيف. والذي تم تشكيله بناءاً على قرار من الرئيس محمود عباس، وبتنسيب وزير الخارجية.حيث أن هذا التقرير هو أول تقرير تقدمه دولة فلسطين إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان المختصة استجابةً منها لالتزاماتها الدولية وتعزيزاً لمكانتها في المنظومة الدولية. باعتبارها دولة قانون وديمقراطي. حيث عرضت نيابة حماية الأسرة من العنف التدابير المتخذة لتعزيز دور النيابة العامة في حماية النساء ومحاسبة مرتكبي العنف في معرض الإجابة على تساؤلات اللجنة، بالإضافة إلى ذلك تقوم النيابة العامة على تطوير خطة مفصلة حول التدابير والإجراءات المستقبلية التي ستتخذها للإجابة على توصيات لجنة سيداو بالنسبة لتقرير دولة فلسطين في الشق المتعلق بعملها.

- إعتماد المسودة النهائية من دليل إجراءات العمل الموحد في التحقيق والترافع في قضايا العنف ضد النساء من قبل النائب العام حيث يهدف الدليل إلى توحيد الإجراءات في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء وتعزيز دور النيابه العامه في حماية النساء ومحاسبة مرتكبي العنف ضدهن، ويحتوي على مهام الشركاء في هذه القضايا والأدوار المنوطة بهم والإجراءات التي يجب إتباعها في التعامل مع هذه القضايا ويتضمن الدليل ستة فصول تشمل دور نيابة حماية الأسرة أهدافها واختصاصاتها، أدوار الشركاء، استقبال الشكوى وإجراءات التحقيق، الإجراءات الفضلى أمام المحكمة، الطعن بالاستئناف والنقض، أحكام عامة ويشمل الدليل أيضا فصلا خاصا حول قضايا «الزنا» و»السفاح» وقد تم عقد تدريبات حوله لأعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف والموظفين الإداريين المساندين لهم بالإضافة إلى رؤساء الأقلام في النيابات الجزئية والنيابات المتخصصة في مكتب النائب العام وسيتم إطلاق الدليل خلال النصف الأول من عام 2019 رسمياً.

- البدء بمناقشات ولقاءات بين نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية حول تطوير اليات التعاون والتنسيق بين النيابتين للتعامل مع قضايا العنف الالكتروني ضد النساء بهدف تطوير مبادىء توجيهيةوآليات عمل واضحة لتعزيز دور النيابة في حمايتهن ومحاسبه مرتكبي الجرائم ضدهن، وتعزيز وعي أعضاء النيابة العامة حول هذه القضايا واسقاطاتها الاجتماعية على النساء وطرق التعامل معها، لضمان السريه والخصوصيه والحفاظعلى الكرامه الانسانية للنساء خلال مسار التقاضي.

- الإنتهاء من إعداد النسخة التجريبية من السجل الإلكتروني الخاص بنيابة الأسرة من العنف الخاص برنامج الأرشفة الإلكتروني (ميزان) وفق المعايير الدولية والتي تتطلب التوثيق والأرشفة بشكل يضمن السرية والخصوصية في القضايا الواردة إلى نيابة حماية الأسرة من العنف وتوثيق الإجراءات المتخذة في إنتداب الخبراء ومؤتمرات الحالة وتدابير الحماية المتخذة خلال مسار الملف التحقيقي بشكل يسهل الحصول على المعلومات والإحصائيات حسب التوصيات الصادرة عن لجنة سيداو.

- البدء بتنفيذ دراسة مسحية لتحديد ظروف الإحتاجز للنساء في مراكز الإصلاح والتأهيل وبيوت الإيواء للخروج بورقة مفاهيمية معيارية لإستخدامها من قبل أعضاء النيابة العامة عند الرقابة على السجون.

» ثانياً: في سبيل تعزيز قدرات أعضاء النيابة العامه والطاقم الاداري في التعامل مع القضايا التي تندرج ضمن إختصاصات نيابة حماية الأسرة من العنف تم عقد التدريبات المتخصصة التالية:

- تدريب حول التكييف القانوني في قضايا العنف ضد النساء لرؤساء النيابة العامة في النيابات الجزئية والنيابات المتخصصةجل أجل وأعضاء النيابة العامة المتخصصين في نيابة حماية الأسرة من العنف حيث تضمن التدريب محاور هامة منها ضبط المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، العنف ضد المرأة، العنف الأسري، دمج النوع الاجتماعي وغيرها، واستعراض المبادئ العامة الأساسية ذات الصلة (المساواة في القانون والواقع، صون الكرامة، قرينة البراءة، عبء الإثبات، السرية، الإجراءات الملائمة)،

بالإضافة إلى مناقشة مرجعيات عمل نيابة حماية الاسرة من العنف في السياق الوطني والدولي والاقليمي والقوانين التي تحكم عملها، والتراتبية الهرمية بشأن القيمة القانونية لمختلف المرجعيات وطرق تطبيقها، والتكييف القانوني المستند إلى حقوق الإنسان والحساس للنوع الاجتماعي، في تطبيق الإجراءات وجمع الأدلة، الإثبات ومواكبة القضية الجزائية حتى اكتساب الحكم الدرجة القطعية في القضايا التي تقع ضمن اختصاص نيابة الاسرة.

- ورشة عمل لعدد من أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة الأحداث ونيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية بالشراكة مع مؤسسة سوا حول ظاهرة البيدوفيليا ,ولاعتداء على الاطفال بهدف التعرف على كيفية التعامل مع الاطفال ضحايا العنف الجنسي والابتزاز الجنسي الإلكتروني.

- تدريب أعضاء النيابة العامة المتخصصين في نيابة حماية الأسرة من العنف حول دليل إجراءات العمل الموحدة في قضايا العنف ضد النساء ويهدف الدليل إلى مأسسة الإجراءات وتوحيدها في التحقيق والتحويل والترافع في قضايا العنف ضد النساء في النيابة المختصة وتعزيز الحماية للنساء ضحايا العنف والحفاظ على كرامتهم الإنسانية خلال مسار التقاضي باعتبار هذا الإجراء من أهم السياسات المتخذة من النيابة العامة.

- مجموعة من التدريبات لأعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف حول إدارة الضغوطات في العمل ورعاية الذات وهدفت التدريبات إلى التعرف على كيفية ادارة الضغوطات النفسية التي يتعرض لها أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف بسبب حساسية وخصوصية القضايا التي يعملون بها، واكتساب مهارات الرعاية بالذات تحديداً في الجوانب النفسية.

- تدريب رؤساء الأقلام والموظفين الإداريين المختصين في نيابة حماية الأسرة من العنف في النيابات الجزئية والمتخصصة في مكتب النائب العام حول دليل إجراءات العمل الموحدة في قضايا العنف ضد النساء وذلك بهدف ضمان تكاملية العمل عند التعامل مع هذه القضايا من الجانب الإداري خاصة فيما يتعلق بإجراءات استقبال النساء الضحايا وإجراءات إدخال البيانات وادارة وأرشفة الملفات التحقيقية ومتابعة هذه الإجراءات حتى آخر درجة من درجات التقاضي لدى نيابتي الاستئناف والنقض، بالإضافة إلى ضمان متابعة الإجراءات مع الدوائر والنيابات المتخصصة في مكتب النائب العام وضمان سرعه انجازها و ذلك إضافة إلى تعزيز المبادئ الأساسية في التعامل مع هذه القضايا بما في ذلك الحفاظ على السرية والخصوصية فيها والحفاظ على الكرامه الانسانيه للنساء خلال المسار القانوني.

» ثالثاً: تعزيز الشراكة مع الشركاء من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني

- متابعة الجلسات الحوارية الشهرية بين إدارة نيابة حماية الأسرة من العنف والإدارة العامة لوحدة حماية

الأسرة والأحداث في الشرطة الفلسطينية وبحضور ممثلين عن مختلف المحافظات في الإدارتين والشركاء من وزارة الصحة ووزارة التنمية الإجتماعية وذلك بهدف مناقشة تحديات وآليات العمل في العديد من القضايا الشائكة تمهيدا لتطوير آليات للإستجابة السريعة والفعالة والشاملة، ومن هذه القضايا تم تناول قضايا التبليغ، الانتحار، الهروب من المنزل، تقارير الطب الشرعي، مركز الخدمات الموحده وغيرها بالإضافة إلى عقد إجتماعات دورية في المحافظات بين نيابة حماية الأسرة ووحدة حماية الأسرة والأحداث في الشرطة للوقوف على أهم الإشكاليات والعمل على إيجاد الحلول الملائمة، بالإضافة إلى ذلك وخلال هذا العام تم عقد لقاء خاص بحضور جميع الشركاء ذات العلاقة لمناقشة احدى القضايا العينية الشائكة تضمن مناقشه أدوار ومسؤوليات الشركاء والإخفاقات والممارسسات الفضلى فيها والدروس المستفاده من اجل تعزيز الحماية للنساء.

- بالشراكة مع وحدة المرأة والنوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية تم عقد لقاء تشاوري في مركز حماية وتمكين المرأة (محور) بهدف تنسيق الجهود وتعزيز الشراكة ومناقشة التحديات القائمة لدى التدخل في قضايا الطفولة والمرأة والتوصيات للوصول الى الممارسات الفضلى في العمل لما فيه مصلحة الاطفال والنساء ضحايا العنف بمشاركة مرشدي ومرشدات الطفولة والمرأة في محافظتي بيت لحم والخليل.

- توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة ومركز الإرشاد النفسي والإجتماعي للمرأة ومؤسسة تنمية وإعلام المرأة (تام) بهدف تعزيز وتنسيق الجهود في مجال دعم المرأة وصون حقوقها ومشاركتها من خلال تحديد المسؤوليات والأدوار المناطة بكلا الطرفين لما لهذا التعاون من آثار على المجتمع من حيث الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

- التشبيك والتنسيق بين النيابة العامة ووزارة الصحة الفلسطينية وتحديداً وحدة صحة المرأة في الوزارة لتعزيز العلاقة بين الطرفين فيما يتعلق بآلية العمل في العديد من المواضيع والمعيقات العملية من أجل تعزيز الإستجابة الأولية لمقدمي الخدمات الطبية وتعزيز واقع التبليغ حيث تم تحديد المعيقات التي يواجهها الطواقم الطبية تمهيداً لإعداد مذكرة تفاهم

- بإعتبار النيابة العامة ممثلة بنيابة حماية الأسرة من العنف عضو في العديد من اللجان الوطنية ذات العلاقة للحد من العنف المبني على النوع الإجتماعي مثل الفريق الوطني لعرض لتقرير دولة فلسطين للإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) اللجنة الوطنية للحد من الإنتحار، لجنة دليل إجراءات نظام التحويل الوطني، اللجنة الوطنية للعنف ضد المرأة، لجنة الحالات الخطرة، المرصد الوطني وغيرها، شاركت في العديد من الإجتماعات واللقاءات الدورية المتعلقة بها وإعداد الدراسات وتزويدهم بالإحصائيات اللازمة.

- التحاور والتشاور مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة حول العديد من القضايا التحقيقية والمحالة إلى

المحاكم والتي قد تشكل قضايا رأي عام بهدف تقييم التدخلات والإستفادة من الدروس وتعزيز التشاركية بين النيابة العامة ومؤسسات المجتمع المدني بشكل يعزز التكاملية في الخدمة المقدمة.

- شاركت وحدة النوع الإجتماعي في العديد من الأنشطة والفعاليات والاجتماعات التي تم عقدها لوحدات النوع الإجتماعي في كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية من خلال وزارة شؤون المرأة تناولت مواضيع مختلفه منها تعديل قانون الخدمة المدنية من منظور النوع الإجتماعي، مسودة مشروع قانون العمل، مؤشرات النوع الإجتماعي في العمل ذات الصلة بعمل النيابة العامة، إدماج تدخلات النوع الإجتماعي في خطة قطاع العدالة، الموازنه المستجيبة للنوع الاجتماعي، التكلفه الاقتصادية لقضايا العنف والمرصد الوطني للعنف ضد النساء.

- تعزيز التنسيق والشراكة مع مؤسسة سوا حيث أننا في طور الوصول إلى مذكرة تفاهم مع مؤسسة سوا لتحديد آليات التعاون والتنسيق والتشبيك فيما يتعلق بتقديم الخدمات اللازمة للأطفال والنساء ضحايا العنف والإستفادة من التدريبات المقدمة من مؤسسة سوا.

- شاركت نيابة حماية الاسرة في عدد من اللقاءات وورش العمل مع المؤسسات الحكومية الصحية والإجتماعية والتعليمية ومؤسسات قطاع الأمن ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات قطاع الامن والعدالة وكذالك في لقاءات مع عدد من الباحثين المختصين في المجال وقدمت اوراق مختلفه حول آلية عمل وإختصاصات نيابة حماية الأسرة من العنف والخدمات المقدمة منها وحول سبل تعزيز وصول النساء الى العدالة وخصوصا النساء ضحايا العنف والعنف المبني على الإجتماعي والفئات الأقل حظاً في الحماية القانونية من كبار السن والأطفال وذوي الإعاقة والفجوات والفرص المتعلق في هذا الاطار.

» رابعاً: ملائمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف الاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان والممارسات الفضلى

- وفيما يتعلق بتطبيق معايير خاصة بالنوع الاجتماعي التي يجب مراعاتها عند تجهيز مرافق النيابة العامة قامت وحدة النوع الاجتماعي ونيابة حماية الأسرة بالمتابعة مع قسم الهندسة والمرافق في النيابة العامة لإدماج المعايير الخاصة في النوع الاجتماعي، والتي اعدتها وحدة النوع الاجتماعي سابقا، لمراعاتها عند تجهيز مخططات ومرافق النيابة العامة لضمان ملاءمتها لاحتياجات النساء والأطفال وذوي الإحتياجات الخاصة المتوجهين إلى النيابة، وعلى ضوء ذلك فقد تم وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للخدمات والمشاريع وبالتنسيق مع دائرة المرافق والهندسة في النيابة العامة تم البدء بإعدادغرف متخصصة لإستقبال للنساء والأطفال ضحايا العنف في سبع النيابات الجزئية (بيت لحم، رام الله، الخليل، دورا، جنين، طولكرم،

قلقيلية) تتلائم وإحتياجات النساء والأطفال المتوجهين إلى النيابة سواء أكانو ضحايا أو مرافقين بما يضمن الحفاظ على كرامتهم ويعزز مبدأ السرية والخصوصية في التعامل مع قضاياهم ووفق ما جاء في مسودة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف.

» خامساً: تطوير نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع.

- شاركت النيابة العامة في المشاورات النهائية مع اللجنة التقنية لمشروع قانون حماية الاسرة من العنف وقامت بمراجعة مسودة القانون وابداء الملاحظات على المسودة لتعزيز الحماية للنساء ومحاسبة الجناة، بالإضافة إلى ذلك مشاركة النيابة العامة في مراجعة نظام التحويل الوطني ومسودة دليل الإجراءات الخاص به.

» سادساً: النشر والتوعية حول عمل نيابة حماية الأسرة من العنف وآلية العمل لإدماج النوع الإجتماعي في عمل النيابة العامة

- رفع التوعية المجتمعية حول الخدمات المتخصصة لنيابة حماية الأسرة من العنف وتوضيح الإجراءات المتخذة وآلية التنسيق مع الشركاء وتحديد الفئات المستهدفة من خلال المشاركة في مقابلات ولقاءات توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة ، وتزويد دائرة الإعلام في النيابة العامة لنشر الأحكام القضائية الجزائية الصادرة بحق الجناة في القضايا التي تقع ضمن إختصاص نيابة حماية الأسرة من العنف.

- تقديم المعلومات والبيانات حول عمل نيابة حماية الأسرة من العنف من خلال عقد العديد من اللقاءات مع طلاب الدراسات العليا في الجامعات المحلية ومنتدى شارك الشبابي ولقاءات مع طلاب أجانب حول العنف ضد المرأة والقوانين المعمول بها في فلسطين فيما يتعلق بعمل النيابة العامة بشكل عام ونيابة حماية الأسرة من العنف بشكل خاص في قضايا العنف المبني على النوع الإجتماعي، بالإضافة إلى ذلك عقد محاضرات مع طلاب كلية القانون في العديد من الجامعات الفلسطينية حول طبيعة عمل نيابة حماية الأسرة من العنف والخدمات المتخصصة.

نيابة الهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية

عملت نيابة الهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية والحكم المحلي خلال عام 2018 العديد من الإنجازات التي تخاطب المجتمع بشكل عام والسائقين بشكل خاص من خلال:

- العمل على تطوير العلاقة مع المؤسسات الشريكة بعقد لقاء توعوي حول نيابة مكافحة الجرائم المرورية بالتعاون ما بين النيابة العامة ومنتدى شارك الشبابي.
- تم العمل من خلال الحملة على العديد من الأنشطة والفعاليات التي تخاطب المجتمع بشكل عام والسائقين

بشكل خاص من خلال العديد من الوسائل الاعلامية بالإضافة إلى الأنشطة التطوعية التي نفذت ميدانيا في رام الله، البيرة، طولكم، جنين، نابلس، بيت ساحور، ابوديس، العبيدية، خليل، حلحول، يطا ديرابزيع، حيث قام متطوعو شارك في هذه المناطق بمشاركة النيابة العامة لمكافحة الجرائم المرورية وشرطة المرور والصندوق الفلسطيني لتعويض ضحايا الحوادث المرورية بتوزيع الهدايا المجانية والبطاقات التوعوية على السائقين، والتأكيد عليهم بالالتزام بقوانين السير.

- إصدار كتيب خاص بعقوبات الجرائم المرورية وهو كتيب توعوي للمواطنين يوزع في دوائر السير والأماكن التي يتم فيها دفع المخالفات أثناء عمل دوريات السلامة على الطرق وشرطة المرور، ويتضمن تجميع مبسط لجميع العقوبات الجزائية (الغرامات والحبس) والإدارية التي تفرض بموجب قانون المرور الفلسطيني رقم 5 لسنة 2000 والأنظمة واللوائح الصادرة بمقتضاه.

- تنفيذ العديد من حملات التوعية حول عمل نيابة مكافحة الجرائم المرورية بالتنسيق والتعاون مع المكتب الإعلامي في مكتب النائب العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة، وتنفيذ حلقات توعوية منها حملة رمضان بأمان، وهي حملة توعوية أطلقتها النيابة العامة لمكافحة الجرائم المرورية وشرطة المرور والصندوق الفلسطيني لتعويض ضحايا الحوادث المرورية ومنتدى شارك الشبابي بهدف توعية السائقين بالإرشادات الهامة المتعلقة بالقيادة خلال شهر رمضان، وتم توزيع بطاقات توعوية على السائقين وأهمية الإلتزام بقوانين السير، بالإضافة إلى ذلك تنفيذ فيديوهات توعوية من قبل طاقم تلفزيون فلسطين والعمل على بثها على الفضائية بشكل يومي، حيث تم إنتاج مجموعة من الفيديوهات التي تم بثها على مدار ايام شهر رمضان.

- وبالتعاون مع شركتي جوال والوطنية موبايل تم إرسال نصائح وإرشادات للسائقين من خلال رسائل نصية على الهواتف النقالة، وعدد من الرسائل الصوتية، والسبوتات الإذاعية التي تم من خلالها توجيه عدد من الرسائل والنصائح للسائقين ومستخدمي الطريق يتم بثها من خلال الإذاعات المحلية.

- وبالشراكة مع منتدى شارك الشبابي تم تنفيذ مجموعة من النصائح والتعليمات من خلال رسائل بوسترات الكترونية توعوية يتم نشرها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركاء والعديد من المؤسسات الشبابية والمجتمعية في مختلف المحافظات وبعض المواقع الاعلامية .

نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية

- إنشاء نظام إلكتروني على برنامج الأرشفة الإلكترونية للنيابة العامة (ميزان) للنيابات الجزئية مرتبط بنيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية في مكتب النائب العام وتم تدريب أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين المتخصصين على النظام ليتم العمل به في بداية عام 2019.

- رفع وتعزيز قدرات أعضاء النيابة العامة المتخصصين في نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية لضمان حسن سير التحقيقات والحصول على الدليل الرقمي بموجب أحكام القانون حول العديد من المواضيع مثل الأدلة الرقمية وإجراءات النيابة العامة للجرائم الإلكترونية، قانون الجرائم الإلكترونية والإلتزمات المفروضة على ذوي العلاقة من النيابة العامة والشرطة والأجهزة الأمنية.

- تقديم العديد من الأوراق البحثية في مؤتمرات محلية ودولية في عدة مجالات مثل: تاثير مواقع التواصل الاجتماعي على حقوق المراة والمنعقد بقبرص، الاعلام ومفهوم الثقافة الامنية لمكافحة الجريمة الالكترونية والمنعقد باريحا، أثر مفهوم السيادة الوطنية على التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الجريمة العابرة للحدود المنعقد بلبنان، المواجهة التشريعية للجريمة الالكترونيةبفلسطين المنعقد بلبنان، الم

- شاركت باوراق عمل لمؤتمر الامن الوقائي باريحا حول ضرورة اقرار بقانون الجرائم الالكترونية، ورقة عمل تتعلق بالملكية الفكرية، اوراق عمل تتعلق بالابتزاز الكتروني، المشاركة بالمبادرة الامن والامن على الانترنت المنظمة من قبل جامعة النجاح، المشاركة اعلاميا بتقديم برنامج يتعلق بالجرائم الالكترونية والنصوص المجرمة للافعال الغير مشروعة.

- في سبيل الوصول إلى إجراءات عمل محددة وموحدة في القضايا التي تقع ضمن إختصاص نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية تم عقد ورشة عمل مع وحدة الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية والبدء بإعداد دليل إجراءات عمل موحدة للجرائم الإلكترونية في النيابة العامة حيث تم تشكيل لجنة من أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية لإعداد الدليل.

- النشر والتوعية حول عمل نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية وإختصاصاتها لطلاب المدارس والجامعات والمؤسسات الشبابية.

- تعزيز الشراكة مع الأطراف ذوي العلاقة بعمل نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية مثل: شركة جوال وشركة الوطنية موبايل وشركة الإتصالات الفلسطينية، والأجهزة الأمنية.

نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية

- عقدت نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية العديد من اللقاءات التشاورية وورش العمل مع الشركاء ذوي العلاقة بهدف توحيد الإجراءات المتخذة في قضايا الجرائم الإقتصادية وهم الضابطة الجمركية والإدارة العامة للمعابر والحدود ووحدة المتابعة المالية في سلطة النقد حول التهريب عبر الحدود وقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- قامت نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية وبالشراكة مع حماية المستهلك وزارتي الزراعة والصحة والضابطة الجمركية بتنظيم حملات توعية وتفتيش على الأسواق في المحافظات وتفقد مراكز

بيع السلع الاستهلاكية والتموينية لمراقبة وضبط السوق وعدم استخدام مواد فاسدة وغير صالحة للاستخدام الآدمي.

- مشاركة نيابة الجرائم الإقتصادية في الإجتماعات المتعلقة باللجنة الوطنية لمكافحة الجرائم البيئية لتكثيف الجهود لمكافحة الجرائم البيئية وتوحيد الإجراءات فيها.

الإدارة العامة للتفتيش القضائي

- عملت الإدارة العامة للتفتيش القضائي العديد من الزيارات الميدانية والجولات التفتيشية للنيابات الجزئية والمتخصصة لغايات الرقابة والمتابعة على أعمالها والإطلاع على المعيقات التي تواجه أعضاء النيابة والكوادر الإدارية العاملة فيها.

- إعداد تقارير مفصلة عن الزيارات، تم إعداد وإصدار تقرير يتضمن عينة من الشكاوى الواردة الى إدارة التفتيش خلال الثلاث سنوات الماضية من أجل إعداد الدراسات التحليلية لغاية الوصول إلى تطوير وأتمتة نظام شكاوى في النيابة العامة.

- وفي سبيل الإطلاع على التجارب الدولية حول موضوع التفتيش القضائي عقدت العديد من الزيارات والجولات الدراسية إلى كل من المعهد القضائي السويدي، جمهورية الصين الشعبية، هولندا، رومانيا.

- إعداد لائحة التفتيش القضائي وإعتمادها رسمياً وعقد ورشات عمل لكافة أعضاء النيابة العامة في النيابات الجزائية والمتخصصة في كافة المحافظات، والعمل على إنشاء وإعداد السجلات والملفات وفق ما جاء في لائحة التفتيش القضائي.

- كما شاركت إدارة التفتيش القضائي في العديد من ورشات العمل والدورات التدريبية ذات العلاقة بعمل إدارة التفتيش منها الرقابة على السجون، التفتيش القضائي وحقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، وعدالة الأحداث.

- البدء بإعداد دليل إجراءات للإدارة العامة للتفتيش القضائي، وذلك بهدف تحسين سير العمل وتوحيد الإجراءات في عمل الإدارة، كما وتم العمل على تشكيل لجنة لتطوير وتحديث دليل إجراءات عمل أقلام النيابة العامة تماشياً مع التطورات والتغيرات في عمل النيابة لإدراج وإدماج أدلة الإجراءات الخاصة بالنيابات المتخصصة فيه.

- تفعيل دور دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية في مكتب النائب العام بالإشراف والمتابعة مع النيابات المتخصصة في مكتب النائب العام ودوائرة التنفيذ في النيابات الجزئية، حيث تم تحديد بعض الأشكاليات والمعيقات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الجزائية العمل على إيجاد الحلول الملائمة، وفي سبيل توحيد الإجراءات المتعلقة بكل ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الجزائية تم البدء بإعداد دليل إجراءات موحد بالخصوص.

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وتكنولوجيا المعلومات

أولاً: دائرة التخطيط والسياسات

- العمل المستمر والمتابعة للخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة من خلال فريق عمل قطاع العدالة وبالمتابعة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، حيث تم إعتماد نموذج موحد للمتابعة والتقييم (اطار النتائج) وتم رصد أهم النتائج الخاصة بالنيابة العامة والتي تحقق الأهداف والنتائج القطاعية إضافة لقياس المؤشرات ذات العلاقة.
- إعداد الخطة التنفيذية للعام 2018 والعام 2019 لجميع الدوائر والوحدات في النيابة العامة حيث تتضمن الخطة التنفيذية مخرجات الانشطة التي تقوم بها الوحدات والادارات والنيابات الجزئية والمتخصصة اضافة لمؤشرات الاداء للتعرف على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الاهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون، وتم تحديد برنامجين معتمدين لدى وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية كبرنامجين معتمدين للخطة التنفيذية للنيابة العامة، الأول برنامج تعزيز العدالة الجنائية وسيادة القانون والثاني البرنامج الاداري. وقد وزعت الأنشطة الرئيسية والفرعية التي ستنفذ خلال العامين على هذين البرنامجين إستناداً على الوصف المعتمد وإرتباطاً بغايات البرامج.
- في مجال التواصل مع المانحين فقد تم مراجعة الخطط المقدمة مع المانحين بداية كل عام وإبداء التعديلات المناسبة لضمان إنسجام الخطط المقدمة مع خطة النيابة العامة الإستراتيجية ومراعاة أولويات المؤسسة، إضافة لتقديم العديد من مقترحات المشاريع المرتبطة بالخطة التنفيذية والمتابعة مع الجهات ذات الشأن.

ثانياً: دائرة المتابعة والتقييم

- تم إعتماد نظام للمتابعة والتقييم الذاتي الشهري للإدارات والوحدات والنيابات بحيث تقوم كل إدارة بتعبئة نموذج خاص في نهاية كل شهر يتضمن معلومات مفصلة عن الانشطة الرئيسية والتفصيلية التي إلتزمت بتنفيذها خلال العام حسب الأولويات والجداول الزمنية كذلك يتصف النظام بمنهجية التقييم الموضوعي بحيث تتولى إدارة التخطيط والسياسات إحتساب مؤشرات الأداء المعتمدة بعد الإنتهاء من تنفيذ النشاط الرئيسي إستناداً على البيانات والمعلومات المتوفرة (نظام ميزان) أو من خلال المقابلات أو الدراسات الإستطلاعية أو من خلال التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الإدارات والوحدات.

- في مجال النظام الإحصائي وتطبيقاته وبما يخدم إحتساب مؤشرات الأداء فقد تم التوصل الى آليات محددة وموحدة في إعداد الاحصائيات الدورية والنوعية لإغراض المتابعة والتقييم، كما تم نشر العديد من الإحصائيات المتخصصة والنوعية مثل (الجرائم الالكترونية، الجرائم اقتصادية، حماية الأسرة من العنف، الإستئناف، العدل العليا، الأحداث...)، إضافة لتزويد المؤسسات الشريكة ومؤسسات المجتمع المدني بالاحصائيات المطلوبة.

ثالثاً: دائرة المشاريع والهندسة

- تنفيذ مشروع الغرف الخاصة بالنساء والاطفال ضحايا العنف في مباني النيابة العامة (جنين، طولكرم، قلقيلية، رام الله، بيت لحم، الخليل، و دورا) حيث شمل المشروع تجديد و ترميم الغرف بالإضافة الى تأثيث و تركيب جميع الأنظمة الصوتية و المرئية في الغرف وفق المعايير والإحتياجات المحددة من قبل وحدة النوع الإجتماعي ونيابة حماية الأسرة من العنف.
- إستلام و تشغيل مبنى محكمة ونيابة دورا الجديد في مدينة دورا والبالغة مساحته 5000 م2.
- تركيب و تشغيل مصعد كهربائي جديد لمبنى مكتب النائب العام بحيث يخدم جميع الطوابق.
- إعداد و انهاء جميع المخططات التصميمية و وثائق العطاء لكل من مباني النيابة العامة الجديدة في مدينتي أريحا و نابلس الممولة من خلال الحكومة الامريكية.
- بدء العمل في مشروع إنشاء محكمة و نيابة الخليل في مدينة الخليل و الممول من الحكومة الكندية بمساحة 14 الف م2.
- إنجاز أعمال التشطيب و التجهيز لمبنى نيابة الخليل المستأجر الجديد وتشغيل المبنى لإستقبال الجمهور .

رابعاً: دائرة البرمجة

- الانتهاء من ربط النيابة العامة مع الشرطة القضائية والتمكن من ارسال المذكرات و استقبالها الكترونيا عبر شبكة الحكومة الالكترونية و اعتماد تطبيق النظام في جميع النيابات.
- تطوير وتحديث برنامج ميزان الخاص في نيابة الأحداث وفق مخطط سير القضية بما يتناسب مع متطلبات قانون الأحداث والإجراءات المقرة من قبل النائب العام لقضايا الأحداث، بالإضافة الى تطوير الوظائف الداعمة لذلك والتي تخدم عمليات الإدخال والمتابعة وإصدار التقارير الخاصة بذلك.
- إنشاء وتطوير برنامج ميزان ليشمل نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية ونيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية، وتطوير مخطط سير القضية بما يتناسب مع متطلبات العمل في هذه النيابات، بالإضافة إلى تطوير الوظائف الداعمة لذلك والتي تخدم عمليات الإدخال والمتابعة واصدار التقارير الخاصة بهم.
- متابعة وتقييم آلية العمل على برنامج الأرشفة الإلكتروني ميزان تم عمل جولات ميدانية إلى كافة النيابات الجزئية وتدريب الموظفين الإداريين وإطلاعهم على التحديثات على البرنامج.
- إجراء التعديلات والتحديثات على موقع النيابة العامة والبوابة الإلكترونية وإضافة بعض الخدمات

والصفحات والتقارير مثل أيقونة خاصة بمؤتمرات النيابة العامة.

- إنشاء برنامج الندوبات لأعضاء النيابة ، هو نظام لحفظ جميع الندوبات لأعضاء النيابة العامة بجميع المهام المطلوبه وقرارات النائب العام يتكون من قسم تكليفات النائب العام وقسم إلغاء الندوبات لأعضاء النيابة العامة لتنظيم عملهم وأماكن تواجدهم في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية، وذلك بالتعاون مع ديوان مكتب النائب العام.
- إنشاء نظام إلكتروني للجرائم الدولية حيث تم عمل النظام وتجهيزه بكافة المهام المطلوبه، لكن لم يتم رفع النظام بسبب عدم وجود جهاز حاسوب لكل نيابة حتى يتم رفع النظام عليه.
- عمل نظام الأرشيف لتنظيم المراسلات الداخلية لكل من نيابة الجرائم الاقتصادية ونيابة العدل العليا.
- إنشاء نظام التفتيش القضائي مع دائرة التفتيش القضائي في مكتب النائب العام، تم ارسال نماذج لتعبئتها من قبل دائرة تفتيش وأعضاء النيابة المختصين في التفتيش القضائي.

خامساً: دائرة الشبكات والخدمات

- تحديث انظمة التشغيل الموجودة على اجهزة النيابة الى نظام التشغيل ويندوز 7 SP1 للتوافق مع متطلبات تشغيل البرامج.
- تنزيل نقط مراقبة وتحكم مركزية على السيرفرات لإدارة مضاد الفايروس وتحديث النسخ و التراخيص لجميع الاجهزة.
- تجهيز البنية التحتية الالكترونية في المباني الجديدة للنيابات وفقا لقائمة الاحتياجات من القسم الهندسي .
- رفع سرعة خطوط الشبكة بين مكتب النائب العام والنيابات الجزئية من 2 الى 4 ميغابت والتحول من نظام الاسلاك النحاسية الى تقنية الالياف الضوئية مما يتيح كفاءة اعلى واستقرار للخطوط وقلة الاعطال.
- تركيب خطوط انترنت خاصة في كل نيابة عامة بسرعة 8 ميغابت بحيث اصبحت جيمع النيابات تحتوي على خطوط انترنت منفصله عن مكتب النائب العام لزيادة السرعة والكفائه.
- تركيب انظمة حماية (Firewalls) في كافة النيابات الجزئية وتشفير خطوط الشبكة بين النيابات الجزئية ومكتب النائب العام من خلال انشاء خطوط (VPN).
- تحديث بيئة التشغيل على اجهزة السيرفر (firmware) وتحديث انظمة البريد الالكتروني وانظمة البوابة الالكتونية

- تجهيز عدد من السيرفرات الجديدة للعمل عليها من قبل دائرة البرمجة.
- تجهيز وتشغيل نيابة دورا الجديدة بعد استلامها من المقاول وتركيب جميع الانظمة والمعدات الالكترونية بعد نقل النيابة القديمة اليها.
- تجهيز وتشغيل نيابة الخليل المؤقتة بعد استلامها من المقاول وتركيب جميع الانظمة والمعدات الالكترونية بعد نقل النيابة القديمة اليها.
- تجهيز وتشغيل التوسعة في مكتب النائب العام بعد استلامها من المقاول وتركيب جميع الانظمة والمعدات الالكترونية .
- اعادة توزيع الاحمال الكهربائية في مكتب النائب العام وتركيب نظام بطاريات احتياطية خاص بمركز معلومات النيابة العامة .
- متابعة العمل في نيابة الخليل الجديدة مع كل من المقاول والمانح.
- تحديث البنى التحتية الالكترونية في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية وفقا لما تم طلبه خلال الكتب الرسمية.
- توفير الدعم والارشاد الفني والتدريب اللازم للموظفين.
- رصد ومتابعة مركز معلومات النيابة العامة و انظمة الحماية للشبكة والبرمجيات والاجهزة الحاسوبية في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية.

دائرة العلاقات الدولية

- عملت النيابة العامة على توثيق وتوطيد العلاقات مع العديد من النيابات العامة في الدول العربية والأجنبية وتوقيع مذكرات تفاهم وتعاون قضائي مثل: النيابة العامة في جنوب إفريقيا، الجبل الأسود، بلغاريا، النرويج، مالطا، روسيا، البحرين، المملكة المغربية، فنزويلا، البرازيل، نيكاراغوا، البيرو، والأرجنتين.
- توثيق العلاقات والتشبيك مع العديد من المؤسسات وكليات القانون وتوقيع مذكرات تفاهم معهم مثل: بين المركز الوطني للمصاحبة القانونية وحقوق الإنسان في المملكة المغربية.
- المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم والتنسيق حضور المؤتمر الثاني لليورومد EUROMED Forum في المملكة الهولندية و الذي يعزز التعاون القضائي الدولي.
- عضوية النيابة العامة في المؤسسات الدولية ومنها اليوروجست EUROJUST والشبكة القضائية الأوروبية EJN (European Judicial Network).

دائرة الإعلام

- عمل المكتب الإعلامي على تعزيز مفهوم الإعلام العدلي وتعزيز الشفافية مع الجمهور عبر وسائل الإعلام المختلفة وبالشراكة مع العديد من المؤسسات والوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية، من خلال التغطية الإعلامية لكافة فعاليات وأنشطة النيابة العامة وإعداد البيانات الصحافية بخصوص قضايا الرأي العام والقرارات والأحكام الجزائية في القضايا التحقيقية.
- إصدار أربعة أعداد من النشرة الربعية باللغتين العربية والانجليزية تغطي فعاليات وأنشطة النيابة العامة والنيابات التخصصية على المستوى المحلي والدولي، بالإضافة لقرارات وتعاميم ومذكرات تفاهم بالتعاون والتنسيق مع إدارة التخطيط والسياسات في مكتب النائب العام.
- إصدار عددين من المجلة القانونية الفصلية تتضمن أبحاث ومقالات ومبادئ قانونية، بالتعاون والتنسيق مع إدارة التخطيط والسياسات في مكتب النائب العام.
- إصدار بروشور توضيحي وتعريفي للنيابة العامة باللغتين العربية والانجليزية.
- إنتاج فيلم قصير حول عمل النيابة العامة لعام 2017 وعرضه في مؤتمر النيابة العامة 2018.
- إعداد وإنتاج ريبورتاج حول دليل شكاوى الأحداث على الموقع الإلكتروني للنيابة العامة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع نيابة الأحداث.
- إنتاج ريبورتاجات توعوية في العديد من المجالات المتخصصة (نيابة مكافحة الجرائم المرورية، نيابة حماية الأحداث، نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية).
- في سبيل رفع وعي المواطنين بدور النيابة العامة وخاصة النيابات والدوائر المتخصصة مثل نيابة مكافحة الجرائم المرورية والحكم المحلي، نيابة حماية الأسرة من العنف، نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية، قام المكتب الإعلامي بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الإعلامية للعمل على تنفيذ حلقات إذاعية وتلفزيونية حول العديد من المواضيع التي تتعلق بعملها قانون المخدرات، دور المرأة الفلسطينية العاملة في النيابة العامة تحديات وإنجازات، وحملة ضبط السوق وحماية المستهلك.
- تنظيم لقاءات لمجموعات من طلبة القانون من جامعات أجنبية ومحلية حول آلية عمل النيابة العامة وأقسامها ودوائرها المتخصصة.
- تنظيم لقاء لكافة مدراء العلاقات العامة والإعلام في الأجهزة الأمنية ضمن مساق جامعي بالتعاون مع الكلية العصرية، حول النيابة العامة.
- تنفيذ لقاءات توعوية لمأموري الضبط القضائي حول القوانين الناظمة لحماية الموروث والآثار في فلسطين.
- المشاركة في تنظيم مؤتمر حول آفة المخدرات في فلسطين بالتعاون بين النيابة العامة وجامعة الإستقلال وجامعة القدس المفتوحة.
- إعداد ورقة سياسات إعلامية تخص عمل المكتب الإعلامي للنائب العام وتتكامل مع السياسة الاعلامية لمؤسسات قطاع العدالة.

- العمل على تطوير العلاقة مع المؤسسات الشريكة بعقد لقاءات توعوية في مجالات متخصصة (قانون المخدرات، الابتزاز الالكتروني، قانون الأحداث، الجرائم المرورية، الجرائم الاقتصادية، حماية الأسرة، الجنايات الكبرى)، بالتعاون ما بين النيابة العامة ووزارة التنمية الاجتماعية، وجمعية الصديق الطيب، ومنتدى شارك الشبابي، جامعة بيرزيت، الكلية العصرية.

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية

أولاً: دائرة الشؤون الإدارية

- تنفيذ جدول تشكيلات الوظائف الخاص بالنيابة العامة للعام 2018 وفق ما يلي:
  - ترقية 14 موظف على وظائف إشرافية عليا وهي 10 رئيس قلم و 4 مدراء دوائر.
  - ترقية 15 موظف على وظائف إشرافية وسطى (رئيس قسم).
  - ترقية 20 موظف على الدرجات المستحقة داخل نفس الفئة.
  - تعديل الأوضاع الوظيفية 8 موظفين لحصولهم على مؤهلات علمية جديدة.
  - تعيين عدد 20 موظف على بند العقود.
  - تثبيت 15 موظف على اعتمادات مالية .
  - رفد 8 موظفين إداريين على ضوء عملية الاستقطاب التي تمت من الوزارات.
  - تعيين 11 موظف على إحداثات مالية استثنائية خلال العام 2018.
  - تعيين 10 مراسلين على بند المياومة.

- التعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة وبدعم منك بنك التنمية الإسلامي تم رفد النيابة العامة 20 موظف بمختلف مسمياتهم الإدارية وفي نهاية العام تم تحويلهم إلى موظفي مياومة.

ثانياً: دائرة الشؤون المالية

- تم صرف ما قيمته (2399128) من متأخرات عن الاعوام 2014 ولغاية 2017.
- إعداد التسويات البنكية الخاصة بعام 2018 لجميع الحسابات البنكية (الصفري، المضبوطات، وحساب المشاريع الداعمة للنيابة العامة).
- إعداد موازنة لعام 2019 – 2021.

وحدة حقوق الإنسان

عملت وحدة حقوق الإنسان في مكتب النائب العام على الرقابة على إلتزام أعضاء النيابة العامة بتطبيق معايير حقوق الإنسان المحلية والدولية والحقوق والحريات والضمانات في عملهم اليومي من خلال ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان وحرياته، متابعة تفقد مراكز الإصلاح والتأهيل والرصد والتحقيق بأية إنتهاكات للحقوق والحريات وإعداد تقارير وتوصيات بهذه الزيارات ومناقشتها مع ذوي العلاقة، علماً بأنه وخلال عام 2018 تم تنفيذ 12 زيارة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل في كافة المحافظات.

دائرة التدريب

عملت النيابة خلال العام على تعزيز ورفع قدرات أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين في العديد من المجالات من خلال الدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل وجلسات حوارية مع الشركاء بالإضافة إلى المشاركات الدولية.

التدريبات			
الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المنظمة
1	تدريب حول التكييف القانوني في قضايا العنف ضد النساء (1)	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	UNWOMEN
2	تدريب حول التكييف القانوني في قضايا العنف ضد النساء (2)	رؤساء النيابات الجزئية والمتخصصة	UNWOMEN
3	تدريب حول مدونة السلوك لمنطقة الوسط (1)	أعضاء نيابة الوسط	جيساب
4	تدريب حول التفريغ النفسي لإدارة الضغط	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	جيساب
5	تدريب حول مدونة السلوك لمنطقة الوسط (2)	أعضاء نيابة الوسط	جيساب
6	تدريب حول مدونة السلوك لمنطقة الشمال(1)	أعضاء النيابة العامة في الشمال	جيساب
7	تدريب حول مدونة السلوك لمنطقة الشمال (2)	أعضاء النيابة العامة في الشمال	جيساب
8	تدريب حول إدارة الضغوطات لأعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	مؤسسة تنمية وإعلام المرأة (تام) ومركز الإرشاد النفسي والإجتماعي للمرأة

9	تدريب حول نيابة الجرائم الإلكترونية	اعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية	جيساب
10	تدريب حول نيابة الجرائم الإلكترونية	اعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية	جيساب
11	تدريب حول الدليل الوطني لعدالة الأحداث " للمجموعة الأولى"	أعضاء نيابة الأحداث	المعهد القضائي الفلسطيني
12	تدريب حول الدليل الوطني لعدالة الأحداث " للمجموعة الثانية"	أعضاء نيابة الأحداث	المعهد القضائي الفلسطيني
13	تدريب حول مدونة السلوك لمنطقة الجنوب (1)	أعضاء نيابة الجنوب	جيساب
14	تدريب أساسي توعوي حول الجرائم الإلكترونية	الموظفين الإداريين	جيساب
15	تدريب حول مدونة السلوك لمنطقة الجنوب (2)	أعضاء نيابة الجنوب	جيساب
16	تدريب حول لائحة الإستئناف ومرفقاتها	أعضاء نيابة الإستئناف	بعثة الشرطة الأوروبي، بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني
17	برنامج تدريب مدربين	أعضاء نيابة عامة	المعهد القضائي الفلسطيني
18	تدريب حول دليل إجراءات العمل الموحدة في قضايا العنف ضد النساء	رؤساء الأقلام	UNWOMEN
19	تدريب دليل إجراءات العمل الموحدة في قضايا العنف ضد النساء	أعضاء نيابة عامة	UNWOMEN
20	تدريب حول التفتيش القضائي للجنوب (1)	أعضاء نيابة عامة	جيساب
21	تدريب حول التفتيش القضائي للجنوب (2)	أعضاء نيابة عامة	جيساب
22	تدريب حول التفتيش القضائي للوسط (1)	أعضاء نيابة عامة	جيساب
23	تدريب حول التفتيش القضائي للوسط (2)	أعضاء نيابة عامة	جيساب
24	تدريب حول تنفيذ الأحكام الجزائية	أعضاء نيابة عامة/ وموظفين الإداريين	جيساب

25	تدريب حول القضاء الإداري	أعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني
26	تدريب حول التفتيش القضائي لمنطقة االشمال (1)	أعضاء نيابة	جيساب
27	تدريب حول التفتيش القضائي لمنطقة الشمال (2)	أعضاء نيابة	جيساب
28	تدريب حول أحكام قانون التأمين الفلسطيني وقانون المرور	موظفين إداريين	الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث
29	تدريب حول إدارة الضغوطات في العمل لأعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	مؤسسة تنمية وإعلام المرأة (تام) ومركز الإرشاد النفسي والإجتماعي للمرأة
30	تدريب حول برنامج ميزان 2 " المجموعة الأولى	الموظفين الإداريين	المعهد القضائي الفلسطيني
31	تدريب حول برنامج ميزان 2 " المجموعة الثانية	الموظفين الإداريين	المعهد القضائي الفلسطيني
32	تدريب حول برنامج ميزان 2 " المجموعة الثالثة	الموظفين الإداريين	المعهد القضائي الفلسطيني
33	تدريب حول أحكام قانون التأمين الفسطيني وقانون المرور	الموظفين الإداريين	الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث
34	تدريب حول القضاء الإداري لأعضاء النيابة العامة	أعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني
35	تدريب دليل إجراءات العمل الموحدة في قضايا العنف ضد النساء	الموظفين الإداريين المكلفين في نيابة حماية الأسرة من العنف	هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNDP
36	تدريب كبار المدربين	أعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني
37	تدريب في القانون الدولي الإنساني	أعضاء النيابة العامة	
38	تدريب حول لغة الإشارة لأعضاء نيابة حماية الاسرة من العنف	أعضاء نيابة حماية الاسرة من العنف	جمعية الدفاع عن الأسرة
39	تدريب حول إدارة الضغوطات في العمل	أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف	بعثة الشرطة الاوروبية

40	البرنامج التدريبي حول التقاضي الدولي في أكاديمية القدس للعدل الدولي	أعضاء النيابة العامة	
41	تدريب حول ميزان نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية "المجموعة الأولى"	أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين	المعهد القضائي الفلسطيني
42	تدريب حول ميزان نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية "المجموعة الثانية"	أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين	المعهد القضائي الفلسطيني
43	تدريب مشترك بين وزارة العمل والنيابة العامة حول التعامل بالقضايا الجزائية	أعضاء النيابة العامة	وزارة العمل

ورش العمل			
الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المانحة
1	ورشة عمل حول تنفيذ الإحكام الجزائية	أعضاء النيابة العامة	جيساب
2	ورشة عمل متخصصة في قضايا الأحداث	أعضاء نيابة الأحداث	المعهد القضائي الفلسطيني
3	ورشة عمل حول دليل إجراءات وحدة حقوق الإنسان " المجموعة الأولى"	أعضاء النيابة العامة والإداريين	برنامج سواسية
4	ورشة عمل حول دليل إجراءات وحدة حقوق الإنسان "المجموعة الثانية"	أعضاء النيابة العامة والإداريين	برنامج سواسية
5	ورشة عمل حول الخطة التنفيذية والمتابعة والتقييم	الموظفين الإداريين	جيساب
6	ورشة عمل حول دعاوى الحكومة "اللقاء الأول"	أعضاء نيابة دعاوى الحكومة	المعهد القضائي الفلسطيني
7	ورشة عمل حول دعاوى الحكومة "اللقاء الثاني"	أعضاء نيابة دعاوى الحكومة	المعهد القضائي الفلسطيني
8	ورشة عمل حول الملكية الفكرية مشتركة مع مجلس القضاء الأعلى	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	برنامج تطوير القانون التجاري

9	ورشة عمل حول دعاوى الحكومة للمجموعة الثانية	أعضاء نيابة دعاوى الحكومة	المعهد القضائي الفلسطيني
10	ورشة عمل لأعضاء فريق الجرائم الدولية	أعضاء نيابة عامة	مؤسسة الحق
11	ورشة تدريبية حول الحق في المحاكمة العادلة ومراقبة المحاكمات	أعضاء نيابة عامة وموظفين إداريين	برنامج سواسية
12	ورشة عمل فلسطينية/ إسرائيلية مشتركة حول سلسة الأدلة في التحقيقات الجنائية لضباط التحقيق في الشرطة وأعضاء النيابة الفلسطينيين	أعضاء نيابة عامة	بعثة الشرطة الأوروبية
13	ورشة عمل حول قانون التأمين والمرور	موظفين إداريين	الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق
14	ورشة عمل حول إنهاء الاستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية	أعضاء نيابة عامة	
15	ورشة عمل حول توثيق الانتهاكات في قضايا الاحداث والتعامل معها لأعضاء نيابة الأحداث	أعضاء النيابة الأحداث	جيساب
16	ورشة عمل حول تنفيذ التدابير بشأن قضايا الأحداث	أعضاء النيابة العامة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
17	ورشة عمل مشتركة مع الشرطة الفلسطينية حول إعداد دليل إجراءات غرف المضبوطات	أعضاء النيابة العامة	جيساب
18	ورشة عمل وطنية مشتركة حول معيقات تطبيق قانون حماية الأحداث	أعضاء نيابة عامة	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
19	ورشة التدريبية حول الرقابة على السجون	أعضاء النيابة العامة و الموظفين الإداريين	بعثة الشرطة الأوروبية
20	ورشة عمل حول التفتيش القضائي وحقوق الإنسان	أعضاء النيابة العامة و الموظفين الإداريين	الأمم المتحدة الإنمائي UNDP "سواسية"
21	ورشة عمل مشتركة بين نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية والضابطة الجمركية	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	جيساب
22	ورشة عمل مشتركة بين نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية والضابطة الجمركية	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	جيساب

23	ورشة عمل تحديد حول معيقات إشراك المرأة في قطاع الأمن والعدالة	أعضاء النيابة العامة	القنصلية البريطانية العامة في القدس
24	ورشة عمل مشتركة بين أعضاء نيابة المرور والهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية وشرطة المرور الفلسطينية	أعضاء نيابة المرور والهيئات المحلية	
25	ورشة عمل مشتركة بين أعضاء نيابة المرور والهيئات المحلية ومكافحة الجرائم المرورية وشرطة المرور الفلسطينية	أعضاء نيابة المرور والهيئات المحلية	
26	ورشة عمل حول عمالة الأطفال وإجراءات المحاكم في التعامل مع المنشآت المخالفة	عضو نيابة عامة	

حلقات نقاش وجلسات حوارية ومائدة مستديرة ومؤتمرات

الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المانحة
1	لقاء حول عرض التجربة التركية في التدريب القضائي	أعضاء نيابة عامة	المعهد القضائي
2	جلسة نقاش إعداد دليل إجراءات عمل موحد حول قضايا غسل الأموال	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	جيساب
3	جلسة نقاش استكمالية حول آليات تطبيق قرار بقانون حول قضايا غسل الأموال	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية	جيساب
4	محاضرة حول كيفية التعامل الآمن مع وسائل التواصل الاجتماعي في جامعة بيرزيت_	أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية	عمادة شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت
5	نشاط الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي	أعضاء النيابة العامة	المعهد القضائي الفلسطيني
6	جلسة حوارية مشتركة بين النيابة العامة ومنتدى شارك الشبابي للتعريف بدور النيابة العامة واختصاصاتها وآلية عملها	عضو نيابة عامة	منتدى شارك الشبابي
7	إجتماع مع الدكتورة والخبيرة في حقوق الأحداث فرانسين	أعضاء نيابة الأحداث	النيابة العامة
8	حلقة نقاش لنيابة الجرائم المرورية وشرطة المرور	أعضاء نيابة المرور	بعثة الشرطة الاوربية

9	طاولة مستديرة حول عدالة الأحداث وكيفية التعامل مع الأطفال الضحايا في مسرح الجريمة لأعضاء نيابة الأحداث	أعضاء النيابة الأحداث	جيساب
10	حلقة نقاش حول حماية حقوق الأطفال الضحايا والأحداث في وسائل الأعلام	أعضاء النيابة الأحداث	جيساب
11	لقاء تشاوري بين النيابة العامة والشرطة حول مكافحة الجرائم الإلكترونية	أعضاء نيابة عامة	جيساب
12	إجتماع لأعضاء النيابة العامة المترافعين في الدعاوى الحقوقية	أعضاء النيابة العامة	النيابة العامة
13	طاولة مستديرة حول تعزيز التعاون بين أطراف العدالة لضمان تحقيق مساعدة قانونية فعالة	أعضاء النيابة العامة	المؤسسة القانونية الدولية
14	لقاء تشاوري بين نيابة حماية الأسرة من العنف وشبكات حماية المرأة والطفولة في محافظتي بيت لحم والخليل	أعضاء النيابة العامة	مركز محور
15	طاولة مستديرة متخصصة حول التمثيل المبكر	أعضاء النيابة العامة	المؤسسة القانونية الدولية

المشاركات الدولية

الرقم	النشاط الرئيسي	الفترة	الجهة المانحة	مكان عقد النشاط
1	المنتدى الأول الأورومتوسطي للنواب العامين في إسبانيا، وتوقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة الأسبانية والفلسطينية.	2018/1/25-22	اليورميد	إسبانيا
2	رحلة دراسية حول منع الجريمة والعدالة الجنائية	2018/2/10-1/7	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي - جايكا	طوكيو/ اليابان
3	زيارة عمل رسمية لجمهورية تركيا وتوقيع مذكرة تفاهم قضائية ما بين النيابة العامة الفلسطينية والنيابة العامة التابعة لمحكمة النقض العليا في جمهورية تركيا	2018/2/17-15	محكمة النقض التركية	تركيا

4	ورشة عمل دولية بشأن مكافحة غسيل الأموال والإرهاب	2018/3/1-2/27	وحدة المتابعة المالية	تونس
5	رحلة دراسية إلى ايطاليا	2018/3/5-2/26	الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي	روما/ إيطاليا
6	ورشة عمل وسلسلة لقاءات قانونية في أكاديمية العدالة	2018/4/13-8	المعهد القضائي الفلسطيني	أنقرة/ تركيا
7	تدريب حول الجرائم المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية	2018/4/18-16	بعثة الشرطة الأوروبية	عمان/ الأردن
8	جلسة كرايمكس السادسة ومؤتمر اليوروميد للأدلة الرقمية	2018/4/26-23	اليورميد	لشبونة، البرتغال
9	ندوة حول التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية في البلدان النامية 2018	2018/4/23-3	الخارجية الصينية	مدينة شنغهاي/ جمهورية الصين الشعبية
10	رحلة دراسية وتبادل أفضل الممارسات وزيارة الإدارة العامة للمحاكم والمكتب النائب العام والمحكمة العليا	2018/4/26-22	المعهد القضائي الفلسطيني	ستوكهولم/ السويد
11	مؤتمر مكافحة تمويل الأرهاب	25-26/4/2018	وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية	باريس/ فرنسا
12	زيارة دراسية إلى الأردن لنيابة الأحداث	2018/5/10-8	مشروع سواسية UNDP واليونسيف	عمان/ الأردن
13	المؤتمر العالمي للعدالة من أجل الأحداث	28-30/5/2018		باريس/ فرنسا

14	مؤتمر الإطراف لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	2-3/7/2018	النيابة العامة	فيينا/ النمسا
15	الفريق الوطني لمناقشة التقرير الأولي الخاص بإتفاقية " سيداو" مع لجنة سيداو	10-12/7/2018	النيابة العامة	جنيف / سويسرا
16	زيارة تدريبية إلى المملكة المتحدة حول إدارة مخازن المضبوطات آلية التعامل معها والتخلص منها	22-26/7/2018	جيساب	لندن/ بريطانيا
17	دورة خارجية للمشاركة في الدورة 54	3-21/9/2018	المنظمة الأسيوية الإفريقية للإستشارات القانونية	جمهورية الصين الشعبية
18	الندوة العلمية حول حماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية	16-18/7/2018	النيابة العامة	المركز العربي للبحوث / بيروت/ لبنان
19	الاجتماع السادس للمسؤولين المتخصّصين بتقنيات المعلومات بالنيابات العامة في بيروت	30/7-1/8/2018	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية	بيروت/ لبنان
20	زيارة عمل رسمية للنيابة العامة في جمهورية فنزويلا البوليفارية	2/8/2018	النيابة العامة	فنزويلا
21	ندوة علمية حول حوكمة الإنترنت وإدارة الواقع	6-8/8/2018	النيابة العامة	المركز العربي للبحوث/ بيروت/ لبنان
22	ورشة عمل حول ادارة العدالة الجنائية	2-11/9/2018	معهد اسير في لاهاي	لاهاي/ هولندا
23	دورة التفتيش القضائي في رومانيا	3-5/9/2018	جيساب	بوخارست/ رومانيا

24	ندوة حول تدريب محترفي قانون التجارة والأعمال 2018	24/8-13/9/2018	مكتب جمهورية الصين الشعبية	بكين/ الصين
25	الاجتماع الثالث والعشرين للرابطة الدولية لأعضاء النيابة تحت عنوان"استقلالية النيابة العامة"	2018\9\9-13	INL	مدينة جوهانسبيرغ / جنوب أفريقيا
26	دورة تدريبية حول مكافحة الفساد في المدرسة الوطنية للإدارة في العاصمة الفرنسية باريس	10-22/9/2018	القنصلية الفرنسية في القدس بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني	باريس/ فرنسا
27	المؤتمرالدولي للعدالة الجنائية وحقوق الانسان في ايطاليا	23-25/9/2018	النيابة العامة	سيراكوزا/ ايطاليا
28	زيارة عمل رسمية للنيابة العامة في مملكة البحرين	6-10/10/2018	النيابة العامة	البحرين
29	تدريب مدربين للتعاون القضائي في المسائل الجنائية في مالطا	16-18/10/2018	المعهد القضائي الفلسطيني	مالطا
30	لاستشارات الإقليمية الخاصة بالدراسة العالمية المتعمقة حول الأطفال المحرومين من الحرية	27/11/2018 -26	اليونيسيف	تونس
31	المؤتمر الثالث حول التحول الرقمي والمعرفة القانونية	9/11/2018 -7	النيابة العامة	بيروت/ لبنان
32	المؤتمر الدولي الثالث حول الوصول الى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية	20-21/11/2018	ILF	تبليسي/ جورجيا
33	زيارة رسمية للنيابة العامة في الجبل الأسود	22-24/11/2019	النيابة العامة	الجبل الأسود

Criminal Justice for Children in Palestinian Legislation
العدالة الجزائية للأطفال في التشريع الفلسطيني

OECD
Create your
Better Life Index

الفصل الثالث

التقرير الإحصائي

أولاً: منهجية احتساب مؤشرات أداء عمل النيابة العامه

ثانياً: الموارد البشرية

ثالثاً: عدد القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة

رابعاً: النيابات المتخصصة

خامساً: قضايا التنفيذات الجزائية

» أولاً: منهجية احتساب مؤشرات أداء أعمال النيابة العامة:

تقييم مؤشرات الأداء لأعمال النيابة العامة فعالية النظام، ودرجة مرونته وتفاعله مع المستجدات وخاصة في مجال ضغط العمل على النيابة العامة وأعباء أعضاء النيابة في مختلف المحافظات. ويوفر نظام ميزان في النيابة العامة معلومات كمية ونوعية مفصلة عن إدارة سير الدعاوى الحقوقية والجزائية من لحظة تسجيلها لدى مأمور الضابطة القضائية أو لدى قلم النيابة العامة في النيابات الجزئية ولدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها ومتابعة تنفيذ القضايا المفصولة وفق القوانين والإجراءات المعتمدة.

وقد استخلصت البيانات الواردة في التقرير الإحصائي التالي من نظام ميزان لدى النيابة العامة ولدى مجلس القضاء الأعلى وتم معالجتها وتصنيفها في جداول تقاطعية لتعبر عن حجم الأعمال والانجازات لدى النيابة العامة والمحاكم، وبما ينسجم مع مؤشرات الأداء (KPIs) كما وردت في الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة والخطة التنفيذية للنيابة العامة للعام 2018. فيما يلي ابرز المؤشرات التي تطرق اليها التقرير في إطار فعالية أعمال النيابة العامة:

1. نسبة التغير بالزيادة أو النقص في عدد القضايا الواردة التي يتم الفصل فيها خلال فترة محددة، ونسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة ومن مجموع القضايا الواردة والمدورة، وتأثير التغير على حجم القضايا المدورة للسنوات اللاحقة.

2. مدى العبء الملقى على عاتق أعضاء النيابة بمختلف درجاتهم وقدرتهم على مواكبة التزايد المطرد في إعداد القضايا الواردة للنيابات والفصل فيها والحد من تراكمها.

3. توفير بيانات تساعد على استشراف آفاق أعمال النيابة العامة المستقبلية استناداً إلى معطيات السنوات السابقة ليساعد متخذي القرار على التخطيط للمستقبل سواء من زاوية التوسع الأفقي أو العمودي لأعمال النيابات في مختلف المناطق استناداً إلى حجم الأعمال والأعباء الملقاة على عاتق النيابة العامة، أو من زاوية ضبط حركة تنقلات أعضاء النيابة وانتدابهم وتعيين أعضاء جدد استناداً إلى عبء النيابة العامة .

4. فعالية أعمال النيابة العامة في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم بالسرعة المناسبة من أجل تعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وإعطاء كل ذي حق حقه.

5. مؤشر القضايا المدورة: يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال الشهر السابق أو خلال السنة السابقة ويتم تدويرها. وبحسب عادة (مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة – القضايا التي يتم فصلها خلال السنة).

6. مؤشر عدد القضايا المفصولة: يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل كل عضو نيابة.

7. مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة: يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز (أداء) أعضاء النيابة ويساوي (عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا الواردة × 100). أو عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا المدورة والواردة × 100.

» ثانياً: الموارد البشرية:

1.1 عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى و الجنس خلال العام 2018

- بلغ عدد أعضاء النيابة العامة (159) عضو خلال العام 2018 ، تشكل نسبة أعضاء النيابة العامة الإناث (21%) بينما بلغت نسبة أعضاء النيابة العامة الذكور (79%) ، يوضح الجدول أدناه توزيع عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى الوظيفي خلال العام:

عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى الوظيفي والجنس

عدد أعضاء النيابة	ذكور	إناث	المجموع
النائب العام	1	0	1
مساعد النائب العام	2	0	2
رئيس نيابة	38	5	43
وكيل نيابة	85	28	113
معاون نيابة	0	0	0
المجموع	**126**	**33**	**159**

2.2 عدد موظفي النيابة العامة حسب الجنس خلال العام 2018:

تشكل نسبة الإناث العاملات في النيابة العامة (44%) ونسبة الذكور (56%). تشكل نسبة الإناث العاملات في مكتب النائب العام نصف الموظفين تقريبا بنسبة (53%) ، أما في النيابات الجزئية تشكل نسبة الإناث العاملات (39%) ونسبة الذكور (61%)، و بلغت نسبة الزيادة في عدد الموظفين الإداريين في النيابة العامة (12%) عن العام السابق.

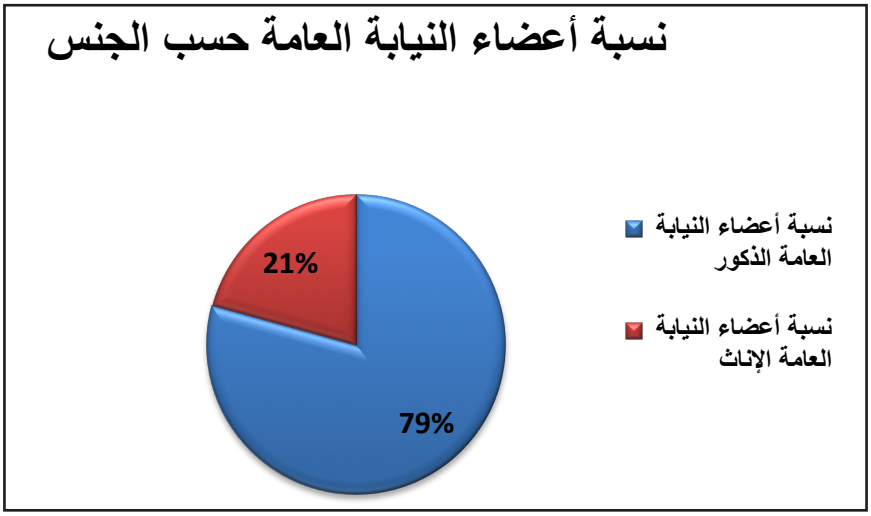

توزيع عدد موظفي النيابة العامة حسب مكان العمل الحالي والجنس للعام 2018

مكان العمل الحالي	ذكور	إناث	مجموع
مكتب النائب العام	0	3	3
ديوان مكتب النائب العام	1	5	6
مكتب النائب العام المساعد	2	0	2
المكتب الفني	0	5	5
حقوق الإنسان	1	0	1
نيابة النقض	0	1	1
نيابة دعاوى الحكومه	3	0	3
نيابة العدل العليا	0	2	2
نيابة الاستئناف	1	2	3
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	2	4	6
نيابة الجرائم الالكترونية	1	2	3
علاقات دوليه	2	1	3
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	1	4	5
نيابة المرور	0	1	1
نيابة الأحداث	2	0	2
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	12	4	16
إدارة تكنولوجيا المعلومات	6	0	6
دائرة النوع الاجتماعي	0	1	1
نيابة حماية الآسرة	0	2	2

الإدارة العامة للتفتيش والدعم الفني	2	1	3
المكتب الإعلامي	1	3	4
الجنايات الكبرى	0	1	1
وحدة الرقابة	1	0	1
المكتبة	0	1	1
مجموع موظفي مكتب النائب العام	38	43	81
النيابات الجزئية			
نيابة اريحا	3	3	6
نيابة الخليل	7	5	12
نيابة بيت لحم	6	7	13
نيابة جنين	6	6	12
نيابة حلحول	2	4	6
نيابة دورا	7	1	8
نيابة رام الله	15	5	20
نيابة سلفيت	4	2	6
نيابة طوباس	5	1	6
نيابة طولكرم	10	2	12
نيابة قلقيلية	4	4	8
نيابة نابلس	8	10	18
نيابة يطا	3	1	4
مجموع موظفي النيابات الجزئية	80	51	131
المجموع العام	118	94	212
نسبة الإناث من المجموع الكلي	44%		
نسبة الذكور من المجموع الكلي	56%		

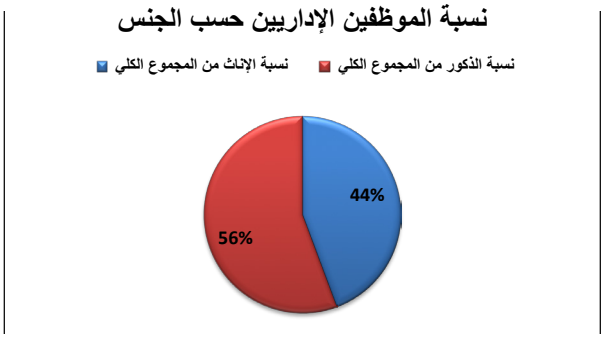

ثالثاً: القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى النيابة العامة:

1.3 القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية في العام 2018:

- بلغ مجموع القضايا المدورة والواردة (50537) قضية خلال العام 2018 ، مع العلم ان عدد القضايا الواردة خلال العام (45356) قضية ، وبلغ عدد القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد (44930) قضية، بلغت نسبة الإحالة **(89%)** من مجموع المدور والوارد للنيابة العامة ، منها (80%) احيلت للمحكمة و (9%) احيلت لمكتب النائب العام.

- في الجدول ادناه يبين عدد القضايا التحقيقية الواردة للنيابة العامة مع تفاصيل حالة القضايا (مفصول، مدور) إضافة الى عدد القضايا المدورة من السنة السابقة موزعة على النيابات الجزئية:

القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى النيابة العامة للعام 2018

النيابات الجزئية	المدور من السنة السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	نسبة الفصل (من مجموع المدور من والوارد)	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	526	6792	7318	6619	90%	699
نابلس	370	6063	6433	5687	88%	746
جنين	396	4506	4902	4382	89%	520
طولكرم	136	2783	2919	2700	92%	219
قلقيلية	96	2267	2363	2288	97%	75
سلفيت	110	2111	2221	2172	98%	49
الخليل	1387	5523	6910	5756	83%	1154
حلحول	274	2391	2665	2466	93%	199
بيت لحم	806	5994	6800	6187	91%	613
طوباس	50	1335	1385	1302	94%	83
اريحا	175	1691	1866	1709	92%	157
يطا	361	1423	1784	1230	69%	554
دورا	494	2477	2971	2432	82%	539
المجموع	**5181**	**45356**	**50537**	**44930**	**89%**	**5607**

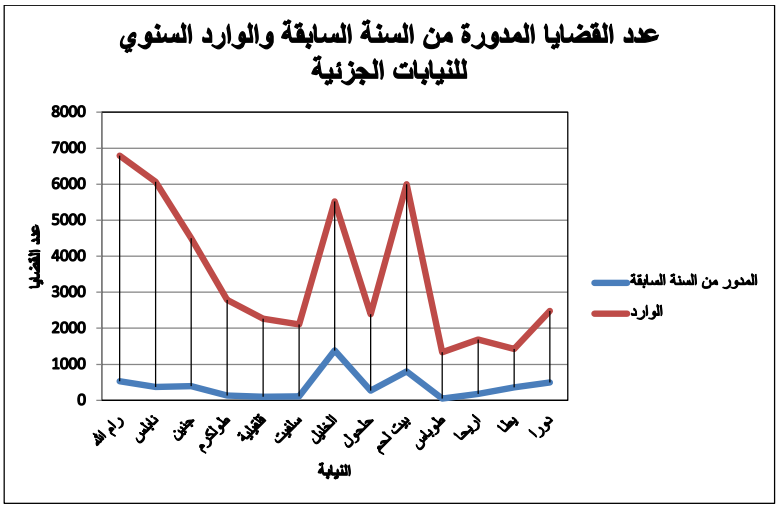

2.3 نسبة المفصول من مجموع المدور والوراد حسب النيابة الجزئية: يوضح الجدول اعلاه نسبة المفصول الكلي من مجموع المدور والوارد خلال العام (89%) ، ونلاحظ ان اعلى نسبة فصل كانت في نيابة سلفيت بنسبة فصل (98%) ، بينما كانت اقل نسبة فصل في نيابة يطا بنسبة (69%) خلال العام.

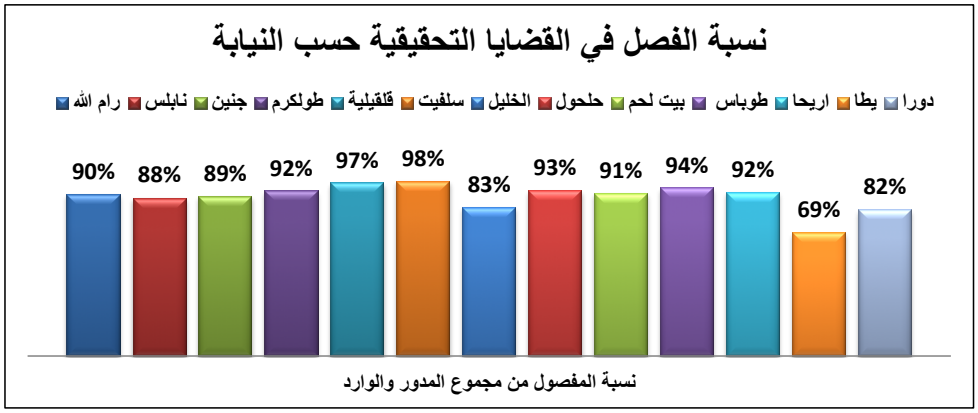

3.3 القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا للعام 2018 حيث كانت النتائج على النحو التالي:

- **قضايا الجنح:** بلغ عدد قضايا الجنح الواردة للنيابة العامة خلال العام (37652) قضية، اي بنسبة (83%) من إجمالي الوراد خلال العام، ونلاحظ هنا إن قضايا الجنح هي الأعلى نسبة من اجمالي الوارد للنيابة العامه.
- **قضايا الجنايات:** بلغ عدد قضايا الجنايات الواردة للنيابة العامة خلال العام (2943) قضية اي بنسبة (5%) من اجمالي الوارد.

- **المخالفات:** بلغ اجمالي المخالفات الواردة للنيابة العامة خلال العام (4633) مخالفة اي بنسبة (10%) من اجمالي الوارد خلال العام.
- **قضايا العوارض:** بلغ اجمالي قضايا العوارض المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام (979) قضية اي بنسبة (2%) من اجمالي الوارد.

- يبين الجدول التالي جملة القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة السنوية حسب نوع القضايا (جنايات، جنح، مخالفات وعوارض) وتظهر النتائج ما يلي:

-

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضية للعام 2018

تصنيف التهمة	المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	النسبة من الوارد	نسبة المفصول
جنحة	4330	37652	41982	37395	4587	83%	89%
جناية	627	2316	2943	2187	756	5%	74%
مخالفات	25	4608	4633	4583	50	10%	99%
عوارض	199	780	979	765	214	2%	78%
المجموع	**5181**	**45356**	**50537**	**44930**	**5607**	**100%**	**89%**

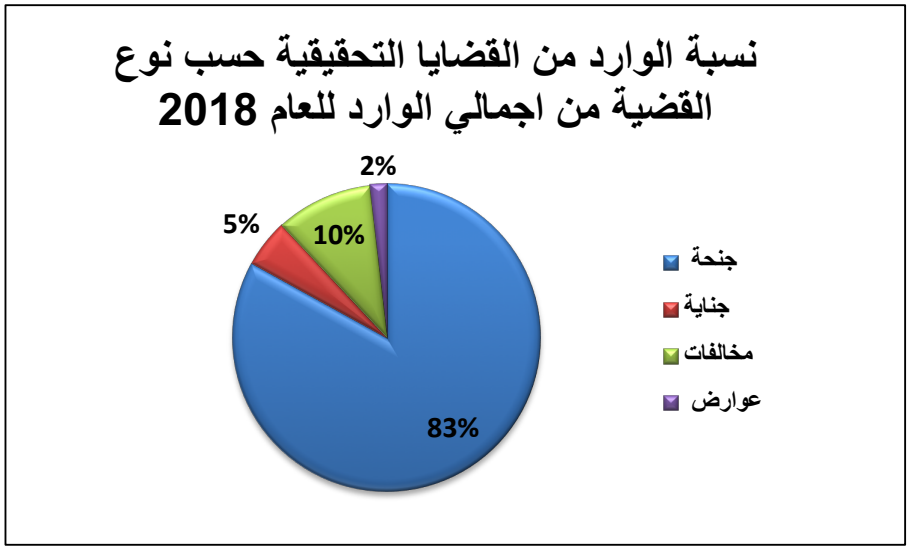

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية ونوع القضة للعام 2018:

البيان	النيابة	رام الله	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	الخليل	حلحول	بيت لحم	طوباس	اريحا	دورا	يطا	المجموع
مدور من السنوات السابقة	جنحة	290	292	309	106	83	104	1260	257	680	40	107	473	329	4330
	جناية	205	60	46	21	13	5	87	14	92	7	45	10	22	627
	مخالفات	1	4	4	0	0	0	7	0	4	0	3	0	2	25
	عوارض	30	14	37	9	0	1	33	3	30	3	20	11	8	199
	المجموع	**526**	**370**	**396**	**136**	**96**	**110**	**1387**	**274**	**806**	**50**	**175**	**494**	**361**	**5181**
الوارد	جنحة	5245	4742	3501	2268	1848	1798	4750	2213	5184	1088	1449	2266	1300	37652
	جناية	500	336	259	163	139	86	229	70	268	62	94	50	60	2316
	مخالفات	914	828	634	291	254	190	496	90	459	141	112	149	50	4608
	عوارض	133	157	112	61	26	37	48	18	83	44	36	12	13	780
	المجموع	**6792**	**6063**	**4506**	**2783**	**2267**	**2111**	**5523**	**2391**	**5994**	**1335**	**1691**	**2477**	**1423**	**45356**
المفصول	جنحة	5144	4413	3422	2199	1870	1872	4992	2281	5362	1052	1462	2220	1106	37395
	جناية	452	311	218	152	141	77	221	76	273	64	95	45	62	2187
	مخالفات	906	818	630	290	253	189	498	89	458	141	113	149	49	4583
	عوارض	117	145	112	59	24	34	45	20	94	45	39	18	13	765
	المجموع	**6619**	**5687**	**4382**	**2700**	**2288**	**2172**	**5756**	**2466**	**6187**	**1302**	**1709**	**2432**	**1230**	**44930**

المدور للسنة اللاحقة														
جنحة	391	621	388	175	61	30	1018	189	502	76	94	519	523	4587
جناية	253	85	87	32	11	14	95	8	87	5	44	15	20	756
مخالفات	9	14	8	1	1	1	5	1	5	0	2	0	3	50
عوارض	46	26	37	11	2	4	36	1	19	2	17	5	8	214
المجموع	**699**	**746**	**520**	**219**	**75**	**49**	**1154**	**199**	**613**	**83**	**157**	**539**	**554**	**5607**

3.4 معدل العبء والإنجاز لأعضاء النيابة:

- **معدل العبء والانجاز لكل عضو نيابة:** بلغ معدل العبء السنوي لكل عضو نيابة (318) قضية من مجموع المدور والوارد خلال العام، بينما كان معدل الانجاز لكل عضو نيابة (289) قضية ، وهذا العبء يرتبط زيادةً ونقصان بنوعية القضايا (جناية، جنحة، مخالفة، عوارض).

- يبين الجدول التالي عدد القضايا التحقيقية الواردة والمدورة والمفصولة ومعدل العبء والانجاز لأعضاء النيابة العامة في جميع النيابات الجزئية في محافظات الضفة الغربية للعام 2018:

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2018

البيان	2018
عدد أعضاء النيابة	159
القضايا المدورة من السنوات السابقة	5181
القضايا الواردة	45356
مجموع القضايا المدورة والواردة	50537
المفصول	44930
المدور	5607
معدل العبء السنوي	318
معدل الإنجاز السنوي	283

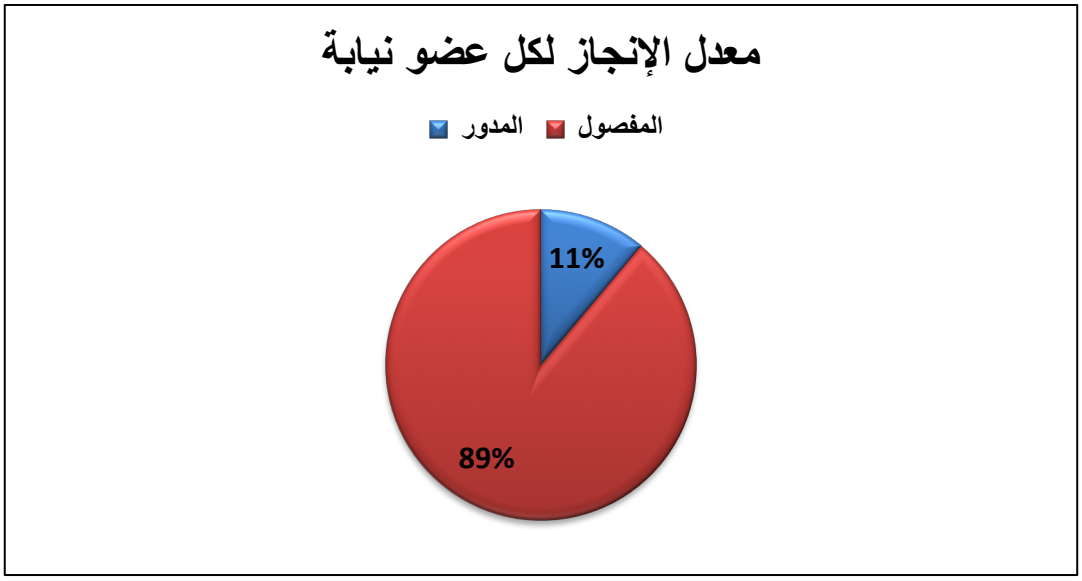

3.5 توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني للتهمة الواردة للنيابات الجزئية للعام 2018 فيما يلي ابرز النتائج:

- الجرائم التي تقع على الاملاك الخاصة والعامة:

- **قضايا السرقة:** بلغ مجموع قضايا السرقة (2339) قضية خلال العام وقد سجلت أعلى نسبة لقضايا السرقة في نيابة رام الله بنسبة (18%) تليها نيابة نابلس بنسبة (11%).
- **قضايا السلب في الطريق العام :** بلغ مجموع قضايا السلب في الطريق العام التي وردت النيابة العامة خلال العام 2018 (5) قضايا.
- **قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة:** بلغ مجموع قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة (1056) قضية خلال العام ، حيث سجلت نيابة بيت لحم اعلى نسبة (16%) ، وتليها نيابة الخليل بنسبة (15%) من مجموع قضايا الإعتداء على الأملاك العامة والخاصة.

- جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الانسان:

- **قضايا القتل العمد :** سجلت النيابة العامة (17) قضية قتل عمد خلال العام .
- **قضايا القتل القصد:** بلغ مجموع قضايا القتل القصد التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (8) قضايا.
- **قضايا الإيذاء البليغ:** بلغ مجموع قضايا الايذاء البليغ التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (741) قضية، وكانت اعلاها في نيابة نابلس بنسبة (25%).

- **قضايا الإيذاء البسيط:** بلغ مجموع قضايا الايذاء البسيط التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (5474) قضية ، وكانت اعلى نسبة في نيابة رام الله بنسبة (16%) تليها نيابة نابلس بنسبة (14%) من مجموع قضايا الايذاء البسيط .
- **قضايا المشاجرة العامة:** بلغ مجموع قضايا المشاجرة العامة الورادة الى النيابة العامة (226) قضية خلال العام وكانت اعلى نسبة من هذه القضايا في نيابة رام الله بنسبة (34%) ، تليها نيابة نابلس (15%) من مجموع قضايا المشاجره.

- استيقاء الحق بالذات:

- **قضايا استيفاء الحق بالذات:** سجلت النيابة العامة (131) قضية خلال العام وكانت اعلى نسبة من هذه القضايا في نيابة نابلس بنسبة (21%) .

توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني للتهمة للنيابات الجزئية للعام 2018

نوع الجريمة	الجرائم التي تقع على الأملاك الخاصة والعامة			جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان						استيفاء الحق بالذات
النيابة	السرقة	السلب في الطريق العام	الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة	القتل العمد	القتل القصد	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	المشاجرة العامة	استيفاء الحق بالذات
رام الله	419	1	144	5	2	72	900	76	18
نابلس	343	0	62	1	1	185	778	35	27
جنين	281	0	51	3	8	108	667	15	1
الخليل	265	0	158	1	0	22	616	15	21
طولكرم	170	0	38	2	0	64	409	1	7
قلقيلية	136	0	23	1	**0**	83	312	4	4
طوباس	71	0	16	0	0	18	210	4	2
سلفيت	102	1	81	0	0	29	278	15	11
اريحا	142	0	53	0	0	15	188	10	6
حلحول	44	1	106	0	2	40	278	15	13
دورا	69	0	105	0	0	25	211	7	4
بيت لحم	250	2	166	3	0	61	513	26	9
يطا	47	0	53	1	2	19	114	3	8
المجموع	2339	5	1056	17	*8	741	5474	226	131

* يتضمن هذا الرقم قضية قتل عمد ارتكبها حدث تم الاشارة اليها في احصائيات نيابة حماية الأحداث إضافة الى وجود (4) قضايا الضحية فيها امرأة وتم الإشارة اليها ايضاً في احصائية قتل النساء

3.6 قضايا المخدرات خلال العام 2018:

شهد العام 2018 زيادة ملحوظة في حجم الوارد من قضايا المخدرات عن العام السابق بنسبة (57%) ويمكن تفصيل التهم التي تتضمنها قضايا المخدرات ونسبة التغير في كل منها على النحو التالي:

- **قضايا حيازة وتعاطي المخدرات:** بلغ مجموع قضايا حيازة وتعاطي المخدرات (1431) قضية خلال العام، مع ملاحظة الزيادة في حجم الوارد من قضايا الحيازة والتعاطي للمخدرات الواردة الى النيابة العامة بنسبة (65%) عن العام السابق.
- **قضايا الاتجار بالمخدرات:** بلغ مجموع قضايا الاتجار بالمخدرات (201) قضية خلال العام، مع ملاحظة الزيادة في حجم الوارد في قضايا الاتجار بالمخدرات الواردة الى النيابة العامة بنسبة (23%) عن العام السابق.
- **قضايا تنمية وزراعة المخدرات: بلغ مجموع قضايا تنمية وزراعة المخدرات (84) قضية خلال العام مع ملاحظة الزيادة في حجم** الوارد في قضايا التنمية والزراعة لدى النيابة العامة بنسبة (20%) عن العام السابق.

*** **بلغت نسبة قضايا المخدرات المحالة الى المحاكم (90%) من اجمالي وارد قضايا المخدرات.**

عدد قضايا المخدرات حسب التكيف القانوني للتهمة للعام 2018

النيابة	حيازة وتعاطي المخدرات	الاتجار بالمخدرات	تنمية وزراعة المخدرات	مجموع الوارد	مجموع القضايا المحالة للمحاكم	نسبة المحال للمحاكم من مجموع الوارد
رام الله	472	63	9	544	496	91%
نابلس	110	41	8	159	133	84%
جنين	106	17	6	129	121	94%
طولكرم	113	7	2	122	117	96%
قلقيلية	114	14	1	129	119	92%
سلفيت	26	2	1	29	22	76%
الخليل	83	7	4	94	89	95%
حلحول	42	2	2	46	43	93%
بيت لحم	123	28	2	153	130	85%
طوباس	46	5	4	55	45	82%
اريحا	139	6	0	145	136	94%
يطا	27	4	5	36	30	83%
دورا	30	5	4	39	37	95%
المجموع	1431	201	48	1680	1518	90%

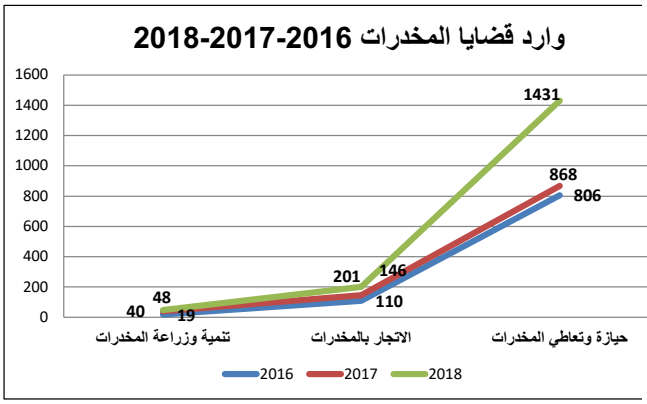

رابعاً: النيابات المتخصصة:

1.4 نيابة الاستئناف (جزاء، مدني)

- عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الاستئناف:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدى محكمة الإستئناف (الجزاء) (359) قضية، واما بخصوص محكمة الإستئناف (المدني) بلغ المدور خلال العام (58) قضية.
- **الوارد خلال السنة:** بلغ عدد القضايا الواردة الى محكمة الاستئناف (الجزاء) (676) قضية خلال العام ، واما بخصوص محكمة الإستئناف (المدني) بلغ واردها خلال العام (110) قضية.
- **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة في محكمة الاستئناف (جزاء) خلال العام (773) قضية، ومحكمة الاستئناف (مدني) بلغ مجموع المفصول فيها من الوارد (103) قضية.
- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور و الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) (75%) من مجموع المدور والوارد.
- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة لدى محكمة الاستئناف (مدني) من مجموع المدور والوارد (61%) الوارد خلال العام.

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى محكمة الاستئناف (جزاء) للعام 2018

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله و القدس (جزاء) 2018
المدور من السنوات السابقة	**359**
الوارد خلال السنة	676
مجموع المدور والوارد	1035
المفصول	773
المدور للسنة اللاحقة	262
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	*75%*

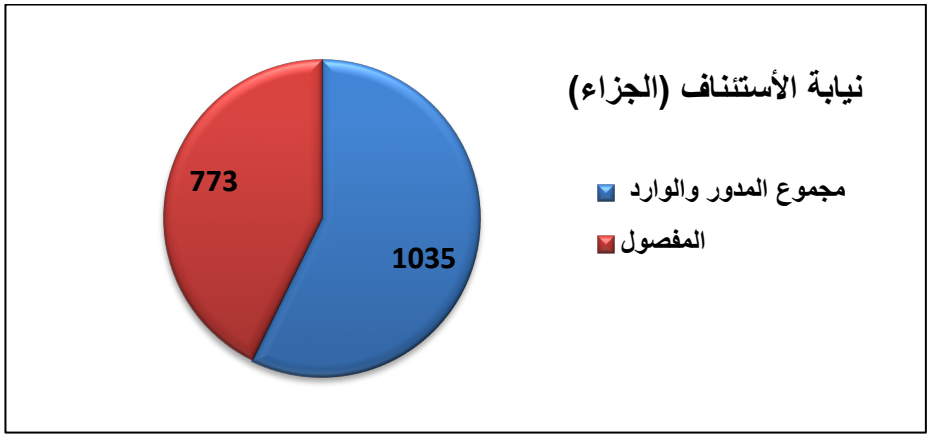

عدد القضايا والواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الاستئناف (مدني) للعام 2018

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله و القدس (مدني) 2018
المدور من السنوات السابقة	58
الوارد خلال السنة	110
مجموع المدور والوارد	168
المفصول خلال السنة	103
المدور للسنة اللاحقة	65
نسبة المفصول الى الواردة	61%

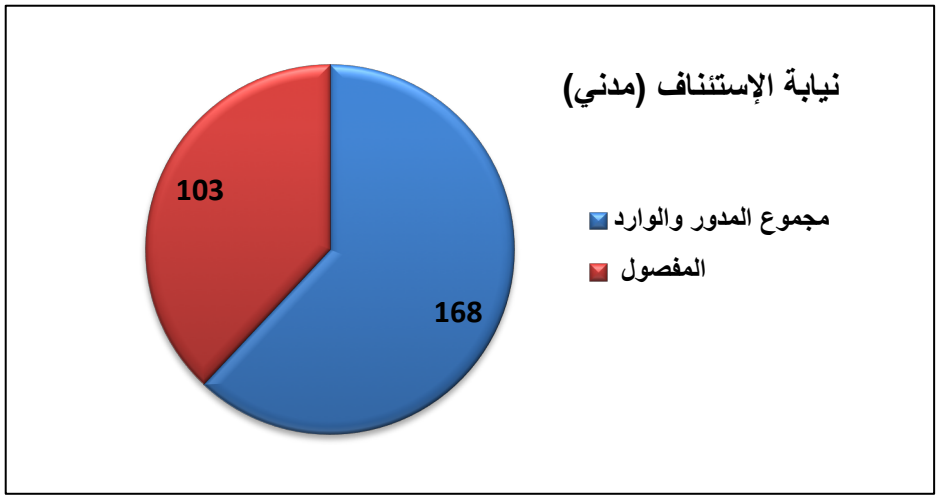

2.4 نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية:

- عدد القضايا الواردة والمفصولة في نيابة الجرائم الاقتصادية:

1. **الوارد خلال السنة:** بلغ عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إلى النيابة العامة (1982) قضية خلال العام، منها (185) قضية جنايات بنسبة (9%) من مجموع الوارد، وبلغت قضايا الجنح (1797) قضية بنسبة (91%) من مجموع الوارد خلال العام.
2. **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام (1199) قضية.
3. **نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع الوارد (60%).

يبين الجدول أدناه عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة والمفصولة والمدورة للنيابة العامة خلال العام 2018:

عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة للنيابة العامة خلال العام

البيان	العدد
الوارد	1982
المفصول	1199
المدور للسنة اللاحقة	783
نسبة المفصول إلى مجموع المدور والوارد	**60%**

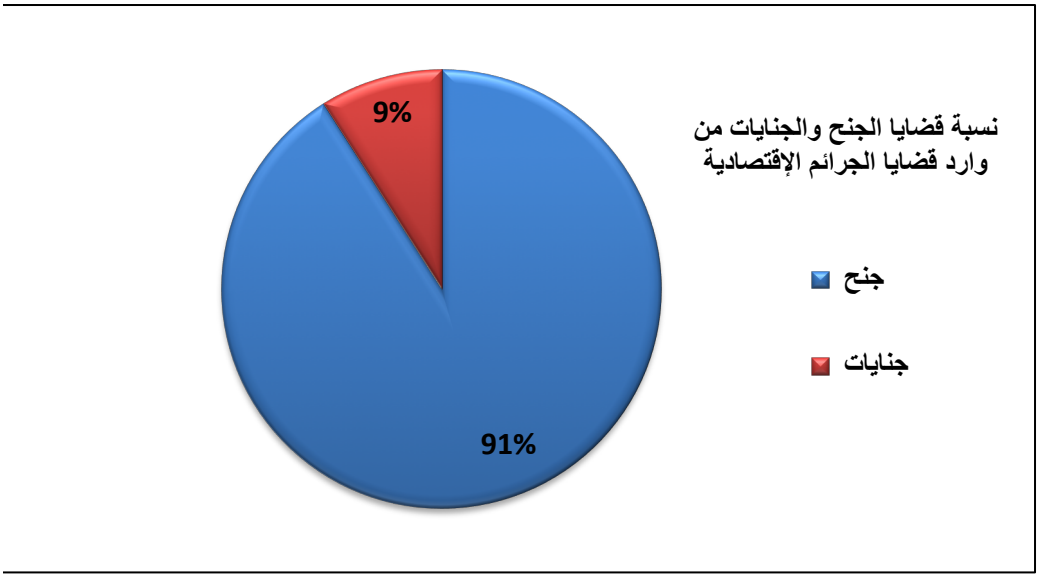

توزيع قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية حسب التكييف القانوني للتهمة

التهمة	العدد	نوع الملف	
		جنحة	جناية
غسل اموال	41	34	7
تهرب ضريبي	104	104	0
غش مستهلك	183	183	0
مخالفة الأسعار	129	129	0
تداول أغذية فاسدة او منتهية الصلاحية	159	21	138
مخالفات الصحة (قانون الصحة)	282	273	9
مخالفة قانون الزراعة	289	289	0
ممارسة المهن دون ترخيص	128	128	0
الملكية الفكرية	3	3	0
غش المحروقات	49	49	0
منتجات مستوطنات	43	13	30
تقليد علامة تجارية	24	24	0
مخالفة التعليمات الفنية الإلزامية \ المواصفات والمقاييس الفلسطينية	173	173	0
تبغ	258	258	0
قانون الاتصالات	85	85	0
بنوك تزوير فواتير ضريبية \ تزوير شيكات بنكية	32	31	1
المجموع	1982	1797	185

3.4 نيابة العدل العليا والدستورية:

- **عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة العدل العليا والدستورية للعام 2018 كالتالي:**

» أولاً: الدعاوى الدستورية:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع الدعاوى الدستورية المدورة من السنوات السابقة (14) دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد الدعاوى الدستورية الواردة خلال العام (7) دعوى.
- **المدور:** بلغت مجموع الدعاوى الدستورية المدورة للسنة اللاحقة (15) دعوى.
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغت نسبة الدعاوى المفصولة من مجموع المدور والوارد (29%).

الدعاوى الدستورية	
المدور من السنوات السابقة	14
الوارد	7
المجموع	21
المفصول	6
المدور	15
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	29%

ثانياً: دعاوى العليا:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع دعاوى العليا المدورة من السنوات السابقة (26) دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد دعاوى العليا الواردة خلال العام (6) دعوى.
- **المدور:** بلغت مجموع دعاوى العليا المدورة للسنة اللاحقة (24) دعوى.
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغ مجموع المفصول من الدعاوى العليا (8) دعاوى وهي جميعها لصالح الدولة وبلغت نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد (25%) .

دعاوى العليا	
المدور من السنوات السابقة	26
الوارد	6
المجموع	**32**
المفصول	8
المدور للسنة اللاحقة	24
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	**25%**

ثالثاً: دعاوى العدل العليا:

- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد: بلغ مجموع المفصول في دعاوى العدل العليا خلال العام (146) قضية ونسبتها (32%) من مجموع المدور والوارد.**
- **نسبة المفصول لصالح الدولة: بلغ مجموع الدعاوى الادارية المفصولة لصالح الدولة (106) قضية اي بنسبة (73%) من المجموع الكلي للمفصول .**
- **نسبة المفصول لصالح الخصم: بلغ مجموع الدعاوى الادارية المفصولة لصالح الخصم (40) قضية اي بنسبة (27%) من المجموع الكلي للمفصول.**

الدعاوى الادارية	
المدور من السنوات السابقة	119
الوارد	331
المجموع	**450**
المفصول	146
المدور للسنة اللاحقة	304
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	**32%**
عدد القضايا المفصولة لصالح الدولة	106
عدد القضايا المفصولة لصالح الخصم	40
نسبة المفصول لصالح الدولة من المفصول الكلي	**73%**
نسبة المفصول لصالح الخصم من المفصول الكلي	**27%**

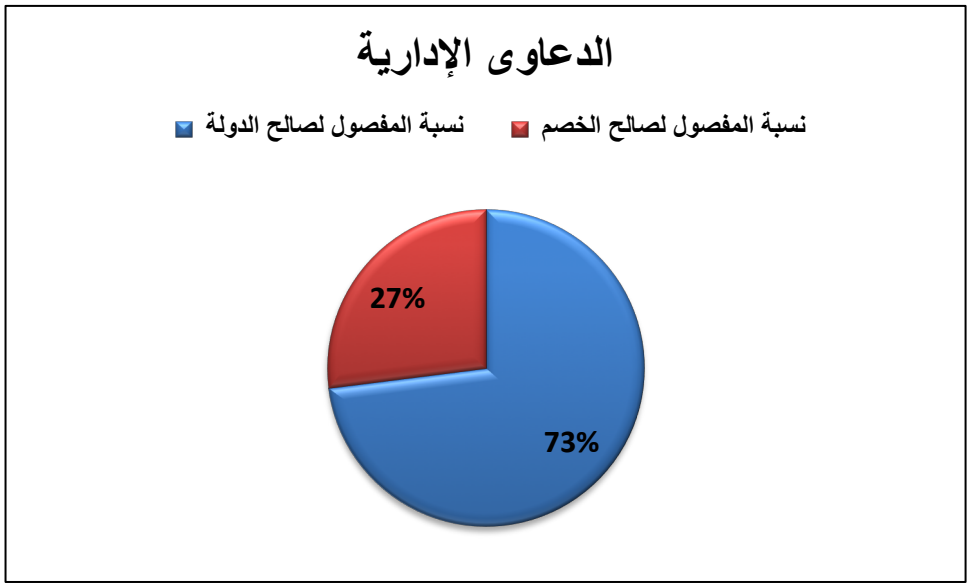

4.4 نيابة النقض:

يبين الجدول ادناه إحصائية نيابة النقض للعام 2018:

- **نسبة المفصول من مجموع الوارد :** بلغ مجموع المفصول الكلي في قضايا النقض خلال العام (503) قضية ونسبتها (93%) من مجموع الوارد.
- **نسبة المفصول لصالح الدولة :** بلغ مجموع قضايا النقض المفصولة لصالح الدولة (285) قضية اي بنسبة (57%) من المجموع الكلي للمفصول .

- **نسبة المفصول لصالح الخصم:** بلغ مجموع قضايا النقض المفصولة لصالح الخصم العامة (218) قضية اي بنسبة (43%) من المجموع الكلي للمفصول.

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة النقض للعام 2018	
الوارد خلال السنة	542
مجموع المفصول خلال السنة	503
المفصول لصالح الدولة	285
المفصول لصالح الخصم	218
المدور للسنة اللاحقة	39
نسبة المفصول الى مجموع الوارد	93%
نسبة المفصول لصالح الدولة	57%
نسبة المفصول لصالح الخصم	43%

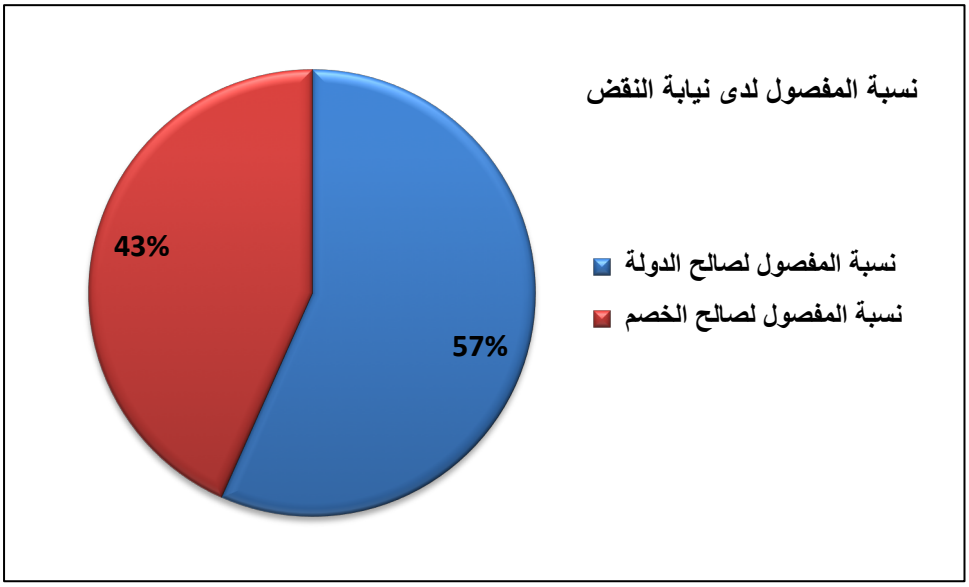

5.4 نيابة الأحداث:

- **عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2018 في النيابة العامة:**

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة في النيابات الجزئية

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة و المدورة	
المدور من السنوات السابقة	159
الوارد	2201
مجموع المدور والوارد	2360
المفصول	2164
المدور للسنة اللاحقة	196
نسبة المفصول من الوارد	92%

- **توزيع قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابات الجزئية للعام 2018:**

- **عدد القضايا الواردة:** بلغ عدد قضايا الأحداث الواردة خلال العام (1022) ، وكانت اعلى نسبة ورود لقضايا الأحداث في نيابة نابلس بنسبة (81%)، تليها نيابة جنين بنسبة (71%) وكانت اقل نسبة ورود في نيابة يطا بنسبة (1%).
- **عدد القضايا المفصولة:** بلغ مجموع قضايا الاحداث المفصولة (4612)قضية من مجموع المدور الوارد خلال العام أي بنسبة فصل (29%)، ونشير هنا ان اعلى نسبة فصل في نيابة قلقيلية بنسبة (99%)، واقل نسبة في فصل كانت في نيابة يطا بنسبة (17%).
- **المدور للسنة اللاحقة:** بلغ مجموع قضايا الاحداث المدورة للسنة اللاحقة (691) قضية.

عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابة الجزئية

النيابة	المدور من السنوات السابقة	وارد	مجموع المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة اللاحقة
اريحا	16	135	151	132	19
الخليل	12	121	133	125	8
بيت لحم	6	153	159	145	14

جنين	31	364	395	362	33
حلحول	0	71	71	63	8
دورا	3	35	38	32	6
رام الله	17	314	331	318	13
سلفيت	9	126	135	117	18
طوباس	4	100	104	82	22
طولكرم	12	169	181	164	17
قلقيلية	2	189	191	190	1
نابلس	42	401	443	414	29
يطا	5	23	28	20	8
المجموع	159	2201	2360	2164	196

- توزيع عدد المتهمين الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2018

بلغ عدد الاحداث المتهمين في قضايا الجنايات والجنح والمخالفات (2951) متهم وكانت نسبة المتهمين الاحداث الذكور (97%) وتشكل نسبة الاناث (3%) .

- **قضايا الجنايات:** بلغ مجموع المتهمين بقضايا الجنايات من الاحداث (871) متهم، منهم (89%) ذكور و(2%) اناث ، ونشير هنا ان نسبة المتهمين الذين ارتكبوا قضايا جنايات من المجموع الكلي للمتهمين بلغت (6%) .
- **قضايا الجنح:** بلغ مجموع المتهمين من الاحداث الذين ارتكبو قضاياجنح (1942) متهم اي بنسبة (48%) من المجموع الكلي للمتهمين ، منهم (79%) ذكور، و (3%) إناث.
- **المخالفات:** بلغ مجموع المخالفات المسجلة لدى النيابة العامة ضد أحداث جانحين (282) مخالفة منهم (99%) ذكور و(1%) إناث، بلغ نسبة المخالفات من المجموع الكلي للمتهمين (01%) خلال العام.

- يبين الجدول التالي عدد المتهمين من ذكور والاناث في قضايا الأحداث وتوزيعهم حسب نوع التهمة (جناية، جنحة):

توزيع عدد المتهمين الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2018

نوع التهمة	ذكر	انثى	المجموع
جناية	174	4	178
جنحة	2404	87	2491
مخالفة	280	2	282
المجموع			2951

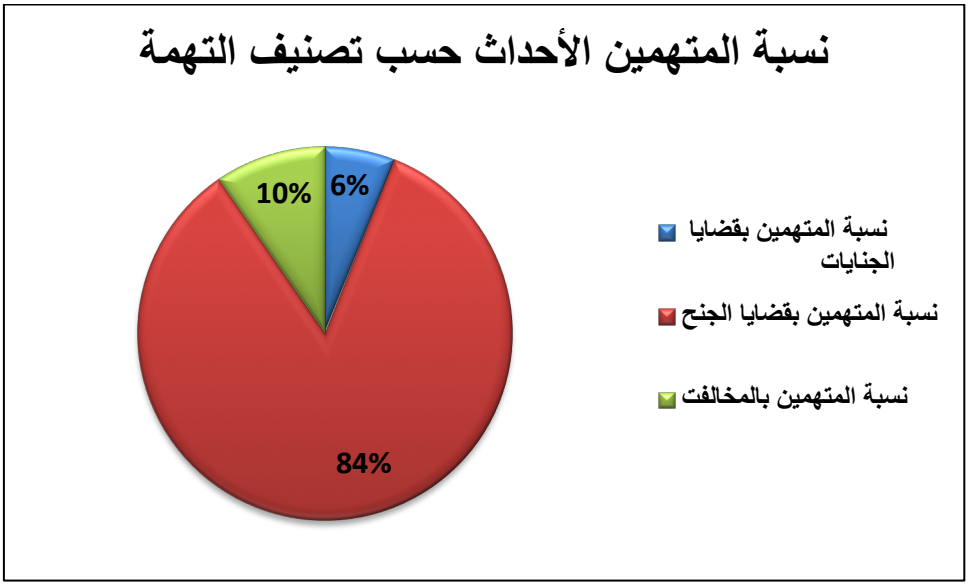

- **ابرز التهم المتعلقة بقضايا الأحداث للعام 2018:**
- يوضح الجدول ادناه ابرز التهم المتعلقة بقضايا الاحداث للعام المذكور، حيث سجلت نيابة الاحداث (841) قضية ايذاء وهي اعلى التهم، تليها تهمة الحاق الضرر بمال الغير حيث سجل (356) قضية ، ومن جهة اخرى تم تسجيل تهمتي التسبب بالحريق عن إهمال وتهمتي إغتصاب وهما الأقل من بين التهم المتعلقة بقضايا الاحداث.

توزيع قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة

التهمة	العدد
القتل القصد	1
التدخل بالقتل العمد	1
الايذاء	841
الشروع بالقتل القصد	10
السرقة	306
التهديد بإشهار السلاح	55
هتك العرض	32
التسبب بالحريق عن اهمال	2
حيازة سلاح ناري بدون ترخيص	29
الاغتصاب	2
مقاومة موظف	89
المشاجرة	77
عمل فعل منافي للحياء	5
الحاق الضرر بمال الغير	356
حواث سير	73
التهديد	307
حيازة وتعاطي مخدرات	34
الاتجار بالمخدرات	11
الذم والقدح والتحقير	29

- **تنفيذ إجراء الوساطة:**

من مهام نيابة الاحداث حسب احكام القرار بقانون بشأن حماية الاحداث والصلاحية الممنوحة بموجبه للنيابة العامة بإجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث او من يمثله .

- **حيث تم اجراء (841) وساطة في الدعاوى الجزائية المتهم فيها احداث خلال العام ونجد تزايد ملحوظ في تفعيل وتطبيق نظام الوساطة حيث بلغت نسبة اجراء الوساطة (38%) ، وبالمقارنة بالسنة السابقة نلاحظ ان هناك نسبة زيادة في اجراء الوساطة بنسبة (40%) .**

عدد تنفيذات إجراء الوساطة حسب النيابات الجزئية

النيابات الجزئية	تنفيذ اجراء الوساطة
رام الله	106
نابلس	83
الخليل	56
جنين	99
طولكرم	122
اريحا	82
قلقيلية	56
بيت لحم	88
سلفيت	56
طوباس	33
دورا	10
حلحول	39
يطا	10
المجموع	841

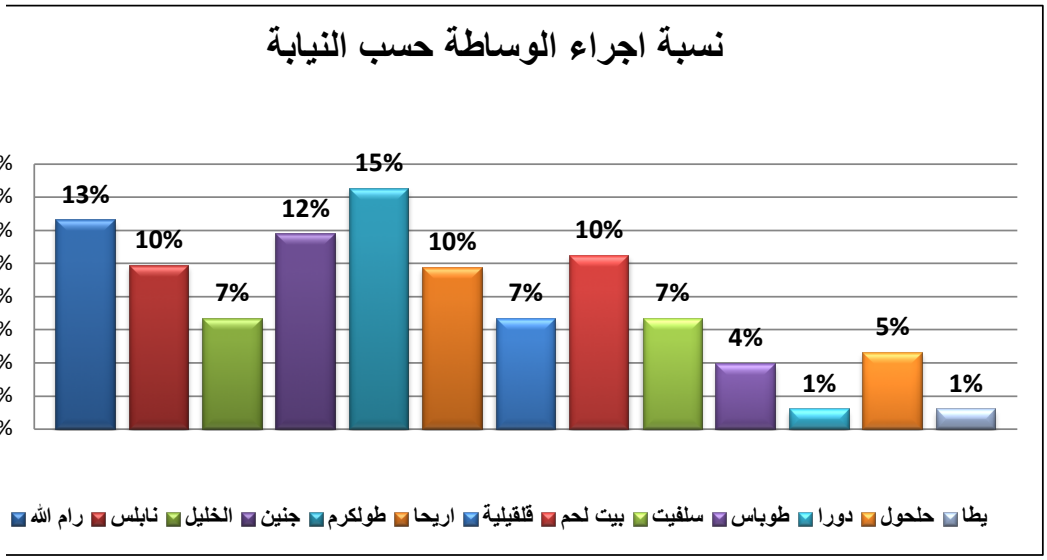

- **عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة:**

تقوم نيابة الأحداث بتقديم الحماية للاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، وهم اطفال تحت سن الثانية عشر ارتكبوا افعال معاقب عليها بالقانون وغير ملاحقون جزائيا للعام 2018:

- بلغ مجموع القيود المسجلة لدى النيابة العامة (142) قيد خلال العام كانت أعلاها في نيابة رام الله سجل (27) قيد تليها نيابة جنين (26) قيد.

عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة

النيابة	العدد
الخليل	8
بيت لحم	5
جنين	26
حلحول	1
دورا	3
رام الله	27
سلفيت	9
طوباس	10
طولكرم	9
قلقيلية	15
نابلس	17
يطا	2
المجموع	10
المجموع	142

- **عدد المتهمين الأحداث الذين تم توقيفهم في دعاوى جزائية للعام 2018:**

يوضح الجدول ادناه عدد المواقيف الأحداث المتهمين في دعاوى جزائية خلال عام 2018 موزعين حسب النيابة ، والذين كان مجموعهم (359) حدثاً، ومن خلال المقارنة بالسنة السابقة نلاحظ ان عدد المواقيف انخفض عن العام السابق بنسبة (8%).

عدد المتهمين الأحداث الذين تم توقيفهم في دعاوى جزائية

النيابة	العدد
الخليل	7
بيت لحم	10
جنين	72
حلحول	19
دورا	6
رام الله	81
سلفيت	11
طوباس	2
طولكرم	5
قلقيلية	23
نابلس	79
يطا	8
اريحا	36
المجموع	359

- **عدد قضايا الأحداث التي تم حفظها خلال العام 2018 :**

يوضح الجدول ادناه عدد قضايا الأحداث التي تم حفظها خلال عام 2018 موزعين حسب النيابة، والذين كان مجموعهم (123) قضية.

عدد قضايا الأحداث التي تم حفظها حسب النيابة

النيابة	العدد
الخليل	12
بيت لحم	8
جنين	22
حلحول	4
دورا	0
رام الله	20
سلفيت	6
طوباس	26

طولكرم	4
قلقيلية	9
نابلس	7
يطا	0
اريحا	5
المجموع	123

- **عدد قضايا الأحداث التي تم احالتها لمحاكم الأحداث خلال العام 2018 :**

يوضح الجدول ادناه عدد قضايا الأحداث التي تم **احالتها لمحاكم الأحداث** خلال عام 2018 موزعين حسب النيابة، والذين كان مجموعهم (996) قضية.

عدد قضايا الأحداث التي تم حفظها حسب النيابة

النيابة	العدد
الخليل	33
بيت لحم	42
جنين	207
حلحول	16
دورا	13
رام الله	157
سلفيت	49
طوباس	15
طولكرم	41
قلقيلية	88
نابلس	288
يطا	8
اريحا	36
لمجموع	996

6.4 نيابة مكافحة الجرائم المرورية:

- **عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2018:**
  - **مجموع الوارد** : بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية الواردة للنيابة العامة خلال العام (4984) قضية .
  - **مجموع المفصول:** بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية المفصولة خلال العام (4959) قضية.
  - **المدور للسنة اللاحقة:** بلغ عدد قضايا الجرائم المرورية المدورة للعام اللاحق (25) قضية .
  - **نسبة المفصول من الوارد:** بلغت نسبة الفصل في قضايا الجرائم المرورية خلال العام **(99.7%)** .

عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة

نيابة مكافحة الجرائم المرورية	الوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
	4984	4959	25
نسبة المفصول من الوارد			99%

- **توزيع عدد قضايا الجرائم المرورية حسب النيابات الجزئية للعام 2018:**
  - **نلاحظ بالجدول ادناه ان أعلى نسبة ورود من قضايا الجرائم المرورية كانت في نيابة نابلس بنسبة (27%) تليها نيابة رام الله بنسبة (18%) من مجموع المدور والوارد خلال العام، وكانت ادناها نسبة في نيابة يطا بنسبة (1%).**

توزيع عدد قضايا الجرائم المرورية حسب النيابات الجزئية

النيابة	الوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	909	909	0
نابلس	1330	1320	10
جنين	580	574	6
طولكرم	282	281	1
قلقيلية	223	223	0
سلفيت	160	160	0
الخليل	407	403	4
حلحول	136	136	0

بيت لحم	441	441	0
طوباس	160	160	0
اريحا	125	125	0
يطا	66	64	2
دورا	165	163	2
المجموع	4984	4959	25

- عدد الوفيات و الإصابات التي سببتها حوادث المرور خلال عام 2018 حسب المحافظة:

- يوضح الجدول أدناه عدد الوفيات والإصابات خلال العام المذكور، حيث بلغ عدد وفيات الحوادث (125) حالة وفاة ، فيما بلغ عدد الإصابات البسيطة (8549) إصابة و (735) إصابة متوسطة، و (152) إصابة بليغة، وفيما يلي توزيعهم حسب المحافظة:

عدد الوفيات والإصابات التي سببتها حوادث المرور خلال العام 2018

النيابة	عدد الوفيات	عدد الإصابات البسيطة	عدد الإصابات المتوسطة	عدد الإصابات البليغة
رام الله	21	1679	147	28
نابلس	18	2305	155	32
جنين	20	1113	63	11
طولكرم	4	495	66	4
قلقيلية	3	293	35	7
سلفيت	7	252	15	6
الخليل	35	1220	167	46
بيت لحم	8	688	39	10
طوباس	5	250	19	5
اريحا	4	254	29	3
المجموع	125	8549	735	152

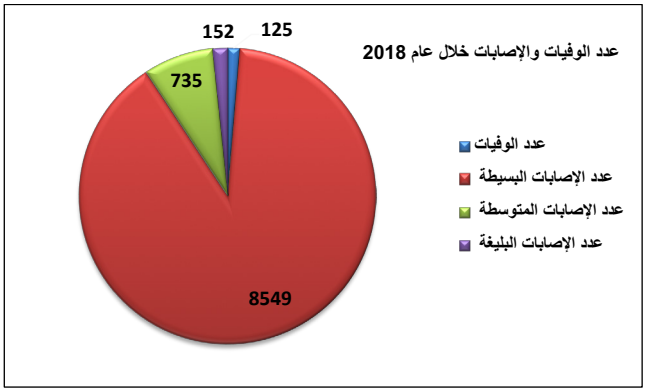

7.4 نيابة حماية الأسرة من العنف:

- قامت نيابة حماية الاسرة من العنف ووحدة النوع الاجتماعي برصد مجموعة من القضايا فيما يتعلق بالإعتداءات الجنسية حسب التكييف القانوني للتهمة وبلغ مجموعها الكلي (333) قضية، وكانت اعلاها تهمة ابداء أفعال منافية للحياء وبلغ عددها (175) قضية، تليها تهمة هتك العرض (74) قضية، وكان ادناها تهمة الزنا (7) قضايا، كما هو موضح بالجدول ادناه للعام 2018:

النيابة	قضايا الاعتداءات الجنسية حسب التكييف القانوني للتهمة 2018					
	فض غشاء البكاره بوعد الزواج	هتك العرض	ابداء افعال منافية للحياء	اغتصاب	افساد رابطة زوجية	الزنا
رام الله	4	20	47	3	9	0
نابلس	1	10	19	0	7	1
الخليل	0	8	9	3	3	2
سلفيت	0	3	8	0	2	1
جنين	1	3	21	2	9	0
بيت لحم	1	15	33	3	2	0
طولكرم	1	3	3	2	3	1
طوباس	0	4	5	2	2	0
اريحا	1	3	14	1	3	0
قلقيلية	2	0	11	0	1	0
دورا	1	1	1	1	4	1
حلحول	1	4	3	0	0	0
يطا	1	0	1	0	1	1
المجموع	14	74	175	17	46	7

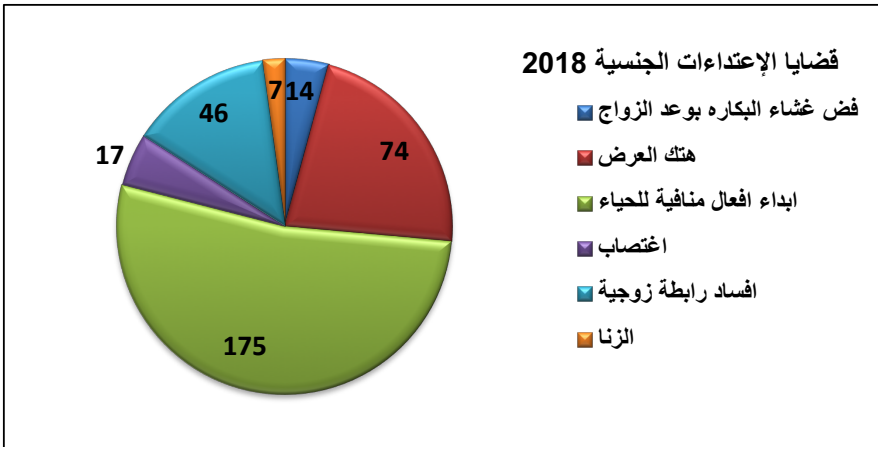

- **قضايا قتل النساء من اجمالي قضايا القتل:**

تفيد الاحصائيات الصادرة عن نيابة حماية الاسرة و وحدة النوع الاجتماعي في مكتب النائب العام، أن عدد قضايا قتل النساء في العام 2018 بلغت (4) قضايا، وشكلت نسبة قضايا قتل النساء في العام 2018 من اجمالي قضايا القتل خلال العام (16%).

قضايا قتل النساء بالمقارنة مع اجمالي عدد قضايا القتل للعام 2018

اجمالي قضايا القتل	قضايا قتل النساء	نسبة قضايا قتل النساء من اجمالي القتل
25	4	16%

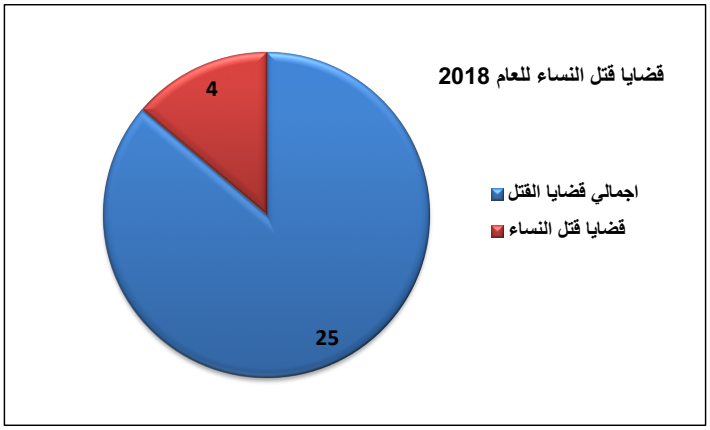

- **التوزيع الجغرافي لقضايا قتل النساء:**

- اما في ما يتلعق بالتوزيع الجغرافي, تظهر هذه الاحصائية على مدار السنتين تباين في التوزيع الجغرافي لجرائم القتل المرتكبة ضد النساء في المحافظات المختلفة. وفقا لهذه البيانات تبين ان في العام 2017 ورد نيابة رام الله (4) قضايا و ورد قضية واحدة في نيابة نابلس. وفي عام 2018 ورد نيابة رام الله قضية واحده ونيابة نابلس قضية واحدة وكان وارد نيابة جنين قضيتان ، ونشير هنا الى ان عدد قضايا قتل النساء قلت عن العام السابق بنسبة (20%) .

- إجراءات سير الدعوى لقضايا قتل النساء:
- نشير هنا انه تم إحالة خلال العام المذكور ثلاثة ملفات لمحكمة الجنايات الكبرى ، وملف ما زال قيد التحقيق لدى النيابة العامة في نيابة رام الله.

يوضح الجدول ادناه عدد قضايا قتل النساء حسب التوزيع الجغرافي وحالة الملف للعام 2018:

قضايا قتل النساء للعام 2018

النيابة	2018	حالة الملف
رام الله	1	قيد التحقيق
نابلس	1	محال محكمة
جنين	2	محال محكمه
المجموع	**4**	

- **قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية في العامين 2017 - 2018:**

يشير الجدول ادناه الى عدد قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية.

عدد قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية للعامين (2017-2018)

صلة القرابة	2017	2018
الزوج	1	0
زوجة الأب	1	0
الاشقاء	1	2
الاشقاء مع ابناء العم	1	1
الأبناء	0	0
الوالد	0	0
لا يوجد صلة قرابة	1	1
المجموع	**5**	**4**

- **قضايا الإنتحار والشروع بالإنتحار حسب الجنس والعمر في النيابات الجزئية:**

- **قضايا الشروع بالإنتحار**: رصدت النيابة العامة قضايا الشروع بالإنتحار والتي بلغ مجموعها (250) قضية شروع بالإنتحار خلال العام، منها (78%) شروع بإنتحار بالغين ، وبلغ عدد قضايا الشروع بالإنتحار دون سن (18) سنة (54) قضية اي بنسبة (22%).
- **قضايا الإنتحار**: بلغ عدد القضايا المسجلة خلال العام بخصوص قضايا الإنتحار (وفاة) (6) قضية منها (2 ذكور ، 4 إناث).

- يبين الجدول ادناه عدد قضايا الشروع بالإنتحار وقضايا الإنتحار حسب الجنس و العمر خلال العام:

عدد قضايا الشروع بالإنتحار وقضايا الإنتحار حسب الجنس والفئة العمرية للعام 2018

النيابة	الشروع بالإنتحار				انتحار	
	بالغين		أطفال		أطفال	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	انثى
رام الله	2	23	1	3	0	2
نابلس	13	26	2	7	0	0
جنين	17	37	6	3	0	0
الخليل	0	2	1	1	0	0
طولكرم	9	12	2	5	0	0
قلقيلية	3	4	0	0	1	0
طوباس	5	6	2	4	0	0
سلفيت	0	2	0	0	0	0
أريحا	2	9	2	3	0	0
بيت لحم	5	15	1	11	0	0
يطا	1	1	0	0	0	0
حلحول	0	1	0	0	1	2*
دورا	0	1	0	0	0	0
المجموع	57	139	17	37	2	4

* ملف انتحار طفلة دون الثامنة عشر

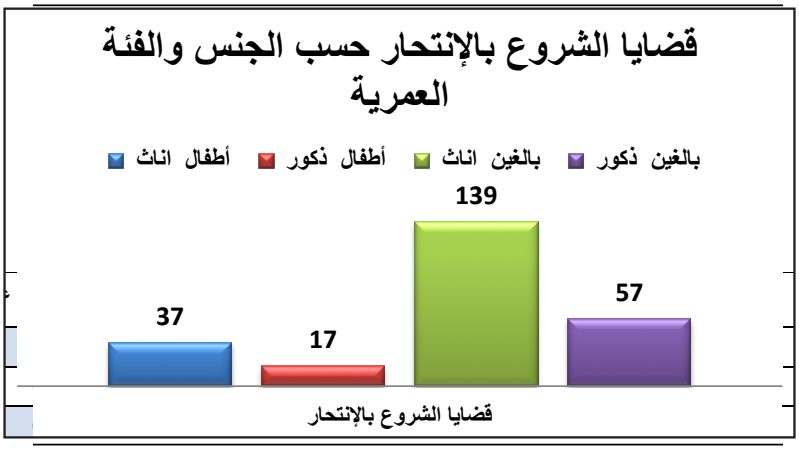

- توزيع قضايا الانتحار والشروع بالإنتحار حسب الأداة المستخدمه:

تتعدد الأساليب والطرق المستخدمة في محاولات الانتحار والانتحار، ومع العام 2018 توسعت الأدوات التي تم استخدامها، حيث رصدت نيابة حماية الأسرة من العنف فيما يلي أبرز الأدوات/ أو/ الأدوات الأكثر استخداماً في محاولة الانتحار:

- العقاقير الطبية: بلغت القضايا التي سجلت لدى النيابة العامة في الإنتحار والشروع بالإنتحار (179) قضية .
- المواد الكيميائية: بلغ عدد القضايا التي تم استخدام فيها المواد الكيميائية (22) قضية.
- أداة حادة: بلغ عدد القضايا التي تم استخدام فيها الألات الحادة (22) قضية.
- الشنق: بلغ عدد القضايا التي استخدم فيها الشنق (14) قضية .
- السقوط عن علو: بلغ عدد القضايا التي تم فيها استخدام وسيلة السقوط عن علو (7) قضايا.
- أخرى: ورد (12) قضية تم فيها الشروع بالإنتحار ولم تحدد الأداة او الوسيلة.

وبالملاحظة نجد بأن الأسلوب الأكثر اتباعاً كان في محاولات الانتحار هو تناول العقاقير الطبية، وأدناها السقوط عن علو، وفيما يلي يوّضح الجدول المرفق توزيع الأدوات والوسائل الأكثر شيوعاً بالاستخدام في محاولات الانتحار (أو في قضايا الشروع بالإنتحار).

توزيع قضايا الإنتحار والشروع بالإنتحار حسب الأداة المستخدمة

النيابة	العقاقير الطبية	الشنق	أداة حادة	مواد كيميائية	سقوط عن علو	اخرى
أريحا	12	1	1	0	0	2
الخليل	2	1	1	0	0	1
بيت لحم	25	0	3	3	0	1
جنين	46	4	6	3	1	3
حلحول	1	3	0	0	0	0
دورا	1	0	0	0	0	1
رام الله	21	3	5	0	0	0
سلفيت	2	0	0	0	0	0
طوباس	8	0	1	7	1	0
طولكرم	21	0	2	3	1	1
قلقيلية	2	1	1	2	1	0
نابلس	37	0	2	4	3	2
يطا	1	1	0	0	0	1
المجموع	179	14	22	22	7	12

ويذكر هنا أنه في العام المنصرم 2017، قيّدت نيابة رام الله ملف إنتحار لمواطنة، وبعد التوسع في التحقيقات والتحري تم التأكد من أن حالة الإنتحار كانت مجرد غطاء لجريمة قتل.

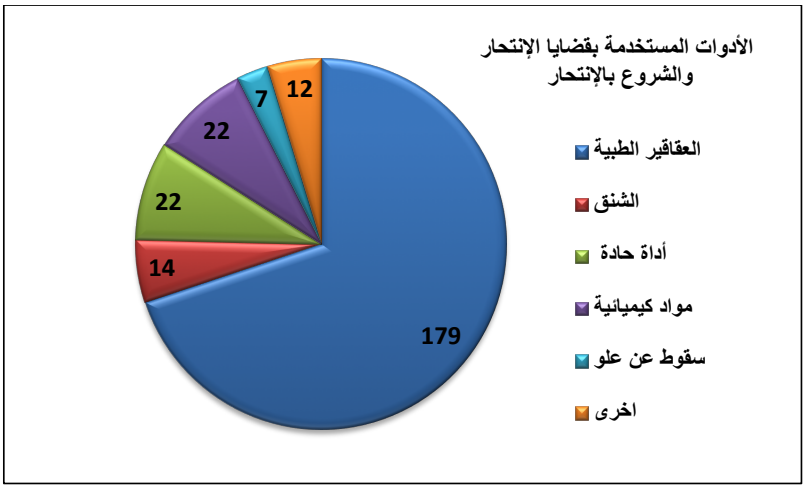

8.4 نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي:

- عدد الطلبات التي تم التعامل معها في نيابة التعاون القضائي الدولي خلال العام2018 :

- الطلبات الواردة والصادرة: بلغ عدد الطلبات الواردة والصادرة من والى النيابة العامة خلال العام عبر الطرق الدبلوماسية (60) طلب.
- طلبات الانتربول الواردة: بلغ عدد الطلبات الواردة الى النيابة العامة الفلسطينية (158) طلب خلال العام 2018.

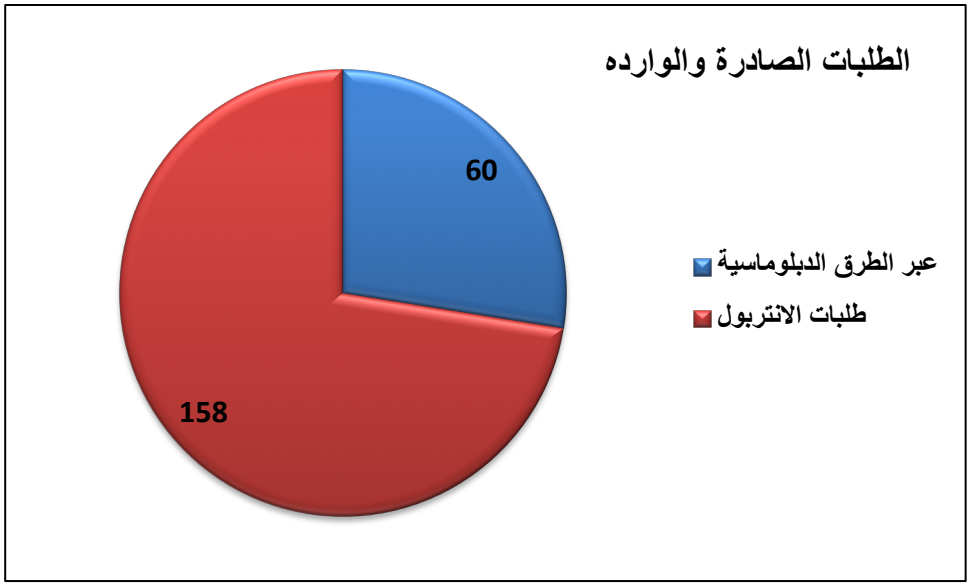

- **الطرق الدبلوماسية:**

- حيث تم التعامل مع (60) طلب مساعدة قضائية منها (23) طلبات صادرة من النيابة العامة الفلسطينية و (37) طلب واردة للنيابة العامة من دول مختلفة موزعة حسب الجدول التالي:

عدد طلبات المساعدة القضائية

عدد الطلبات المساعدة القضائية الصادرة	23
عدد الطلبات المساعدة القضائية الواردة	37
المجموع	60

- طلبات المساعدة القضائية الواردة للنيابة العامة للعام 2018 بلغ عددها (37) طلب وجاءت من عدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة لطلبات المساعدة.

عدد الطلبات حسب الدول المرسلة

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	15
جمهورية تركيا	5
وكالة الغوث (الأونروا)	5
روسيا الاتحادية	3
دولة هولندا	2
المملكة العربية السعودية	1
دولة السويد	1
دولة أوكرانيا	1
الجمهورية البولندية	1
جمهورية البيرو	1
مالطا	1
الجمهورية الفرنسية	1
المجموع	37

- طلبات المساعدة القضائية الصادرة من النيابة العامة للعام 2018 بلغ عددها (23) طلبات وتم ارسالها لعدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة اليها طلبات المساعدة:

طلبات المساعدة القضائية حسب الدولة المرسل اليها

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	15
جمهورية تركيا	5
وكالة الغوث (الأونروا)	5
روسيا الاتحادية	4
دولة هولندا	2
المملكة العربية السعودية	1
دولة السويد	1
دولة أوكرانيا	1
الجمهورية البولندية	1
الجمهورية الفرنسية	1
المملكة العربية المغربية	1
الامارات العربية المتحدة	1
دولة نيوزيلندا	1
المجموع	23

- القضايا الواردة والصادرة لنيابة التعاون القضائي الدولي من خلال الطرق الدوبلوماسية تنوعت وشملت عدد من المواضيع والجرائم والجدول التالي يوضح أهمها:

القضايا	عدد الطلبات
اعتداء جنسي وهتك العرض	**2**
قضايا إلكترونية: سرقة حساب، تشهير، قرصنة	**24**
احتيال الكتروني	**4**
نقل مساجين إلى مراكز التأهيل الفلسطينية	**2**
قتل أوشروع بالقتل	**4**
نصب واحتيال	**2**

طلب سماع إفادات (شهود أو متهمين)	3
سجل عدلي وأحوال مدنية	2
خلاف على قطعة أرض	1
توفير حماية واستفسار عن سبب توقيف في السجون	3
تزوير في أوراق رسمية	3
طلب مشروحات	2
إصدار شيك بدون رصيد	1
غسل أموال	1
خطف واحتجاز	2
المجموع	56

- الطلبات الصادرة والوارده من والى الانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية:

بلغ عدد الطلبات التي تم التعامل معه خلال العام (158) طلب من خلال الانتربول وجاءت على النحو الاتي:-

عدد الطلبات الصادرة والواردة من الانتربول ووحدة العلاقات العربية والدولية

الطلبات الصادرة من والى الانتربول	العدد
عدد الطلبات الصادرة للانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية	114
عدد الطلبات الواردة من الانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية	44
المجموع	158

- الطلبات الواردة من الانتربول خلال العام 2018 بلغ عددها (44) طلب وتم استقبالها من عدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة:

الطلبات الواردة من الانتربول حسب الدولة المرسلة

اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	17
الإمارات العربية المتحدة	5
دولة النرويج	4
المملكة المغربية	2
المملكة العربية السعودية	3
اندونيسيا	1

جمهورية مصر العربية	1
دولة مالطا	3
دولة الكويت	1
روسيا الاتحادية	2
دولة هنغاريا	1
اليونان	1
الجمهورية الفرنسية	1
سلطنة عمان	1
الأمم المتحدة	1
المجموع	44

تضمنت الطلبات الواردة من الانتربول الدولي المواضيع الموضحة في الجدول أدناه:

العنوان	عدد الطلبات
إذاعات بحث ونشرات	6
شكاوى الكترونية:اختراق حسابات وابتزاز الكتروني	9
إصدار شيك بدون رصيد	14
احتجاز/خطف	5
احتيال/تزوير/سرقة	9
اغتصاب	1
المجموع	44

الطلبات الصادرة للانتربول خلال العام 2018 بلغ عددها 114 طلب وتم إرسالها إلى عدد من الدول والجدول التالي يوضح الدول المرسلة إليها:

اسم الدولة	عدد الطلبات
طلبات عامة	73
المملكة المغربية	14
المملكة الأردنية الهاشمية	10
الجمهورية التركية	3
الإمارات العربية المتحدة	3
جمهورية مصر العربية	5
الجمهورية اليمنية	2

مملكة تايلاند	1
دولة كندا	1
جمهورية فرنسا	1
جمهورية نيجيريا	1
المجموع	114

وقد تنوعت المواضيع الخاصة بالطلبات الصادرة إلى الانتربول وكانت تشمل العناوين الموضحة في الجداول أدناه:

العنوان	عدد الطلبات
شكاوى الكترونية (سرقة حسابات وابتزاز وتشهير وانتحال شخصية)	40
قضايا فساد	10
إصدار شيك بدون رصيد	12
سرقة وسلب بالطريق العام	14
احتيال وتزوير وإساءة الأمانة	9
إثارة النعرات والحض على النزاع بين الطوائف	1
زراعة وتنمية عقاقير خطر ة/تعاطي المخدرات	2
تعدي على ولاية قاصر/ خطف	4
هتك العرض	2
تخابر مع العدو/خيانة	2
تحقير موظف/تعدي على موظف/ ذم السلطات	3
حيازة سلاح ناري بدون ترخيص	1
جرائم اقتصادية (غسل أموال)	2
استعلام عن وجود نشرات	1
القتل وقتل بالاشتراك وشروع بالقتل وتدخل بالقتل	11
المجموع	114

9.4 نيابة الجنايات الكبرى:

عدد القضايا المحالة لمحكمة الجنايات الكبرى خلال العام:

- **قامت نيابة الجنايات الكبرى بإحالة (1796) قضية جنايات كبرى لمحكمة الجنايات الكبرى خلال العام.**

- الجدول ادناه يبين عدد القضايا المحالة لمحكمة الجنايات الكبرى حسب التكييف القانوني للتهمة وحالة الملف:

عدد القضايا المحالة لمحكمة الجنايات الكبرى حسب التكييف القانوني للتهمة وحالة الملف

التهمة	العدد
مخدرات	579
هتك العرض	228
الشروع بالقتل	359
القتل	330
الاغتصاب	26
الخيانة	96
تسريب اراضي للعدو	35
جمعية اشرار	79
خطف	11
التدخل بالقتل	25
اقتياد أنثى بالإكراه لارتكاب المواقعة الغير المشروعة	2
الضرب المفضي للموت	3
اثارة النعرات	11
الارهاب	1
التدخل بالشروع بالقتل	6
احداث عاهة مستديمة	4
المشاجرة المفضية لجريمة تستوجب الاعدام	1
المجموع	**1796**

10.4 نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية:

- **الاحتياجات الإلكترونية:**

بلغ عدد الاحتياجات الإلكترونية الواردة الى نيابة الجرائم الالكترونية خلال العام (27582) احتياج وتشمل هذه الاحتياجات. (الاحتياجات التي تخص الجريمة الالكترونية البحتة، وتشمل ايضاً الجرائم الأخرى المنصوص عليها بقانون العقوبات والتي تم التوصل فيها الى الجاني عن طريق الوسائل الإلكترونية). ويبين الجدول ادناه عدد

الاحتياجات المرسلة من قبل النيابة العامة والإجهزة الأمنية الى شركات الاتصالات المحلية المعتمدة ومزودي خدمات الإنترنت والمخبر الجنائي:

عدد الاحتياجات المرسلة الى حسب الجهة المرسل إليها

عدد الطلبات	الجهة
27286	شركات الاتصالات المحلية ومزودي خدمة الإنترنت
182	المختبر الجنائي
78	المضبوطات المحالة الى المباحث العامة
7	التجارب الفنية في مسرح الجريمة
4	التقارير الفنية المنظمة للإحتيال بالصفقات التجارية من خلال إختراق البريد الالكتروني
25	حجب المواقع الإلكترونية والروابط بناءاً على قرار المحكمة المختصة
27582	المجموع

- **عدد قضايا الجرائم الالكترونية:**

بلغت عدد قضايا الجرائم الإلكترونية الواردة للنيابة العامة خلال العام (956) قضية ، وتم إحالة (811) قضية للمحاكم المختصة أي بنسبة إحالة (85%)، وتم حفظ (67) ملف أي بنسبة (7%) ، وبلغ المدور للقضايا (78) قضية ، ونشير هنا ان هذه الإحصائية تشمل تكييف التهم وفقاً لقرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 16 /2017 والذي سرى نفاذه بتاريخ 9/يوليو/2017 وتعديله بقرار بقانون رقم 2018/10 الذي اصبح نافذاً 3/أيار/ 2018، وقانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 ، وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم 3 لسنة 1996.

والجدول التالي يبين عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام:

عدد قضايا الجرائم الالكترونية الواردة و المفصولة والمدورة خلال العام

وارد	حالة الملف		مدور	نسبة المحال للمحاكم من الوارد
	محال محكمة	حفظ		
956	**811**	**67**	**78**	**85%**

- الأحكام القضائية الصادرة لقضايا الجرائم الإلكترونية المحالة الى المحاكم المختصة:
  - بلغ عدد القضايا التي تم اصدار احكام قضائية من محكمة الدرجة الأولى على النحو التالي:
  - براءة: بلغ عدد الاحكام الصادرة من المحاكم المختصة بحكم براءة (109) قضية تعود للأسباب التالية، عدم كفاية الأدلة، اسقاط الحق الشخصي ، عدم تعليل البراءة .

- إدانة: بلغ عدد الاحكام الصادرة من المحاكم المختصة بحكم إدانة (194) قضية ، تتراوح الأحكام ما بين السجن ما بين ستة شهور الى ثلاثة شهور ، وغرامات مالية ، واستبدال مدة الحبس بغرامة مالية يحددها القاضي.
- بلغ عدد الأحكام الصادرة بحق الأحداث المتهمين بقضايا جرائم الكترونية (17) حكم ، تراوحت الاحكام بإتخاذ التدبير اللازمة بحقهم وفقاً لقانون الأحداث.
- بلغ عدد القضايا المحالة الى محكمة الجنايات الكبرى (4) قضايا وتم صدور قرار بإحلتها الى محكمة الصلح المختصة وذلك لتعديل النص بقرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 .
- بلغ عدد القضايا المحالة لمحكمة الإستئناف (52) قضية، منها (23) رد الإستئناف، (19) قضية تم قبول الإستئناف بها، (10) قضايا تم اسقاط الإستئناف لعدم حضور المستئنف خلافاً لأحكام المادة 339 .

عدد الاحكام الصادرة لقضايا الجرائم الإلكترونية المحالة للمحاكم

براءة	إدانة	احداث	جنايات كبرى	استئناف
109	194	17	4	52

- **عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب القانون:**

- قانون العقوبات: بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة فيما يخص الجريمة الإلكترونية على قانون العقوبات (159) قضية اي بنسبة (12%) من اجمالي وارد الجرائم الالكترونية.
- قانون الاتصالات: بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة فيما يخص الجريمة الإلكترونية على قانون الاتصالات (55) قضية اي بنسبة (4%) من اجمالي وارد الجرائم الالكترونية.
- قانون الجرائم الإلكترونية: بلغ عدد القضايا المسجلة لدى النيابة العامة فيما يخص الجريمة الإلكترونية على قانون الجرائم الإلكترونية (1058) قضية اي بنسبة (83%) من اجمالي وارد الجرائم الالكترونية.
- قانون المطبوعات والنشر رقم 9 لسنة 1995: بلغ عدد التهم الواردة حسب قانون المطبوعات (2) قضية .

يبين الجدول ادناه اجمالي التهم الواردة في قضايا الجرائم الالكترونية حسب قانون العقوبات وقانون الاتصالات السلكية ولاسلكيه وقانون الجرائم الالكترونية ، وفيما يلي ابرز النتائج:

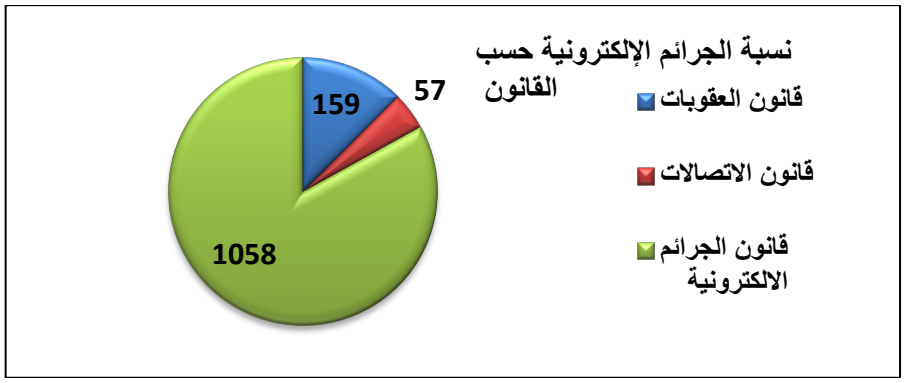

عدد التهم الواردة في قضايا الجرائم الإلكترونية حسب القانون

القانون			المجموع
قانون العقوبات	قانون الاتصالات	قانون الجرائم الالكترونية	
159	57	1058	1274

- عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون الاتصالات السلكيه واللاسلكية:

- **قضايا التهديد والإهانة عبر الهاتف:** بلغ مجموع قضايا التهديد والاهانة عبر الهاتف (53) تهمة خلال العام اي بنسبة (93%) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية .

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الالكترونيه المتعلقة بقانون الاتصالات خلال العام 2018 وفيما يلي ابرز النتائج:

عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب الأتصالات السلكية واللاسلكية

التكييف القانوني للتهمه	العدد
التهديد أو الإهانة عبر الهاتف خلافاً للمادة 91/أ من قانون الاتصالات اللاسلكية رقم 3 لسنة 1996	53
نشر وإشاعة مضمون اتصال اطلع عليه بحكم الوظيفة خلافا للمادة 86 من قانون الاتصالات	1
نقل اخبار مهينة عن اشخاص خلافاً للمادة 91/أ من قانون الإتصالات لسنة 1996	1
المجموع	57

- عدد قضايا الجرائم الإلكترونية حسب التكييف القانوني للتهمة حسب قانون المطبوعات والنشر:
بلغ عدد التهم الواردة حسب قانون المطبوعات (2) قضية.

التكييف القانوني للتهمة	العدد
استغلال المادة الصحفية للانتقاص من قيمة منتج تجاري	2
نشر مطبوعات تتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة	1
المجموع	2

- عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون العقوبات:

- **قضايا التحقير:** بلغ عدد التهم الواردة في قضايا قانون العقوبات المسجلة لدى النيابة العامة (36) قضية اي بنسبة (23%) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون العقوبات.
- **قضايا التهديد بإنزال ضرر غير محق:** بلغ عدد قضايا التهويل من قانون العقوبات المسجلة لدى النيابة العامة (30) قضية اي بنسبة (19%) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون العقوبات.

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الالكترونيه المتعلقة بقانون العقوبات خلال العام 2018 وفيما يلي ابرز النتائج:

عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون العقوبات

التكييف القانوني للتهمة	العدد
إساءة الأمانة	6
إطالة اللسان على مقامات عليا	2
التحقير	36
القدح	5
التهديد بإجراء عمل يشكل جناية الحد الادنى لعقوبتها خمسة عشر سنة	3
عمل فعل منافي للحياء في مكان عام	5
التشهير	12
الذم	19
التهديد بإنزال ضرر غير محقّ	٣٠
التهويل خلافاً للمادة ٤١٥ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠	14
إفساد الرابطة الزوجية	15
الأحتيال بالإيهام بسداد المبلغ الذي اخذ بطريق الاحتيال	2
إهانة الشعور الديني عقوبات	4
الذم الواقع على السلطة العامة	3
إساءة استعامال الوظيفة من موظفي مصلحة الهاتف	1
تعاطي التنجيم بقصد الربح	1
المجموع	159

- **عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون الجرائم الالكترونية:**
- **المادة 15 فقرة (1):**

- **التهديد بإستعمال الشبكة الإلكترونية:** بلغ مجموع التهم الواردة في القضايا الالكترونية المسجلة لدى النيابة العامة (192) قضية خلال العام اي بنسبة (18%) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون الجرائم الالكترونية.
- **استعمال الشبكة الالكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في تهديد شخص أخر أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الإمتناع عنه ولو كان هذا الفعل أو الإمتناع مشروعا:** بلغ مجموع التهم الواردة في قضايا الجرائم الإلكترونية المسجلة لدى النيابة العامة (113) تهمة أي بنسبة (11%) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون الجرائم الالكترونية.
- **استعمال الشبكة الالكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في التهديد بارتكاب جناية أو باسناد**

أمور خادشة للشرف أو الاعتبار: بلغ مجموع التهم الواردة في القضايا الإلكترونية المسجلة لدى النيابة العامة (86) قضية خلال العام اي بنسبة (8%) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون الجرائم الالكترونية.

- **الأبتزاز بإستعمال الشبكة الإلكترونية:** بلغ مجموع التهم الواردة في القضايا الإلكترونية المسجلة لدى النيابة العامة (62) قضية خلال العام اي بنسبة (6%) من اجمالي القضايا المسجلة على قانون الجرائم الالكترونية.

- **يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الالكترونيه المتعلقة بقانون الجرائم الالكترونية خلال العام 2018 وفيما يلي ابرز النتائج:**

عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهمه حسب قانون الجرائم الالكترونية

التكييف القانوني للتهمة	العدد
الابتزاز باستعمال الشبكة الالكترونية	62
نشر معلومات بقصد التشهير والتحقير والذم والقدح بالاخرين عن طريق الشبكة الالكترونية	151
التهديد بارتكاب جناية باستعمال الشبكة الالكترونية	3
التحريض على التهديد بارتكاب جناية باستعمال الشبكة الالكترونية	1
القيام بتسجيل معلومات أو بيانات مرسلة عن طريق الشبكة الالكترونية	3
نشر معلومات بقصد الاعتداء على المبادئ والقيم الاسرية عن طريق الشبكة الالكترونية	37
الاساءة للمعتقدات الدينية عن طريق الشبكة الالكترونية	3
ترويج اخبار تمس سلامة الدولة الداخلي و الخارجي و النظام العام	15
قيام الموظف بتسهيل ارتكاب جريمة الكترونية عن طريق الشبكة الالكترونية	1
القيام بافشاء بيانات او معلومات الكترونية مخزنة في نظام معلوماتي	1
القيام بانتحال شخصية مالك موقع الكتروني	12
استخدام شبكة الكترونية دون وجه حق للوصول الى ارقام او بيانات وسيلة الكترونية	3
انشاء حساب على الشبكة الالكترونية او احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات تدعو الى تسهيل برامج او افكار تروج ما من شانه المساس بالاداب العامة وموجهة الى طفل بالاشتراك	6
نشر معلومات على الشبكة الالكترونية بغرض الاخلال بالنظام العام و تعريض سلامة المجتمعه و امنه للخطر و بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية	2
انشاء موقع الكتروني لنشر اخبار تعرض سلامة الدولة للخطر على الشبكة الالكترونية	5
القيام باضافة بيانات او معلومات الكترونية مخزنة في نظام معلوماتي	1
انشاء تطبيق الكتروني لتهديد شخص عن طريق الشبكة الالكترونية	1
استخدام الشبكة الالكترونية او احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات للاستيلاء على مال الغير	7
قيام الموظف بتسهيل ارتكاب جريمة الكترونية عن طريق الشبكة الالكترونية و احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات اثناء تأدية عمله او بسببها	1
استخدام الشبكة الالكترونية او احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات لاختلاس اموال	2

الانتفاع دون وجه حق بخدمات اتصال عن طريق احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات او ما في حكمها	3
انشاء حساب الكتروني بقصد الاعتداء على المبادئ والقيم الاسرية عن طريق الشبكة الالكترونية	15
الدخول عمدا دون وجه حق بأي وسيلة موقعا الكترونيا أو نظاما أو شبكة الكترونية أو أو وسيلة تكنولوجيا معلومات أو جزء منها أو تجاوز الدخول المصرح به أو استمر في التواجد بها بعد علمه بذلك	52
نشر معلومات تثير النعرات العنصرية عن طريق الشبكة الالكترونية او احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات	3
استعمال الشبكة الالكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في تهديد شخص أخر أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الإمتناع عنه ولو كان هذا الفعل أو الإمتناع مشروعا	113
المساعدة في التحريض على نشر معلومات تمس الاداب العامة بقصد استغلال طفل عن طريق الشبكة الإلكترونية او احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات تدعو الى تسهيل برامج او أفكار تروج ما من شأنه المساس بالاداب العامة	2
القيام بالاستيلاء على على بيانات انشاء توقيع الكتروني عن طريق الشبكة الألكترونية او احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات	4
ارتكاب جريمة استخدام عناصر تشفير شخصية غير مشروعة	1
نشر معلومات على الشبكة الالكترونية او احدى وسائل تكنولوجيا المعلومات من شأنها اثارة الكراهية العنصرية الدينية او التمييز العنصر بحق فئة معينة بسبب انتمائها العرقي او المذهبي او اللون او الشكل	2
القيام بالإستيلاء على سند عن طريق الشبكة الإلكترونية	1
القيام بفك بيانات مشفرة بطريقة غير مشروعة	4
الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة باستخدام الشبكة الالكترونية	3
افشاء معلومات سرية في غير الأحوال المنصوص عليها من خلال الدخول بوجه غير حق موقعا الكترونيا او نظاما او شبكة الكترونية او باي وسيلة من وسائل تكنولوجيا المعلوما	1
اتخدام وسيلة تعامل الكترونية مزورة	1
القيام بالتنصت على معلومات او بيانات مرسلة عن طريق الشبكة الالكترونية	2
التدخل في القيام بتسجيل معلومات او بيانات مرسلة عن طريق الشبكة الالكترونية	1
الترويج لعقاقير طبية غير مسجلة في الدستور الدوائي عن طريق الشبكة الإلكترونية	1
الحصول على اموال باستخدام وسيلة تعامل الكترونية	1
الاستمرار في التواجد في وسيلة تكنولوجيا معلومات مع العلم بعدم مشروعية البقاء فيه مع العلم بعد مشروعية البقاء فيه	2
التهديد باستعمال الشبكة الالكترونية	192
استعمال الشبكة الالكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في التهديد بارتكاب جناية أو باسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار	86
اعداد مواد تمس بالأداب العامة بقصد الاستغلال عن طريق الشبكة الالكترونية	13
الإهانة عبر مواقع التواصل الاجتماعي	21
الذم خلافا لأحكام المادتين (188) و (358) عقوبات رقم 16 لسنة 60 بدلالة المادة (45) من القرار بقانون رقم 15 لسنة 2018 بشأن الجرائم الألكترونية	170
المجموع	1058

- توزيع عدد قضايا الجرائم الإلكترونية الواردة حسب المشتكي ووفقاً للجنس والعمر:

- بلغ مجموع قضايا الجرائم الإلكترونية للمشتكيين اكبر من 18 سنة (926) قضية منها (532) ذكر أي بنسبة (57%)، كما بلغ عدد الإناث المشتكيات (364) أي بنسبة (39%) .
- بلغ مجموع قضايا الجرائم الإلكترونية للمشتكيين اقل من 18 سنة (60) قضية منها (38) ذكر أي بنسبة (63%)، كما بلغ عدد الإناث المشتكيات (22) أي بنسبة (37%).

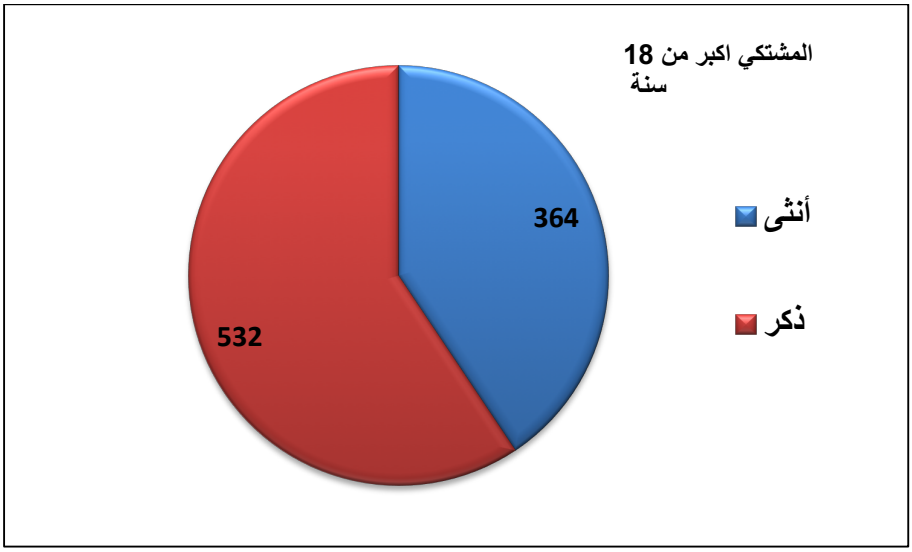

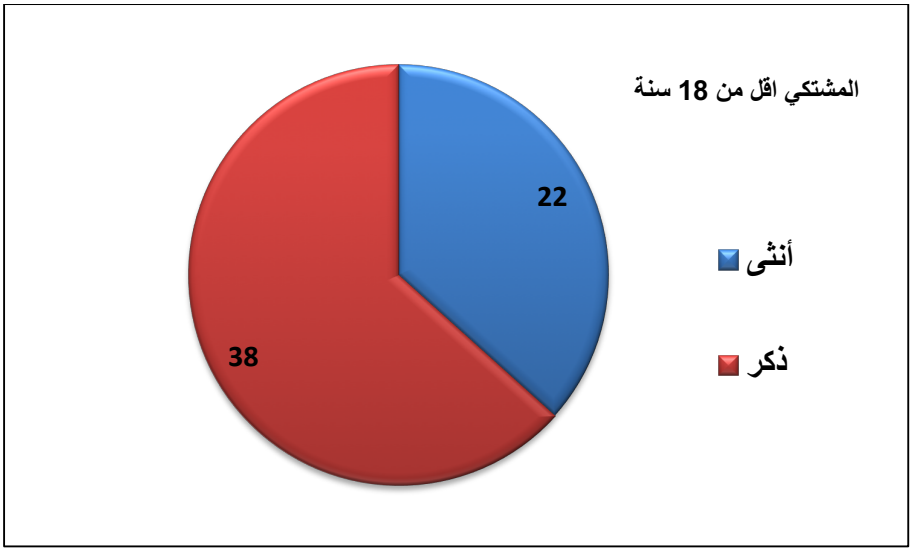

توزيع عدد قضايا الجرائم الإلكترونية الواردة الى النيابة العامة حسب المشتكي ووفقاً للجنس والعمر

النيابة	عدد الجرائم الإلكترونية				
	العدد	اكبر من 18 سنة		اقل من 18 سنة	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
رام الله	166	93	70	2	1
نابلس	177	93	73	7	4
جنين	132	62	51	10	9
الخليل	91	57	33	1	0
طولكرم	40	21	18	1	0
قلقيلية	39	21	13	4	1
طوباس	30	19	6	5	0
سلفيت	48	31	12	3	2
أريحا	45	25	18	0	2
بيت لحم	77	43	28	3	3
يطا	29	18	10	1	0
حلحول	36	24	11	1	0
دورا	46	25	21	0	0
المجموع	956	532	364	38	22

- توزيع عدد قضايا الجرائم الإلكترونية الواردة حسب المشتكى عليه ووفقاً للجنس والعمر:

- بلغ مجموع قضايا الجرائم الإلكترونية للمشتكى عليه اكبر من 18 سنة (896) قضية منها (749) ذكر أي بنسبة (78%)، كما بلغ عدد الإناث المشتكى عليهم (147) أي بنسبة (15%).
- بلغ مجموع قضايا الجرائم الإلكترونية للمشتكى عليهم اقل من 18 سنة (60) قضية منها (47) ذكر أي بنسبة (5%)، كما بلغ عدد الإناث المشتكى عليهم (13) أي بنسبة (1%).

توزيع عدد قضايا الجرائم الإلكترونية الواردة الى النيابة العامة حسب المشتكي ووفقاً للجنس والعمر

النيابة	عدد الجرائم الإلكترونية				
	العدد	اكبر من 18 سنة		اقل من 18 سنة	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
رام الله	166	135	28	3	0
نابلس	177	126	40	8	3
جنين	132	93	20	14	5
الخليل	91	83	7	1	0
طولكرم	40	27	12	1	0
قلقيلية	39	22	12	5	0
طوباس	30	22	3	4	1
سلفيت	48	41	2	3	2
أريحا	45	38	5	0	2
بيت لحم	77	59	12	6	0
يطا	29	27	1	1	0
حلحول	36	35	0	1	0
دورا	46	41	5	0	0
المجموع	956	749	147	47	13

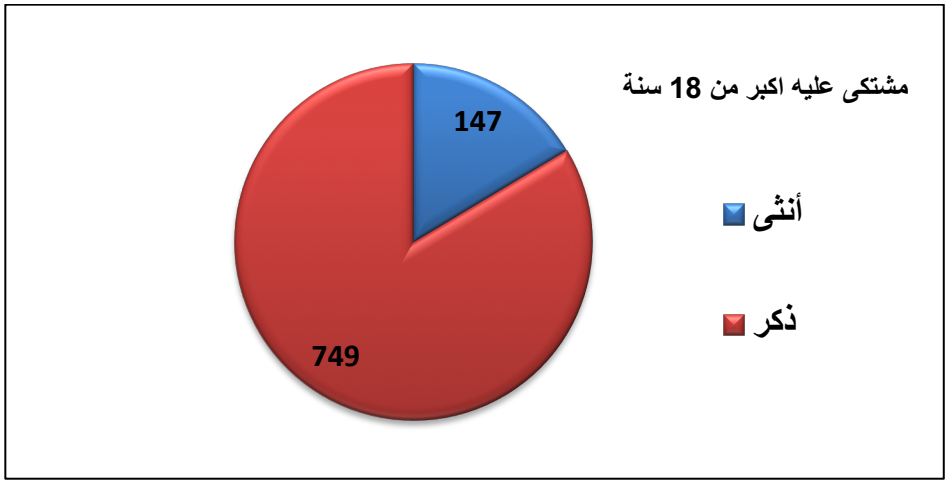

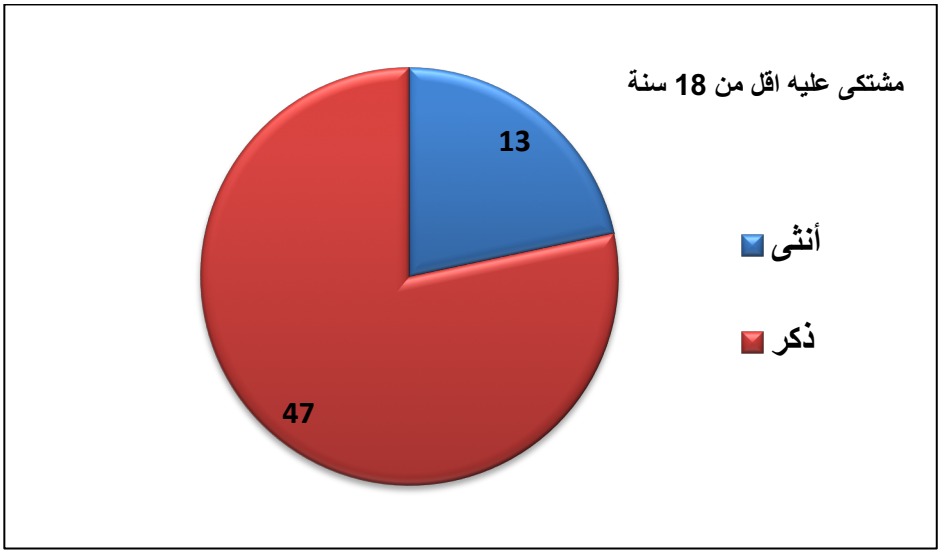

» خامساً: القضايا التنفيذية الجزائية لدى النيابات الجزئية:

بعد صدور الاحكام النهائية في المحاكم بمختلف انواعها ترسل الى النيابة العامة للتنفيذ. حيث يبين الجدول التالي عدد القضايا التنفيذية الجزائية المدورة والواردة والمنفذة خلال عام 2018 فيما يلي ابرز النتائج:

1. **القضايا التنفيذية الواردة خلال العام:** بلغ عدد القضايا التنفيذية الواردة (19086) .
2. **نسبة القضايا المنفذة الى الواردة من مجموع الواردة والمدورة:** بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد (41%) تنفيذ جزائي خلال العام، وبالمقارنة مع العام السابق نلاحظ نسبة زيادة في تنفيذ قضايا التنفيذات الجزائية بنسبة (14.9%) عن العام السابق.

قضايا التنفيذات الجزائية حسب النيابات الجزئية للعام 2018

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المنفذة	المدور اللاحق
الخليل	1451	536	1987	537	**1450**
جنين	3793	3771	7564	4276	**3288**
طوباس	442	722	1164	652	**512**
طولكرم	2391	3807	6198	3605	**2593**
نابلس	5001	1558	6559	2068	**4491**
قلقيلية	1191	1042	2233	920	**1313**
سلفيت	493	673	1166	627	**539**
حلحول	1726	1145	2871	1589	**1282**
يطا	895	220	1115	242	**873**
رام الله	7027	1344	8371	1521	**6850**
اريحا	631	440	1071	630	**441**
دورا	2809	1357	4166	1680	**2486**
بيت لحم	12332	2471	14803	6195	**8608**
المجموع	**40182**	**19086**	**59268**	**24542**	**34726**
نسبة المنفذ من التنفيذات الجزائية من مجموع المدور والوارد					**41%**

أبرز الاستنتاجات المتعلقة بالتقرير الاحصائي

الموارد البشرية:

1. **عدد أعضاء النيابة العامة خلال العام 2018:**

بلغ عدد اعضاء النيابة العامة (159) عضو في العام 2018 .

2. **زيادة عدد موظفي النيابة العامة خلال العام 2018:**

زاد عدد الموظفين الإداريين في النيابة العامة (12%) عن العام السابق.

القضايا التحقيقية:

1. **القضايا الواردة:** بلغ مجموع القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2018 (45356) قضية، منها (2943) قضية جنايات، (37652) قضية جنح، (4633) مخالفة و(979) قضية عوارض.

2. **القضايا المدورة من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة (5181) قضية.

3. **القضايا المدورة للسنة اللاحقة:** بلغ عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة (5607).
4. **معدل العبء والانجاز لكل عضو نيابة:** بلغ معدل العبء السنوي لكل عضو نيابة (318) من مجموع المدور والوارد خلال السنة، بينما كان معدل الانجاز لكل عضو نيابة (283) من مجموع المدور والوارد، وهذا العبء يرتبط زيادةً ونقصان بنوعية القضايا (جناية، جنحة).

قضايا التنفيذات الجزائية:

- **القضايا التنفيذية المدورة من السنوات السابقة:** بلغ عدد القضايا المدورة من السنوات السابقة (40182) قضية.
- **القضايا التنفيذية الواردة خلال العام:** بلغ عدد القضايا التنفيذية الواردة (19086) قضية.
- **القضايا الجزائية المنفذة من مجموع المدور والوارد:** بلغ عدد القضايا المنفذة (24542) قضية.
- **نسبة القضايا المنفذة الى مجموع القضايا المدورة والواردة:** بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد (41)% .

النيابات المتخصصة:

أولاً: نيابة الاستئناف:

بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) (75%) من مجموع المدور والوارد. وبلغت نسبة القضايا المفصولة لدى محكمة الاستئناف (مدني) من مجموع المدور والوارد (61%) الوارد خلال العام.

ثانياً: نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية:

بلغ عدد قضايا الجرائم الإقتصادية الواردة الى النيابة العامة (1982) قضية خلال العام، منها (185) قضية جنايات بنسبة (9%) من مجموع الوارد ، وبلغت قضايا الجنح (1797) قضية بنسبة (91%) من مجموع الوارد خلال العام، وبلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام (1199) قضية، اي بنسبة (60%).

ثالثاً: نيابة العدل العليا والدستورية:

- بلغت نسبة الدعاوى الدستورية المفصولة من مجموع المدور والوارد (29%)، و بلغ مجموع الدعاوى العليا المفصولة (8) دعاوى وهي جميعها لصالح الدولة اي بنسبة (25%) . و بلغ مجموع المفصول في دعاوى العدل العليا خلال العام (146) قضية ونسبتها (32%) من مجموع المدور والوارد. فصل منها لصالح الدولة (106) قضية اي بنسبة (73%) ، وفصل لصالح الخصم (40) قضية اي بنسبة (27%) من المجموع الكلي للمفصول.

رابعاً: نيابة النقض:

بلغ الوارد خلال العام (542) قضية تم فصل (93%) من مجموعها بنسبة(57%) منها لصالح الدولة و (43 %) لصالح الخصم .

خامساً: نيابة الاحداث:

بلغ مجموع المدور والوارد خلال العام (2360) قضية احداث تم فصل منها مانسبته (92%) وبلغت نسبة المتهمين من الاحداث في قضايا الجنايات (6%) واما في قضايا الجنح فقد بلغت نسبتهم (84%) من مجموع القضايا المذكورة اعلاه.

سادساً: حماية الاسرة من العنف:

تفيد الاحصائيات الصادرة عن نيابة حماية الاسرة و وحدة النوع الاجتماعي في مكتب النائب العام، أن عدد قضايا قتل النساء في العام 2018 بلغت (4) قضايا اي بنسبة (16%) من إجمالي قضايا القتل خلال العام.

سابعاً: نيابة الجرائم المرورية:

بلغ عدد قضايا المرور المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام(4984) قضية وتم إحالة (99 %) الى المحاكم .

ثامناً: نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية « الالكترونية» :

بلغ مجموع قضايا الجرائم الإلكترونية المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام(965) و تم إحالة (85 %) منها الى المحاكم.

تاسعاً: دائرة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي:

بلغ عدد الطلبات الواردة والصادرة من والى النيابة العامة خلال العام عبر الطرق الدبلوماسية (60) طلب، بلغ عدد الطلبات الواردة الى النيابة العامة الفلسطينية عن طريق الانتربول (158) طلب خلال العام.

عاشراً: نيابة الجنايات الكبرى:

بلغ عدد القضايا المحالة لمحكمة الجنايات الكبرى خلال العام (1796) قضية.

الفصل الرابع

التحديات والتوصيات

التحديات

عملت النيابة العامة على بذل كافة الجهود المتاحة من اجل تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية بالرغم من مواجهة العديد من المعيقات أهمها:

- عدم القدرة على الوصول إلى مسرح الجريمة في العديد من حالات الإعدام الميداني ضد المواطنين الفلسطينيين المرتكبة من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي على الحواجز ومناطق التماس، وإحتجاز جثامين الشهداء مما يعيق إجراء الصفة التشريحية على الجثامين وصعوبة تحديد سبب الوفاة.
- القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي والتي تعيق ملاحقة مرتكبي الجرائم التي تقع تحت سيطرة الاحتلال (مناطق ب و ج) الامر الذي يعرقل عمل النيابة العامة في التحقيق في الجرائم الواقعة في تلك المناطق، (على سبيل المثال لا الحصر المتهمين الفارين من وجه العدالة الى مناطق ج وغيرها من المعيقات).
- سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على كافة المعابر والحدود مما يعرقل القدرة على مكافحة ومتابعة عدد كبير من الجرائم الإقتصادية والجرائم العابرة للحدود.
- صعوبة ملاحقة عملية التهريب والضبط فيما يخص مكافحة الجرائم الإقتصادية في مناطق (ج (والخارجة عن السيطرة الأمنية وتعذر تنفيذ مذكرات الإحضار، بالإضافة ملاحقة حملة الهوية الزرقاء وعدم القدرة على تنفيذ الأحكام ضدهم نتيجة عدم خضوعهم للقوانين السارية.
- عدم وجود قضاء متخصص للنظر في قضايا الجرائم الإلكترونية، الجرائم الإقتصادية، والعنف الأسري.
- قلة الكوادر البشرية المختصة بالمختبر الجنائي الإلكتروني نسبة لمتطلبات العمل وتلبية الإحتياجات الإلكترونية في القضايا التحقيقية.
- عدم كفاية التدريبات المتعلقة بالدليل الرقمي لأعضاء النيابة العامة بما يتوائم وتطور الأساليب التقنية، والمتابعة والتقييم بالجريمة الالكترونية.
- عدم ملائمة أماكن حفظ المضبوطات بالشكل اللازم وفق خصوصية كل مضبوط.
- معظم أجهزة مركز معلومات النيابة العامة خارج الكفالة وهي تعمل منذ أكثر من ثماني سنوات ومعظمها قد إنتهى عمرها الافتراضي.
- عدم كفاية المساحة التخزينية على أجهزة التخزين المركزية الأمر الذي يعطل تطوير وتشغيل أي أنظمة جديدة.
- توقف بعض المشاريع الممولة بشكل مفاجيء مما أدى إلى عرقلة عمل النيابات المتخصصة والدوائر وكذلك النيابات الجزئية في المحافظات، وكذلك تعليق تنفيذ المشاريع الممولة من خلالها كمبنى نيابة نابلس وأريحا.
- إنتهاء عقود عمل عدد من موظفي المشاريع فيها مما يؤدي إلى صعوبة استمرارية العمل في الدائرة، ويؤثر ذلك على التنقل بين المحافظات وحل المشكلات التي تواجهها بالسرعة المطلوبة.

- عدم توفر السيولة المالية بشكل دائم من قبل وزارة المالية وذلك بسبب الاوضاع المالية الراهنة.
- سحب بعض المنح المخصصة للنيابة العامة.
- عدم موائمة برنامج الموارد البشرية للإحتياجات اللازمة لحسن سير العمل في دائرة الشؤون الإدارية.
- عدم إنضمام النيابة العامة في العديد من المؤسسات الدولية أو بناء علاقة قوية مع الدول التي لها علاقات قوية مع الكيان الصهيوني بسبب التدخلات السياسية.
- بطء الإجراءات والبيروقراطية الكبيرة من خلال جميع الأطراف المشاركة في تنفيذ المشاريع البنية التحتية.
- إجراءات المانحين الطويلة والغير محددة بوقت مما يؤدي إلى تأخر في المشاريع المنفذة من خلالهم.
- إجراءات وزارة المالية المطولة في صرف المستحقات والفواتير للشركات والموردين مما يفقد الثقة في التعامل المادي.
- عدم وجود قانون خاص في جرائم العنف الاسري، والقوانين المعمول بها لا توفر الحماية اللازمة للنساء والأطفال ضحايا العنف ولا تحقق الردع الخاص والعام ومحاسبة الجناة، بالإضافة إلى ذلك عدم موائمة هذه القوانين للمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين.
- عدم وجود سياسات واضحة بالتعامل مع ذوي الإعاقة خصوصاً في ظل تضارب المصالح ما بين هذه الفئة ومن يمثلهم قانوناً.
- بعض القوانين والتشريعات المعمول بها قديمة وتعجز عن مواكبة التطور الحاصل في النيابة العامة.
- عدم توفر اماكن لإحتجاز الأحداث ودور رعاية اجتماعية كافية لإيداع الأحداث به، وعدم وجود برامج اصلاحية ورعاية لاحقة.
- نقص مراكز الحماية بما يتوائم ونوعية الخدمات المقدمة للأفراد أو الضحايا من ذوي الإعاقة أو الفئات الغير مشمولة في نظام الحماية.
- التداخل في الإختصاص بين مقدمي الخدمات في الجرائم المتعلقة بحماية الأسرة والأحداث والجرائم الإلكترونية.
- نقص في الكوادر البشرية وخاصة في ظل إستحداث وتفعيل العديد من النيابات المتخصصة والدوائر في النيابة العامة والتي لا تتناسب وعبء العمل الذي يقع على عاتق العاملين في النيابة العامة وخاصة في النيابات الجزئية لتقديم الخدمات حسب الأصول .

- التقشف في موازنة الحكومة مما يعيق تنفيذ الخطة الإستراتيجية للنيابة العامة خاصة وأنه تم إنهاء العديد من المشاريع المانحة للنيابة العامة.

- محدودية الميزانية المالية المخصصة للنيابة العامة بما يتلائم مع الاحتياجات الفعلية لكافة الدوائر والنيابات، هذا الى جانب التاخير في دفع بعض المستحقات المالية للجهات المنفذة او الشركات الموردة بسبب الاجراءات المالية ادى الى وجود اشكالية مع منفذي الخدمات.

- قلة الموارد اللوجستية لتسهيل العمل كالاجهزة الالكترونية برامج الحماية والغرف المكتبية في ظل استحداث دوائر ونيابات متخصصة وزيادة عدد اعضاء النيابة العامة والموظفين وحجم عمل النيابة العامة والعبء الملقى على كاهلها.

- عدم وجود برنامج خاص بمتابعة العهد الشخصية (الأصول الثابتة).

التوصيات

- بهدف التغلب على كافة التحديات والمعيقات التي تقف دون تحقيق الأهداف المرجوة فأننا نخرج بمجموعة من التوصيات والتي تتمثل في:

- تقديم مقترح للجنة الوطنية لمحكمة الجنايات الدولية بتشكيل فريق عمل متخصص يعمل على ضمان توثيق كافة الجرائم والإنتهاكات بحق الإنسان والأرض في دولة فلسطين لحفظ حقوق ضحايا الإحتلال الإسرائيلي.

- تعديل القوانين والتشريعات القديمة بما يتوائم مع التطور الحاصل بما لا يمس بضمانات المحاكمة العادلة.

- ضرورة اقرار قانون حماية الأسرة من العنف يضمن الحماية اللازمة للنساء والأطفال ضحايا العنف ويحقق الردع العام ومحاسبة الجناة، وتعديل قانون العقوبات وموائمة القوانين المعمول بها للمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين.

- تعزيز العمل نحو قضاء متخصص للنظر في قضايا الجرائم الإقتصادية وقضايا العنف الأسري وتوحيد اجراءات التقاضي امام كافة المحاكم بما يتوائم والطبيعة الخاصة لهذه القضايا وما تستلزمه من سرعة البت فيها تماشيا مع إنشاء النيابات المتخصصة للتحقيق في هذه القضايا.

- تمكين وتعزيز قدرات اعضاء النيابة العامة المكلفين في نيابة الجرائم الدولية في التحقيق بالجرائم الدولية وجمع الأدلة من مسرح الجريمة، والتنسيق مع المنظمات الغير الحكومية ذات العلاقة مع النيابة العامة فيما يخص التحقيقات المستقلة أو تقصي الحقائق.

- تشكيل لجنة لضبط التهم واعتمادها وفرزها بالشكل الصحيح (جنحة، جناية، ..الخ) وعمل ترميز خاص بنوع التهم وذلك للاستفادة منه في عمل الاحصائيات واستخراجها بدقه لضمان الاستخدام الامثل لبرنامج الميزان.

- تصميم نظام معلوماتي قانوني يشمل جميع الاحكام والقضايا التي تم معالجتها من قبل اعضاء النيابة العامة لتشكل مرجع الكتروني قانوني، وهذا يتطلب تظافر الجهود من عدة جهات للوصول لهذه الخدمة.

- التشبيك وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية لضمان تقديم الخدمات وفق الاصول والقانون وتعزيز الرقابة والمسائلة لمقدمي الخدمات.

- توفير برنامج خاص بإدارة العهد الشخصية وتطوير برنامج الشؤون الإدارية بما يتلائم وعملها.

- مأسسة العلاقة والإجراءات بين دائرة التفتيش القضائي والدوائر المتخصصة الأخرى مثل دائرة الرقابة الإدارية ووحدة حقوق الإنسان ووحدة النوع الإجتماعي وذلك لوجود تداخل في الإختصاص في بعض القضايا وفق معايير حقوق الإنسان والنوع الإجتماعي.

- رفع قدرات أعضاء النيابة العامة المكلفين في نيابة الجرائم الدولية حول جمع الأدلة في مسرح الجريمة والتحقيق في قضايا الحرب، والإجراءات المتبعة للتقاضي أمام محكمة الجنايات الدولية.

- عقد دورات لغة إنجليزية لتحقيق فائدة حقيقية من التدريبات والدورات الخارجية والداخلية.

- تعزيز قدرات أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية للتعامل مع الجرائم المستحدثة من جرائم غسيل الأموال والملكية الفكرية، وكذلك التعامل مع المضبوطات والتصرف فيها وفق القوانين السارية، بالإضافة إلى تنفيذ الأحكام الصادرة من الجرائم الإقتصادية بما فيها مصادرة المضبوطات وطريق التصرف فيها بما يتفق بالقوانين المعمول فيها.

- تخصيص قضاة للنظر بالجرائم الإقتصادية وذلك لسرعة الفصل فيها بما تقتضيه طبيعة هذه الجرائم لوجود مضبوطات قد تكون قابلة للتلف والتي تحتاج لسرعة الفصل فيها حتى يصار للتصرف بالمضبوطات وفق لقرار المحكمة.

- الإطلاع على تجارب الأنظمة القضائية في الدول الأخرى في مجال مكافحة الجرائم الإقتصادية، وذلك للإستفادة من التجارب الناجحة ونقل الخبرات وتطبيقها على واقعنا الفلسطيني بما يتفق والحالة الفلسطينية.

- رفع وتعزيز قدرات الموظفين الإداريين في النيابة العامة في العديد من الجوانب الإدارية والمتخصصة مثل التخطيط والمتابعة والتقييم وتكنولوجيا المعلومات والإعلام، بالإضافة إلى التدريبات القانونية بإعتبارهم الطاقم المساند والمكمل لعمل أعضاء النيابة العامة، وذلك لتلافي الفجوة في العمل المشترك ما بين الطاقم الفني والإداري.

- تفعيل نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني الأول من نوعه على مستوى المؤسسات الحكومية ومؤسسات قطاع العدالة، والذي بدوره يسهل عملية إحتساب مؤشرات الأداء من خلال توفير البيانات اللازمة سواء من خلال برنامج ميزان أو من خلال توفير التقارير الصادرة عن الدوائر والمتعلقة بتنفيذ النشاطات المتعلقة بالخطط التنفيذية .تحسين ورفع الوعي الإحصائي والثقافة الرقمية لدى متخذي القرار بأهمية البيانات في صنع السياسات وإتخاذ القرارات وتلبية الإحتياجات لمستخدمي برنامج ميزان والمنتفعين منه.

- تطوير نظام إداري إلكتروني خاص بدائرة التفتيش، أو إجراء بعض التعديلات على البوابة الإلكترونية لتَتَناسب مع عمل دائرة التفتيش بما يضمن التسلسل الإداري للمعاملات المحالة من قبل النائب العام وخصوصيتها.

- إعتماد آلية موحدة لتلقي الشكاوى من قبل دائرة التفتيش، وذلك لغايات حفظها ومتابعتها حسب الأصول.

- تطوير وتحديث دليل إجراءات أقلام النيابة العامة بما يتلائم مع التخصصات والقوانين المستحدثة خلال الأعوام السابقة.

- العمل على تحديث وتطوير مركز معلومات النيابة العامة وتبديل الأجهزة التي إنتهى عمرها الإفتراضي بأجهزة ذات كفاءة أعلى.

- صيانة اجهزة الطاقة الاحتياطية (UPS) وذلك لحماية الاجهزة الحاسوبية من التلف بسبب انقطاع التيار الكهربائي.
- توفير الأجهزة المكتبية لموظفي النيابة العامة الجدد من أجهزة حاسوب وهواتف مكتبية.
- الإلتزام بسياسات الخصوصية المقرة من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات فيما يخص نظم الحماية.
- تجديد الكفالات والصيانة للأجهزة والمعدات الحاسوبية وذلك للحفاظ عليها وعدم تعطلها.
- رفد دائرة تكنولوجيا المعلومات بالموارد البشرية و/أو تجديد عقود الموظفين وذلك لإستمرارية العمل وعدم تعطله.
- تطوير البرنامج الخاص باللوازم.
- تطوير برنامج الموارد البشرية أو شراء برنامج جديد.
- تسهيل إجراءات وزارة الأشغال العامة في الإجراءات الورقية و المتطلبات لتسريع عمليات التصميم و تأهيل المكاتب الهندسية وشركات المقاولات.
- توفير تمويل لإنشاء نيابتي أريحا و نابلس و خاصة أن جميع الوثائق و المخططات تم إعدادها بالإضافة لتراخيص البناء ولكن توقفت بسبب الغاء المنحة الامريكية.
- زيادة الموازنة التطويرية للنيابة العامة و المخصصة للبنية التحتية والمشاريع .
- تفعيل العمل وفق ورقة السياسات الإعلامية من قبل أصحاب القرار لتسهل عمل المكتب الإعلامي وتشكل مرجعية لكيفية التعامل مع الاعلام تعكس رؤية ورسالة النيابة العامة.
- رفع قدرات أعضاء النيابة العامة في المجال الإعلامي بما يتلاءم ويتوافق والمعايير الإعلامية المهنية .
- تدريب الطواقم على مستوى مكتب النائب العام والنيابات الجزئية في المحافظات على مناهج التخطيط الاستراتيجي.
- اجراء دراسة ومسح احتياجات للبنية الالكترونية في النيابة العامة من حيث الاجهزة والانظمة التكنولوجية وذلك للعمل على تلبية الإحتياجات الإلكترونية.